جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

المدخل الى تخريج الحديث

وطرقه ووسائله

إعداد
هيئة تدريس قسم الحديث بالكلية

٢٠١٠ م

دار الأزهر للطباعة ت: ٠٤٥/٣٣٢١٧٣٨

المدخل إلى
تخريج الحديث
وطرقه ووسائله

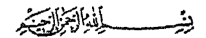
اعداد

أعضاء هيئة التدريس بقسم الحديث

١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	٢
الفصل الأول بيان المراد بعلم التخريج	٤
الفصل الثانى نشأة التخريج ومراحل تطوره	٣٥
الفصل الثالث مطالب التخريج	١٠٥
الفصل الرابع أنواع وكيفية التخريج وبيان أساليبه	١٢٧



المقدمة

الحمد لله رب العاملين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، وأشهد أن لا اله إلا الله، الملك الحق المبين، نزل أحسن الحديث كتاباً كريماً. وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد – صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبارك اللهم آمين ٠

أما بعد

فان علم الحديث ضروري لكل قاصد علم شرعي ، لا يستغنى عن طلبه فقيه ولا عالم ولا عابد، فهو النجاة لمن تمسك به، والعصمة لمن التجأ إليه والهدى لمن استهدى به.

وأهله حفاظ الشريعة وحراسها، وهم أهل النضرة، وعدول هذه الأمة وكفاهم شرفا إمامة النبي – صلى الله عليه وسلم – لهم، فهم أهل الخلافة في الأمة من بعده، وملوكاً عادلين بسنته. حفظهم الله تعالى ورعاهم، وآتاهم تقواهم.

إن جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوي الكريم، فهو جهد دائم الوفاء، متجدد العطاء، لا يكل ولا يمل، ولا يعتريه اليأس والفشل، ولا تعوقه المشقة والتعب، فقد تفرغوا لخدمة سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – بإيمان عميق، وحب صادق، وهذه آثارهم دالة عليهم، دائمة الثمار والازدهار، لا تعلوها غبرة، ولا يصيبها اندثار، فكان من ثمار جهودهم تخريج أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وكان منهجهم في هذا العلم منهجاً عملياً، فلم يقعدوا هذا الفرع في علم مستقل كفروع علم أصول الحديث، فكان الاعتماد فيه على

التلقي المباشر بين السلف والخلف،و أفاد الخلف من منهج السلف، واستمر الأمر على هذا المنهج إلى عصرنا، ولاختلاف الأزمان والأحوال تطلب الأمر بيان الطرق والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريجه حديثاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - ووضع ذلك في إطار علمي، يتمكن عن طريقه كل مسلم - فضلاً عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة - تخريج أي حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - من مصادره المعتبرة عند علماء الحديث، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المنال لمن أراد التحقق من أي رواية بين يديه.

لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة المقام، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم.

ولهذا - أيضاً - وبجهد المقل - قمت بوضع هذا الكتاب راجياً من الله تعالى أن يجعله لبنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخرج من العهد النبوى الشريف إلى عصرنا بصورة مختصرة ومبسطة، ثم بيان طرق التخريج وأساليبه المختلفة، هذا والله ولى التوفيق، وهو حسبى ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

د/ عبد الله عبد العليم أبو العيون

الفصل الأول

بيان المراد بعلم التخريج

تعريف التخريج:

التخريج فى اللغة: يقال خرج خروجا ومخرجا. والمخرج موضع الخروج. يقال: خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج، ومفعولا به، واسم مكان، واسم الزمان. تقول: أخرجه مخرج صدق وهذا مخرجه[1].

والاستخراج والاختراج الاستنباط، وخرجه فى الأدب فتخرج[2] والتخارج عند الجرجانى: مصالحة الورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين من التركة[3].

والتخريج - أيضا - من خرج يخرج خروجا، أى برز من مقره، أو حاله، سواء أكان مقره دارا أو بلدا... وسواء أكان حاله حالة فى نفسه أو في أسبابه الخارجة.

والإخراج أكثر ما يقال فى الأعيان أى الذوات والأشياء المحسوسة، والتخريج أكثر ما يقال فى العلوم، والصناعات.
وأفاد ذلك كله أن التخريج فى اللغة: «إبراز الحديث واظهار بنقله من مكانه»[4].

---

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١، ١٧٢.
(٢) انظر القاموس المحيط جـ ١ ص ١٨٤، ١٨٥.
(٣) انظر «كتاب التعريفات» للجرجانى ص ٥٣.
(٤) راجع «التخريج ودراسة الاسانيد» أ.د/ عزت على عطية.

التخريج في الاصطلاح:

وللتخريج في الاصطلاح عدة تعريفات:

أولاً: عرفه السخاوى بقوله: التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج[1].

وهذا التعريف قد اشتمل على أمور منها:

١- بذل الجهد فى البحث والتفتيش عما في يد الباحث من حديث فى المصادر المختلفة التى يوجد فيها بسنده، كتباً أو شيوخاً فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله.

٢- عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتبرة عند المحدثين مع سوق هذه الأحاديث المجموعة فى مجال واحد.

٣- يشير قوله (مع بيان البدل والموافقه) إلى ضرورة قيام المخرج، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التى توصل إليها، وكذا المتون، ليتوصل بذلك إلى جهة الاتفاق والاختلاف فى كل، أو الزيادة والنقصان.

٤- أن دراسة جزئي الحديث (الاسناد والمتن) من حيث اتصال السند، والعدالة والضبط، والخلو من الشذوذ والخلو من العلة، وشرح غريب

(١) فتح المغيث للسخاوى جـ ٢ ص ٣٣٨، ط مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

الحديث، وبيان ما يؤخذ وما يستنبط منه إنما هو أمر زائد، فى عملية التخريج[1] وأن كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخريج فى عصرنا الحاضر، ويمثل ذلك ما يقوم به المخرجون، فى الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين – جامعة الأزهر – بالقاهرة.

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذى يقوم به – كما يقول الأستاذ الدكتور عزت على عطية[2] – جمع الأسانيد المختلفة، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التى يجمع منها كتبا أو شيوخا يروون الحديث. ثم المقارنة الظاهرة التى تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف. ثم يقول سيادته: «وقد يكتفى فى الجمع إذا مهر فى التخريج – بذكر الأشياء المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبتها إلى مصادرها المتفقة ثم بيان مواطن الإختلاف، يظهر ذلك جليا فيما يتصل بالتخريج، لأحاديث الكتب الستة فى كتاب «تحفة الأشراف» حيث يخرج الأسانيد، وكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير فيما يتصل بالمتون»[3].

ثانيا : التخريج عند المتقدمين (٢) :هو ايراد الحديث باسناده في مصدرما من مصادر السنة ، لكن هذا الاصطلاح قد خفت حدته كثيرا عند المتاخرين حتى كاد يتلاشى بينهم وان ظل قائما – على ندرة – حتى عصرنا هذا»[4]. ويعنى

---

(١) راجع كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٥، ٦، أ.د/ عزت على عطيه.

(٢) هو استاذنا العالم الجليل رئيس قسم الحديث وعلومه. فى كلية أصول الدين – بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٣) انظر «التخريج ودراسة الإسناد» ص ٦ بتصرف يسير. سنرى أمثلة ذلك – ان شاء الله تعالى – فى بيان أساليب التخريج.

(٤) انظر «كشف اللثام عن أسرار تخريج سيد الأنام – صلى الله عليه وسلم – جـ ١ ص ٢٧/٢٦. أ.د/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف هو أستاذنا الجليل استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة.

هذا التعريف ان مجرد ايراد الحديث ووضعه فى كتاب ما يعتبر عندهم تخريجاً، وهو ما يعنيه الباحث فى عصرنا عند تخريجه لحديث من الأحاديث فيقول مثلاً «أخرجه البخارى فى صحيحه» أو «أخرجه مسلم فى صحيحه» وهكذا.

قال العراقى فى كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» «فان لم يكن الحديث الا فى الكتاب الذى رويته منه عزوته إليه بعد تخرجه، وان كان قد علم أنه فيه»[١].

<u>ثالثا: التخريج عند المتأخرين:</u>

هو «عزو الحديث – بعد التفتيش عن حاله – إلى مخرجيه من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتى تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها»[٢].

<u>بيان المراد من هذا التعريف:</u>

المراد من «عزو الحديث» هو نسبته إلى من ذكره بإسناده فى مؤلفه، سواء فى السنن أو الجوامع أو المسانيد... الخ. أما المراد بقوله «بعد التفتيش عن حاله» هذا بيان طيب فى التعريف.

يقول صاحب «كشف اللثام»[٣]: أن المراد ب «حاله» أى معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف " ,ولكن أرى أن من الأوفق – ليكون هناك تسلسل فى التعريف – أن يكون المراد بقوله (حاله) من حيث الوجود والعدم، وهو المناسب للبحث والتفتيش.

---

(١) هامش المرجع السابق جـ ١ ص ٢٧.
(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨ وعزاه إلى فيض القدير للمناوى جـ ١ ص ٢١/٢٠.
(٣) «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٨، ٢٩.

أما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو الغاية المنشودة، فلابـــد أن يأتي ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأسانيد والمتون، ومعرفة المتـابع، والشاهد إن وجد، وكذا ما إذا كان متواترا أو مشهورا أو عزيزا اوغريبـا. . . الخ.وبذلك يكون في مقدور المخرج الحكم علىحديثه وبيـــان منزلتـه مـن القبول والرد

وتأسيسا على ما سبق فيحسن أن يضاف فى نهاية التعريف «والافـادة من ذلك فى الحكم على الزواية» ويكون فى ذلك إشارة إلى أن كثرة الطريـق يقوى بعضها بعضا.

ولا جدال فى أهمية بيان حكم الحديث قبـولا وردا يقـول العراقـى الحافظ فى بيان منهجه عند تخريج أحاديث «إحيـاء علـوم الديـن» للامـام أبو حامد الغزالى «..... لكنى اختصرته - يقصد كتابه «المغنى عـن حمـل الاسفارفى الاسفار» فى غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله فى الأسـفار، فاقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث، وصحابيه، ومخرجه وبيان صحتـه أو حسنه أوضعف مخرجيه، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بـل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة.....»(١).

والمراد بقوله «مخرجيه» أى رواته الذين رووه بإسـنادهم، وأوردوه فى مؤلفاتهم، ويكون المقصود بذلك معنى التخرج عند المتقدمين.

---

(١) راجع «المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار» للحافظ زين الدين العراقـى جـ ١ صـ ٢ على كتاب «احياء علوم الدين» ط عيسى البابا الحلبى وشركاه مـع مقدمـة د. بدوى طبانة.

أما المراد بقوله «من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث» أى المؤلفات التى أعتمدها أئمة هذا الفن فى توثيق العزو أى النسبة إليها، وهى كثيرة ومتنوعة، سواء كانت مؤلفات حديثية محضة، أو مؤلفات فى أغراض أخرى تلحق به، واعتمدها أئمة هذا الشأن، لأنهم العلماء به الذين يحتكم إليهم فيه، وهم الذين سبروا غوره، وعرفوا دقائقه وأفنوا حياتهم فيه، وفى كل ما يتصل به من علوم ومعارف[1].

وعلى هذا «فمن كتب السنة المعتمدة عند علماء الحديث ما يشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، مثل سنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، أو صحيح الترمذى. كما يطلق عليه علماء الحديث، وسنن ابن ماجة، ومسند الامام أحمد ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن البيهقى»[2].

ولا يخفى على باحث أن فى مقدمة المصادر المعتبرة يكون صحيح الإمام البخارى، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى.

ويقول القاضى عياض «..... وأما الاتقان والمعرفة ففى الأعلاد والأيمة لكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء»[3].

فليس كل كتاب دون صاحبه طائفة من الحديث يصح العزو إليه، خاصة إذا لم يكن من أهل هذا العلم، فإن منهج المحدثين أن ينظر إلى أهل

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣٠.

(٢) مقدمة الكتاب «جامع الأحاديث» للامام السيوطى جـ ١ ص ث لفضيلة أ.د/ الحسينى عبد المجيد هاشم رحمه الله.

(٣) انظر «مشارق الأنوار على صحيح الآثار» جـ ١ ص ٣ ط المكتبة العتيقة ودار التراث.

الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ما عداهم[1].

هذا ما لم يتعقب أهل الحديث ما أورده غير المختص به فى مؤلفاتهم «فلا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان - وإن جل كعلماء المفسرين والفقهاء، والمتصوفة والمؤرخين وغيرهم، بل لابد من معرفة، تعقيبات المحدثين، على ما أوردوه فى كتبهم، وذكره عند العزو إليها، ما لم يكونوا من أئمته، أو دراسة أسانيدها ومتونها - إذا كانت خالية، من تعقيبات المحدثين ولم يكونوا من أئمته - دراسة دقيقة فاحصة، لمتبحر فى الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع.

وذلك إذا انفرد مؤلفوها بذكره دون المصادر الأخرى التى عرفت درجة أحاديثها عند العلماء، أو كانت متفقة فى ايرادها له فى هذه المصادر لكنها مغايرة لها فى الاسناد»[2].

أقول: ومثال ذلك ما ورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقى فى كتاب «المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار» فقد خرج ما ورد فى كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالى من أحاديث - وهو من هو زهداً وورعا وصلاحا ودينا وتصوفا - لكنه لم يشتهر بكونه من أهل هذه الصنعة رواية ودراية.

---

(١) راجع مقدمة «صحيح مسلم» باب النهى عن الرواية عن الضعفاء جـ ١ ص ٨٣ وما بعدها، باب الكشف عن معايب رواة الحديث جـ ١ ص ٩١/١٢٦. وكذا شرح الامام النووى على هذه الأبواب. ط دار احياء التراث العربى.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣٠ «قواعد التحديث» ص ١٨٢، ١٨٣ جمال الدين القاسى ط. عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر.

كما أن الغاية، والقصد من كتابه، بيان الطريق والسلوك للوصول إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود، مع الترهيب من المعاصي والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات.

وهذا القول: لا يطعن في عالم، فلا نحكم برد مصنف في التفسير لإيراده حديثاً، ضعيفاً أو موضوعاً، فربما كان من غيره، وإذا كان منه، فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود، فكثيراً من العلماء وضعوا مسودات مصنفاتهم لينقحوها، ولكن عاجلتهم المنية قبل بلوغ الأماني، ونقلت مصنفاتهم كما هي.

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم، فالعارف بمنهج الامام أحمد بن حنبل في السند والمتن، يستبعد أن يضع في مسنده حديثاً ضعيفاً، وحين وجد ذلك في مصنفه، أرجعه العلماء إلى زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وتلميذه الامام القطيعي، أو أن ذلك كتب مما ضرب عليه الامام، فكتب من تحت الضرب[1].

<u>ونخلص مما سبق إلى:</u>

أ - لابد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر المعتبرة، عند أئمة الحديث، وأن يتحرى الدقة عند النقل عن غيرها ليصل بذلك إلى حكم صحيح.

ب - أن هذه التفرقة بين المصادر المعتبرة في التخريج وغيرها لا يقصد

---

(1) راجع «اعلام المحدثين» ص ٨٦/٨٣ أ.د/ محمد بن محمد أبو شهبة ط. دار الكتاب العربي بمصر.

منها الطعن فى عالم ولا فى مصنف، خاصة ممن تقدم[1] من العلماء الأجلاء، فرض الله تعالى عنهم أجمعين.

جـ - أن الاطالة فى هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد -حرص عليه علماء الحديث على مر عصورهم - وهو شدة التثبت والتحرى، حتى لا يكون هناك مطعن لطاعن، ولا زيادة لمتزيد[2].

ونعود إلى بيان بقية التعريف فنقول: أن المراد بقوله (بأسانيد مستقلة بمؤلفيها) أى أن المصادر التى يصح العزو إليها، يلزم أن يكون قد ثبت سماع مؤلفيها لها، فالعبرة بروايتها بأسانيدها.

فان كان المؤلف يورد الحديث فى كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر المعتبرة وأصحابها، لزم الباحث، والمخرج فى هذه الحالة الرجوع إلى المصدر الأصلى الذى أورده فيه المؤلف، وأحال عليه، وهنا يصح التخريج. وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد فلا يعتبر من روايته.

مثال ذلك: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للإمامين الجليلين العراقى وابن حجر مثال ما ورد فيه قولهما: «عن أبى عباس عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال «علموا ويسروا، ولا تعسروا، وإذا غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت» رواه أحمد، والبزار. وفيه ليث

(١) ليس المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحى، وانما المراد باعتبار عصرنا.

(٢) راجع «قواعد التحديث» ص ٢٥٤/٢٥٦ للأستاذ الفاضل جمال الدين القاسمى، وقد ذكر أقوالا مختلفة للعلماء فى هذا الأمر.

بن أبى سليم وهو ضعيف»[1].

فنرى أنه أحال الحديث على مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبها إلى أن فى إسناده رجل ضعيف وهو ليث بن أبى سليم، فالمخرج يجب عليه الرجوع إلى ما أحال عليه عند الامام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث باسناده الذى ربما احتاج إليه المخرج فى تخريجه.

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل الصدق والدقة والتثبت، مع شدة التحرى، التى يجب على الباحث إتباعها، فلن يستطيع أن ينسب الحديث مثلاً إلى مسند الإمام أحمد واعتماد ذلك على ذكره فى «مجمع الزوائد» إلا بالرجوع إليه - لا لعدم الثقة فى مصنفه - بل هو أمر يلزم الباحث فى عمله.

أضف إلى ذلك أيضا: ربما وقع سهوا، أو ذهولا فى النقل، فيلزم المخرج الرجوع إلى الأصل، وكثيراً ما يقع خطأ الطباعة فى عصرنا دون التنبيه عليه.

وبناء على هذا فلا يصح الاعتماد فى التخريج على الدوريات، أو كتب المعاصرين، والتى لا تعنى بذكر الاسناد، أو المراجع التى لم يعتبرها علماء الحديث، أو كتب القصاص، روى مسلم عن عاصم قال: «لا تجالسوا القصاص»[2].

---

(1) انظر «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» كتاب العلم - باب فى قوله «علموا ويسروا» جـ ١ ص ١٣١ ط مكتبة القدسى.

(2) راجع «مقدمة صحيح الامام مسلم - باب الكشف عن معايب - رواه الحديث جـ ١ ص ١٠٠.

أما إذا كان المصدر الذى أشار إليه «المعاصر» مفقوداً، أو مطبوعاً لا يتيسر الحصول عليه، فانه لا مانع فى هذه الحالة من العزو إلى ذلك المرجع الذى أحال على غيره من المصادر المعتبرة، بحيث يحتوى عزو المخرج ذكر المصدر المتعزر، وكون الثقة بصاحب المؤلف نحو (العراقى وابن حجر) مثلا تغنى عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه[1].

ومما نشير إليه هنا أيضاً: أنه لا يصح للمخرج أن ينقل رواية من المستخرجات ويعزوها إلى صاحب الأصل، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرجه بلفظه.

يقول الامام النووى: «الكتب المخرجة على الصحيحين، لم يلتزم فيها موافقتهما فى الألفاظ، فحصل فيها تفاوت فى اللفظ والمعنى، وكذا ما رواه البيهقى والبغوى، وشبههما قائلين: رواه البخارى، أو مسلم، وقع فى بعضه تفاوت فى المعنى، فمرادهم أنهما رويا أصله، فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً، وتقول هو كذا فيها إلا أن تقابله بهما، أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه.
بخلاف المختصرات من الصحيحين، فانه نقلوا فيها ألفاظهما[2].

<u>وملخص القول:</u>

أن على المخرج أن يستخدم ما شاء، وما وصل إلى يده من المصادر والمراجع، التى تعينه، وتساعده فى عمله، وتيسره عليه وتسهله له، على أن ينتهى فى العزو إلى المصادر المعتبرة عند أهل الحديث.

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣٨/٣٦.
(٢) انظر «تقريب النووى» جـ ١ ص ١١٢، ١١٣، بشرح السيوطى فى التدريب ط. مكتبة دار التراث.

رابعاً: من تعريفات التخريج فى الاصطلاح:

قال المناوى: ومعنى تخريج الحديث عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد»[1].

وهذا التعريف قريب من التعريف السابق «الثالث».

<u>مثال التخريج عند الامام المناوى من الجامع الكبير:</u>

«كل امرئ لما خلق له» حم طب كـ عن أبى الدرداء. ومعنى ذلك ما يلى:

١- أى رواه الامام أحمد فى مسنده والطبرانى فى معجمه، والحاكم فى مستدركه على الصحيحين عن الصحابى الجليل أبى الدرداء.

٢- ذكر لفظ المتن الوارد فى مسند أحمد.

٣- تبين الكتب التى أخرجته نصا كأحمد أو مع بعض الاختلاف فى المتن أحيانا، كرواية الطبرانى والحاكم.

٤- ذكر رواية الأعلى وهو الصحابى أبى الدرداء تنبيها على أصل إسناده واكتفى بذلك فى التخريج.

٥- وقد يضيف إلى ذلك أمرا زائدا وهو الحكم على الحديث بقول - (صح) أى صحيح، ولكن الامام المناوى كثيراً ما يضيف تعليقات عند شرحه «للجامع الصغير» للامام السيوطى فيقول تعليقا عند كلامه على الحديث رقم ١١٧٨ «أعطى يوسف شطر الحسن» ش حم ع ك عن أنس د صح».

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبى، قال الهيثمى رجال أبى

(١) أ.د/ عزت على عطية فى كتاب (التخريج ودراسة الاسناد) ص ٩.

يعنى رجال الصحيح، وظاهر صنيع المؤلف أنه - أى الحديث - لا يوجد مخرجاً لأحد الشيخين، والا لما عدل عنه، والأمر بخلافه، فقال رواه مسلم فى قصة الاسراء «فإذا أنا بيوسف، وإذا هو قد أعطى شطر الحسن» ومن ثم عزا حديث الترجمة بنصه جمع لمسلم منهم السخاوى. ثم رأيت المصنف نفسه قال فى «الدرر» فإنه فى الصحيح من حديث الإسراء»[1].

وممن يقوم ببيان موطن الحديث فى المصنف المروى فيه مع بيان كتابه الأصلى، جماعة المستشرقين فى «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» ونحو ذلك صنيع الامام المزى فى كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ولكن مع اختلاف فى المنهج عند كل منهم.

نحو (خ بيوع) أى أن الحديث - مثلا - أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع، فما على المخرج إلا أن يذهب إلى صحيح الامام البخارى ويستخرج كتاب البيوع فيه ثم يستقرء أبوابه إلى أن يصل إلى موضع حديثه[2].

<u>خامساً</u>: <u>ومن تعريفات التخريج فى الاصطلاح</u>:

عرفه أ.د/ عزت على عطية «بأنه انتقاء طريق من طرق الحديث المجموعة بناء على التعريف الأول[3] لغرض خاص..».

ويشرح ذلك بقوله: وإنما يقوم بذلك الأئمة الماهرون فى معرفة

---

(١) راجع كتاب «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة المناوى جـ ٢ ص ٢، ٣، القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م ط. دار النهضة الحديثة بيروت لبنان.
(٢) سيرد إن شاء الله تعالى أمثلة لذلك فى أساليب التخريج.
(٣) يقصد سيادته تعريف الامام السخاوى.

الحديث أصحاب المصنفات الأصلية فى الحديث.. فالامام أحمد بن حنبل مثلا انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث كانت مجموعة عنده، وترك أحاديث الوضاعين، والكذابين والأحاديث التى لا يشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة مع ضعف فى أسانيدها، إلى غير ذلك من الأغراض التى تكشف عنها دراسة الأحاديث فى المسند.

وانتقى البخارى صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث، وكذلك فعل كل من صنف الكتب الأصول فى الحديث.

وقد يكون الغرض بيان علل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التى لم تذكر فى الكتب الأخرى المؤلفة فى الحديث.

وفى القاموس: خرج اللوح تخريجا كتب بعضا وترك بعضا، وخرج العمل جعله ضروبا. وألوانا»[1].

سابعا – ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش، وسبر لمصنفات السنة المتعددة، للتعرف على مظاهر الحديث سندا ومتنا فيمكن اضافة «الاعتبار» كنوع من التخريج وان كانت غايته الكشف عن انفراد الحديث أو عدم انفراده.

أ – قال شيخ الاسلام ابن حجر: اعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا؟ هو «الإعتبار»[2].

---

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١١.

(٢) انظر «نزهة النظر بشرح تحفة الفكر» ص ٣٢، ٣٣.

ب - ويقول السخاوى أيضاً: أن الاعتبار: ليس قسيماً لمـــا معــه - المتابع والشاهد[1] - بل هو الهيئة الحاصلة فى الكشف عنهما[2].

جـ - ويعرفه السخاوى والسيوطى وابن الصلاح فى أمثلته بقولـــهم: الإعتبار، هو سبرك[3] الحديث من الدواوين المبسوطة والمســندة وغيرهمــا، كالمعاجم والمشيخات، لتنظر هل شارك راوية - الذى يظن تفرده بـــه - راو غيره, أو قل: هل شارك راوٍ من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا فى رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا[4].

والناظر فى هذه التعريفات لا يجد فرقاً بينها، فكلها تدور حول البحث فى مختلف المصنفات الحديثية، ثم مقارنة الأسانيد والمتون، عند الوقوف على الحديث فى موطن ما من الجوامع والمسانيد والأجزاء، والمشيخات ونحوهــا، ليعلم المعتبر المتابع من الشاهد، وغايته تقوية ما لديه من رواية.

وينبه ابن الصلاح هنا إلى ما يدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقــول: «ثم اعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثــه

---

(١) الحديث المتابع: هو ما شارك حديثاً آخر فى اللفظ أو المعنـــى مـــع الاتحـــاد فـــى الصحابى، فان كانت المشاركة من أول السند سميت «متابعة تامة» وان كانت ليست من أول السند سميت «متابعة قاصرة».
والحديث الشاهد: هو المشارك لحديث آخر فى اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد فـــى الصحابى، أو يوافق حديث حديثاً آخر فى المعنى دون اللفظ. راجع «دراســـات فـــى علوم السنة» جـ ٢ ص ٧٣ أ.د/ محمد شوقى خضر السيد «قواعد أصول الحديث» ص ١٧٤ - فضيلة أ.د/ أحمد عمر هاشم.
(٢) انظر «فتح المغيث» جـ ١ ص ١٩٥.
(٣) السبر: هو التتبع والاختبار والنظر.
(٤) راجع «فتح المغيث» جـ ١ ص ١٩٥، «تدريب الراوى» جـــــ ٢٤٢/١ «التقييـــد والايضاح» ص ١٠٩، ١١١.

وحده، بل يكون معدودا فى الضعفاء.

وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء جرى ذكرهم فى المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به «كذا قال النووى[1]:
ولا شك أن كثرة الطرق التى يتوصل إليها كلا من المخرج. والمعتبر بالمتابع والشاهد تؤدى حتما وغالباً إلى تقوية الحديث، وزيادة الإطمئنان له والثقة به، فالمتواتر انما افاد العلم اليقينى حينما رواه جمع عن جمع تحيل العادة اتفاقهم على الكذب • فالاعتبار والمتابع والشاهد امور يتداولها المحدثون يتعرفون بها حال الحديث , هل تفرد به راويه ام لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الامور قريبة الشبه لعمل المخرج , بل يكاد الامر – وان اختلفت طريقة واسلوب كل – يكون واحد حين النظر, الا ان نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول الى مدى قوة الحديث او ضعفه . وما يعمل به من الحديث النبوى الشريف؟

موضوع التخريج :

موضوع علم التخريج هو أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – وما دون فيها من مصادر مختلفة ومعتبرة عند المحدثين من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشيخات والكتب والمعاجم، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث ما لتخريجه منها.

وهذا هو المراد من علم التخريج عند المحدثين، خاصة المتأخرين

(١) راجع «التقييد والايضاح» ص ١١٠، و«تدريب الراوى» جـ ١/ ٢٤٣.

منهم ،وإلا فهناك من يشاركهم في مفهومه العام (اللغوى). كالأدباء في البحث عن نسبة أبيات، أو قصيدة لشاعر ما، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرها الخاصة بمجالها العلمى أو النظرى، فتحقيق أى مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها.

فموضوع علم التخريج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، اسناداً ومتناً، فى أصوله المعتمدة.

مسائل علم التخريج:

مسائل علم التخريج هى عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى يتوصل بها المخرج إلى بغيته من أقوال النبى الكريم - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك، وسبر كتب السنن لا يأتى عشوائياً إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب، المتبعة فى التخريج.

واضعه:

هذا العلم مر كغيره من العلوم بمراحل متعددة، تارة مشافهة بالنسبة للراوى، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة فى أواخر القرن الرابع الهجرى، وبدأ طور التهذيب وغيره.

فظهرت أولى طرق التخريج العملية على يد الحافظ أبى بكر محمد ابن عبد الله الجوزقى ت (٣٨٨) حيث ألف كتاب «الجمع بين الصحيحين» ثم تلاه صنيع العلماء فى الجمع بين أكثر من مصدر.

«وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى أول من أبرز التخريج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن، ثم حذا حذوه العلماء من بعده»[1].

استمداده:

يستمد علم التخريج من مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى يلزم اتباعها فى البحث والتفتيش فى المصادر المعتبرة، التى جمعت فيها أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – وأخبار الصحابة والتابعين.

فضله ومنزلته:

من المعروف أن الشئ يشرف بشرف متعلقه، فعلم التخريج المتعلق بأحوال النبى – صلى الله عليه وسلم – يعد من أشرف العلوم وأعظمها قدرا، وأرفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى، إذ به يتمكن الباحث من كشف الدخيل على حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم فيطرح بعيداً.

وبه يعرف المقبول الذى تبنى عليه الأحكام، ويعمل به، ويعرف به الحلال من الحرام، ويصبح منهجاً للفقهاء وأهل الأصول.

فلا عجب أن يكون من أشرف العلوم – بعد كتاب الله تعالى – وقد أمرنا الله

(١) راجع «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام – صلى الله عليه وسلم» جـ ١ ص ١٥٥/١٥٢، «أعلام المحدثين» ص ٢٧.

تعالى باتباع سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – فقال: «وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا»[1].

كما أن هذا العلم يشرف بكونه يعتمد في وجوده وبقاءه، على ما نزل به الوحي على نبي الله تعالى – صلى الله عليه وسلم – وما أقره الله تعالى له مما قاله باجتهاده فالكل يندرج تحت قول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)[2].

ويستمد هذا العلم شرفه من اتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد – صلى الله عليه وسلم – ورسالته الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها. ويستمد علم التخريج شرفه أيضا من اتصاله الوثيق بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي .

ويستمد شرفه من إعتماده في وجوده على وصية النبي – صلى الله عليه وسلم – بحفظ سنته وتبليغها للناس، ونضرة وجوه أصحابها بدعوة النبي – صلى الله عليه وسلم – حين قال: «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع»[3].

---

(١) سورة الحشر (٧).
(٢) سورة النجم (٣، ٤).
(٣) أخرجه البغوي في مصابيح السنة/ كتاب العلم/ رقم ١٧٥/ جـ ١ ص ١٧٥ عن ابن مسعود.
- وأخرجه الترمذي في سننه/ كتاب العلم/ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع/ جـ ٥ ص ٣٤ وقال حديث حسن صحيح.
- وأخرجه ابن ماجه في سننه/ المقدمة/ باب من بلغ علما جـ ١ ص ٨٥.
- والحديث أخرجه أحمد في مسنده جـ ١/ ٤٣٧ عن عبد الله بن مسعود.

حكم تعلم التخريج:

حكم تعلم التخريج هو الوجوب الكفائى، إذا قام به البعض سقط عن الكل، ويتعين على من لا يسد غيره مسده، وذلك لكونه بابا وعلما من علم الحديث بقسميه دراية ورواية.

وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسمية فرض كفاية أن قام به البعض سقط عن الباقين وعينيى على من تعين له(١).

فوائد علم التخريج وثمرته:

فوائد علم التخريج وثمراته جمة وعظيمة نذكر منها ما يلى:

أولاً: وضع يد المخرج - بكسر الراء المشددة - على طائفة من الطرق والوجوه المختلفة التى روى بها الحديث المخرج - بفتح الراء المشددة - مما يهئ له امكانية دراسة الحديث بيسر وسهولة، واصدار الحكم الصواب عليه، إن لم يكن قد سبق الحكم عليه ممن تقدم من العلماء.

ثانياً: إطلاع المخرج - بكسر الراء المشددة - على كثير من المصنفات الحديثية، مما ييسر له جمع حصيلة لا بأس بها من أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - ومعايشة أدواله عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: «معرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أوضع، بعد معرفة أحكامهم على الرجال... فهو علم ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله

---

(١) راجع «ضوء القمر» ص ١٢ لفضيلة الشيخ محمد على أحمد بن ط دار المعارف ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م «البهجة الوضيئة شرح متن البيقونيه ص ٥، الشيخ محمود نشابه «قواعد أصول الحديث» ص ٧ أ.د/ أحمد عمر هاشم.

على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف»[1].

رابعاً: معرفة المخرج بعد جمع طرق الحديث الإسناد العالى والإسناد النازل، سواء بالقرب من النبى - صلى الله عليه وسلم، أو باعتبار إمام من الائمة أو باعتبار مصنف من مصنفات الائمة، أو باعتبار تقدم وفاة أحمد الرواة، أو باعتبار السماع ونحو ذلك[2].

خامسا: سرعة وصول القارئ إلى طرق ووجوه الحديث المخرج بيسر وسهولة.

سادسا: كشف ما قد يوجد فى الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسانيده بعضها ببعض. مما يؤدى إلى معرفة ما فى الاسناد من تدليس، أو راو مبهم غير متعين، كحدثنا فلان أو رجل، أو تعيين راو مهمل كحدثنا محمد من غير ما يميزه من المحمدين، أو معرفة رواية من اختلط من الرواة.

ويمكن وصل ما روى معلقا، ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها، والمقطوع، وذلك بمجيئة من طريق آخر أو طرق توضح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك[3].

سابعا: «زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه للترجيح عند المعارضة»[4]،

---

(١) «كشف اللثام «جـ ١ ص ٣٩ بتصرف».

(٢) راجع الاسناد العالى والنازل فى «مقدمة ابن الصلاح» ص ٢٥٧، «تدريب الراوى» للسيوطى جـ ٢ ص ١٥٩ «الباعث الحثيث» ص ١٥٩ ط. محمد على صبيح وأولاده - الطبعة الثالثة.

(٣) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٦، ١٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٦.

وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضا - ما لم تكن واهية - فكثرة الطرق قد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره، وقد يرتفع الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره لجبر ما فيه من خفة فى الضبط، بتعدد طرقه المساوية له أو الأقوى منه.

«فمثلا حديث: لا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط....» الحديث. نجد أن الموسوعة قد أشارت إلى مواضعه فى خمسة عشر موطنا ففى البخارى (١٠٩/١ - طبعة الشعب/ والنسائى فى الطهارة / باب ٢٠/ والدراقطنى (٦٠/١)/ وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧/ وفي مسند أحمد جـ ٥ ص ٤١٩، ٤٢١/ والبيهقى فى السنن الكبى (٩١/١) / وفي معجم الطبرانى الكبير جـ ٤ ص ١٦٣، ١٦٩، ١٧١، ٦٧)/ وفى معجمه الصغير (٢٠٠/١)/ والخطيب فى التاريخ (٣٦٣/٢).

وفى الكتب التى تبحث في صحيح الحديث وضعيفه: فى «علل الحديث» (رقم ٦٦) لأبى حاتم/ وفي «تلخيص الحبير» جـ ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلانى/ وفى فتح البارى له (جـ ١ ص ٢٤٦، ٤٩٨)/ جـ ١٠ ص ١٧٧/ والعراقى فى تخريج الحديث الاحياء (٢٦٤/٢).

ففى كل هذه المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث باسانيده المختلفة وما قيل عنه وعن أحوال رواته، وفى بعض المواطن قد ذكر للحديث ألفاظاً تدعم اللفظ الأصح، وأخرى تتعارض معه، أو علل فى الاسناد تنفصل قوته أو حقائق تدعم لفظه وهكذا... وفى ذلك الدلالة على أدق أحوال الاسناد ودرجته صحة أو ضعفا، واتصاله أو قطعه وغير ذلك، وبهذا الشكل تقود

الباحث إلى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل لخير النبي - صلى الله عليه وسلم، وأحاديث الأحكام، والتشريعات، فيستبين من خلال منهج مقارنات الأسانيد، وأحوال السند وعلله. أما في الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع أو في الشذوذ أو النكارة أو الوضع أو في الاسال أو التدليس أو التسوية.

كذا التصحيفات في أسماء الرجال، أو التحريفات أو الوهم (أو سوء الحفظ، أو القلب، أو التقديم والتأخير أو التدليسات أو تأليف الرجال وأسمائهم أو سرقة الحديث[1] اذن فتخرج الحديث من مظانه المختلفة له أهميته في دراسته دراسة محققة من جوانبه المحتملة.

ثامنا: أما من جهة مقارنة المتون، فإن طرق الحديث يوضح بعضها بعضا ويكمل بعضها الآخر، فقد كان من الرواه، من يذكر ما حفظ من الحديث، وبعضهم يذكره كاملا، وآخر يقتصر في الذكر من الحديث على ما سئل عنه، أو على موضع الاستدلال لحكمه أو فتواه، فتخريج الحديث وجمع متونه يوصل إلى الرواية الكاملة الصحيحة.

فربما ورد الحديث المخرج «من طريق بزيادة دالة على حكم لا يدل له الحديث الأصل الذى نقوم بتخريجه، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظه، ونحو ذلك مادام السند الذى فيه الزيادة صحيحا[2].

ومن جانب آخر فان علم التخريج يمكننا من اكتشاف علل المتن، والتى قد تتولد من الرواية بالمعنى، أو الادراج، أو أخطاء المحدثين والحفاظ

(١) انظر «موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» اعداد أبو هاجر محمد السعيد جـ ١ ص ٤٦، ٤٧ ط. دار الفكر العربى.

(٢) انظر التخريج ودراسة الاسناد ص ١٦.

وأغلاطهم، أو في الاختصار حين نقل رواية ما، أو بالتقديم والتأخير، أو الشذوذ، والنكارة،أو الاضطراب أو التحريف والتصحيف، أو القلب والابدال ونحو هذه العلل التى أشار إليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث دراية ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل ـ إن وجدت ـ إلا بجمع متون الحديث الواحد ـ إن لم يكن فردا ـ من مصادره المعتبره عند العلماء، فينضبط الحديث بذلك تمام الانضباط باذن الله تعالى.

ومما ننبه عليه هنا: أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام، وشواهد، لا شئ فيه، فقد صنعه الإمام البخارى، ولم ينقص من قدر كتاب من شئ.

وهذا يرجع إلى:

(١) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فانه يعيده بحسب ذلك، مراعيا مع هذا عدم اخلاله من فائدة حديثيهما كايراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك فيستفاد من ذلك كثرة الطرق للحديث.

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ، فيورده فى موضع موصولا وفى موضوع آخر معلقا، ويورده تارة تاما، وتارة مقتصرا على الجزء الذى يحتاج إليه فى الباب.

(٣) فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة، لا تعلق لاحداها بالأخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط

فساقه بتمامه[1].

اذن فتقطيع الحديث بحسب ما يستخرج منه من احكام أمر جائز ولا شئ فيه ما لم يخل بما فيه من أحكام.

ومما يعلم أيضاً: أن من العلماء من أجاز النقصان فى الرواية وقدمها على الزيادة فيها خشية الخطأ، أى عند الضرورة، أيضاً مع عدم الاخلال بما فيه من أحكام ومعنى.

روى الخطيب البغدادى بسنده عن مجاهد قال: «انقص منها لحديث ولا تزد فيه»[2].

وروى أيضاً بسنده عن يحيى بن معين يقول «إذا خفت أن تخطئ فى الحديث فانقص منه ولا تزد[3]». ويشير الخطيب إلى أن من العلماء من منع ذلك فيقول: «وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى إن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره. فيؤدى ذلك إلى إبطال معناه وإحالته، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفا»[4].

ويعود الخطيب فيقول: وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى أن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوى قد وراه مرة بتمامه، أو علم أن

---

(١) «اعلام المحدثين» ص ١٢٧ بتصرف.
(٢) «الكفاية فى علم الرواية» ص ١٨٩ للخطيب البغدادى/ منشورات مكتبة الهلال - بيروت.
(٣) الكفاية ص ١٨٩.
(٤) الكفاية ص ١٩٠.

غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له «إن لم يعلم ذلك أن يفعله»[1]..... وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على كل حال ولم يفصله.

☆☆ والرأى المختار عند الخطيب يشير إليه بقوله:

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم وشرط وامر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله على تمامه، ويحرم حذفه، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين ان يكون ذلك تركا لنقل العبادة. كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركا فرض آخر هو الشرط فى صحةالعبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال، لا يحل اختصار الحديث»[2].

إذن فأمر اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادى السابق.

تاسعاً: من فوائد التخريج التعرف على زيادات الثقات بمقارنة الروايات المجموعة بعضها ببعض قال ابن الصلاح:

«وذلك فن لطيف تستحسن العناية به، وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابورى وأبو نعيم الجرجانى وأبو الوليد القرشى الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية فى الأحاديث.... ثم قال - وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٠ وفى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح ورد فى الهامش وهو ما يساير المعنى السابق عليه ويتلائم منه، ففى عبارة الأصل قال «ولا يجوز له ان لا يعلم ذلك ولم يفعله».

(٢) «الكفاية» ص ١٩١.

احداها: أن يقع مخالفا منافيا لما وراه سائر الثقات. فهذا حكمه الرد كالشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الـــذى تفرد بروايته جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه فى حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث»[1].

مثـــال:

وتذكر هنا مثلا ناقش فيه الحافظ العراقى زيادة الثقة، والغايـــة مـــن ذكره، أن التخريج بجمع طرق الحديث سندا ومتنا أمر هام فى دراسة الســـنة النبوية الشريفة، ذا فائدة عظيمة، وفى المثال أيضا منهج العلماء فى النقد للسند والمتن.

يقول الحافظ العراقى: مثاله – أى زيادة الثقة – ما رواه مـــالك عـــن نافع عن ابن عمر أن رسول الله – صلى الله عليه وســـلم – «فـــرض زكـــاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»[1].

فذكر أبو عيسى الترمذى أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قولـــه: «من المسلمين» وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عـــن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى.

وكلام الترمذى هذا ذكره فى العلل التى فى آخر الجامع، ولم يصـــرح

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١١١، ١١٢ بتصرف يسير.

يتفرد مالك بها مطلقاً فقال: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك ابن أنس فذكر الحديث، ثم قال: وزاد مالك في هذا الحديث «من المسلمين»، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه. انتهى كلام الترمذي.

فلم يذكر التفرد مطلقاً عن مالك، وانما قيده بتفرد الحافظ كمالك، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه، فأسقط المصنف - أى ابن الصلاح - آخر كلامه، وعلى كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة، بل تابعه عليها جماعة من الثقات: ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، وكثيرين فرقد، ويونس بن يزيد، والمعلى بن اسماعيل وعبد الله بن عمر العمرى، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمدى وعلى أيوب أيضاً.

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها[2] البخارى في صحيحه من رواية اسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه: «من المسلمين». وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم[3] في صحيحه من

---

(١) أخرجه مالك/ كتاب الزكاة/ باب مكيلة زكاة الفطر/ جـ ١ ص ٢٦٨/ ط. دار الفكر.

(٢) اخرجه البخارى/ كتاب الزكاة/ باب صدقة الفطر/ جـ ٤ ص ١١٠، ١١١ «متن فتح البارى».

(٣) اخرجه مسلم/ كتاب الزكاة/ باب زكاة الفطر/ جـ ٧ ص ٥٧/ بشرح النووى ط. دار احياء التراث العربى - بيروت.

رواية ابن أبى فديك، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضاً «من المسلمين».

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطنى فى سننه والحاكم فى مستدركه من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضاً: «من المسلمين».

وقال الحاكم بعد تخريخه: هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى وكثير بن فرقد احتج به البخارى ووثقه بن معين وأبو حاتم.

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر فى بيان المشكل من رواية يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعا أخبره فذكر فيه أيضا: «من المسلمين».

وأما رواية المعلى بن إسماعيل فأخرجها ابن حيان فى صحيحه والدارقطنى فى سننه من رواية أرطأة بن المنذر عن المعلى بن اسماعيل عن نافع فقال فيه: عن كل مسلم «وأرطأة» وثقة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما. والمعلى بن اسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازى: ليس بحديثه بأس صالح الحديث لم يرو عنه غير «أرطأة» وذكره ابن حبان فى الثقات.

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطنى فى سننه من رواية روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه: «على كل مسلم». وقد رواه أبو محمد بن الجارود فى المنتقى فقرن بينه وبين مالك فرواه من طريق ابن وهب قال: حدثنى عبد الله بن عمر ومالك وقال فيه: «من المسلمين» وأما الاختلاف فى زيادتهما على عبيد الله

بن عمر وأيوب فقد ذكرته فى شرح الترمذى والله أعلم[1] انتهى كلام الحافظ العراقى.

إذن فجمع كل هذه الطرق مما يرجح أن هذه الزيادة مقبولة ممن رواها من الثقات ولم ينفرو بها الامام مالك وانما وردت فى الصحيحين وغيرهما.

كما أنني حرصت علي نقل هذه الطريقة عن الحفاظ زين الدين العراقي كما وردت في كتابه «التقييد والايضاح» حتي تكون منهجا للمخرج في نقده السند والمتن أو أحداهما، فتكون طريقة وأسلوبا له في عمله، عند احتياجه إليها.

عاشراً: ومن فوائد التخريج: معرفة التحريف والتصحيف فى المتون، ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمغلق، ومعرفة المتواتر والآحاد بأقسامه.... الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة، ولا نغالي إذا قلنا أنه علم فحول الرجال.

تنبيه:

لكى يحدد المخرج اتجاهه فى البحث عليه أن يعرف الفرق بين مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد، والتى نذكرها فيما يلى:

أولاً: المصطلح هو: «القواعد التى نحكم على الحديث بواسطتها

(١) انظر «التقييد والايضاح» شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١١، ١١٣، ط. المكتبة السلفية.

بـقبول أو الرد»[1].

فغاية هذا العلم هو استخدام ما فيه من قواعد لدراسة الاسناد وما يحتوى عليه من رجال. ودراسة المتن وضبطه.

ثانياً: التخريج هو الحديث المحكوم عليه إذا جمعت طرقه وأسانيده (فهو الذى يجمع المادة التى يحكم بسببها على الحديث (الأسانيد والمتون) للحديث الواحد)[2].

أى أنه جمع الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق إلى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه.

ثالثاً: دراسة الاسناد: «هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج»[3]. وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وخلو الحديث من الشذوذ والعلة القادحة، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد.

ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه، فهما يتعلقان به كتعلق باب الجرح والتعديل، أو طرق التحمل والأداء ونحو ذلك.. والله أعلم.

(١، ٢) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد «ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

(٣) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطيه، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

الفصل الثانى

نشأة التخريج ومراحل تطوره

نبذة حول السنة فى الصدر الأول

أ - دوافع العناية بالسنة:

السنة النبوية هى ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وهى بهذا الاعتبار أحد قسمى الوحى الالهى لرسوله - صلى الله عليه وسلم أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى فالسنة النبوية هى من وحى الله - عز وجل - يدلنا على ذلك قوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى»[1].

وبذلك جاءت السنة أيضا روى أبو داود بسنده عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال «ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلى، ولاكل ذى ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فان لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه»[2].

---

(١) سورة النجم (٣، ٤).

(٢) أخرجه أبو داود/ كتاب السنة/ باب فى لزوم السنة/ جـ ٤ ص ٢٠٠ ط. الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذى وابن ماجة.

والناظر في صدر هذا الحديث وعجزه يوقن مع التدبر أن هذه السنه إنما هى وحى الله تعالى لرسوله – صلى الله عليه وسلم.
قال الخطابى: قوله «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتى من الوحى الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو، الثانى: ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى، وأوتى من البيان أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له فى الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن»[1].

إذن فسنة النبى – صلى الله عليه وسلم – صنو القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير فى وجوب اتباعها نحو قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضت ويسلموا تسليما»[2].

وكما أوجبت هذه الآية الأخذ بالسنة أوجبت الإحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه – صلى الله عليه وسلم، فإنما ينطبق عن الوحى الإلهى، واقراره له. وكل هذا بلا شك رافع إلى التمسك بالنسنة والعض عليها بالتواجد، والبعد عن محدثات الأمور فان كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى: «اقرأ بأسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ

(١). انظر «معالم السنن» للامام الخطابى جـ ٤ ص ٢٧٦. ط.بدار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
(٢) سورة النساء (٦٥).

وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم»[1]، وقوله تعالى: «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»[2] ونحو ذلك من الآيات التى تحث على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر «للعلم يشفى نفوسهم، وينهلون منه سوى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فهو المعلم والمربى والمشرع وهو رسول رب العالمين، الذى رباه وعلمه بعنايته الالهية، ولا عجب فى ذلك وهو القائل – صلى الله عليه وسلم – من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين»[3]، وغير ذلك كثير.

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبى – صلى الله عليه وسلم – الذى كان أحب إليهم من الدنيا وما عليها، فهو أحب إليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين، وهناك من الدوافع الكثير فانهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين، وثانى مصادرهم التشريعية.

ب – أما عن طرق تلقى الصحابة للسنه فيمكن ايجازها فيما يلى:

١– السماع المباشر من النبى – صلى الله عليه وسلم – فى مجالسه المختلفة، وفى حله وترحاله، وخطبه، وقضاياه، وأفعاله وتقريراته لما يقع من أحداث بين يديه أو بعيداً عنه فيسمع بها فيقرها ولا ينقضها.

٢– التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبى – صلى الله عليه وسلم – فكان لشدة حرصهم على أقوال النبى وأفعاله ينيب بعضهم بعضا، ومثال ذلك ما وقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصارى – رضى الله عنهما

---

(١) سورة القلم (١ – ٥).

(٢) سورة الزمر (٩).

(٣) رواه أحمد فى مسنده جـ ٢ ص ١٨٠/ وابن ماجه فى سننه.

- وكان يسكنان فى عوالى المدينة[1].

٣- قدوم الوفود من القبائل المختلفة والاقامة عند النبى - صلى الله عليه وسلم - فيتعلمون الأحكام والعبادات، ثم يرجعون إلى أقوامهم يعلمونهم ويفقهونهم. روى البخارى بسنده عن مالك بن الحويرى، قال: «أتينا النبى - صلى الله عليه وسلم - ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عمن تركنا فى أهلنا، فأخبرناه، وكان رفيقاً رحيما، فقال «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتمونى أصلى، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم أكبركم»[2].

فهذه طريقة من طرق تلقى السنة عن النبى - صلى الله عليه وسلم تتمثل فى وفود رسل القبائل إليه.

٤- ارسال النبى صلى الله عليه وسلم - رسله إلى القبائل المختلفة، وذلك ليعلموتهم شرائع الإسلام، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام.

٥- ومن طرق تلقى الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضاً، عما ما فاتهم من مجالس النبى - عليه الصلاة والسلام - حين انشقالهم بكسب أرزاقهم.

٦- كان النبى - صلى الله عليه وسلم - يخصص للنساء يوماً فيجلس إليهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما خفى عليهن من أحكام، وفيما يقع لهن من أحداث خاصة بهن. وكان الأمهات المؤمنين فضل عظيم فى نشر

---

(١) رواه أحمد فى مسنده جـ ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه فى سننه.

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه والدارمى فى سننه وأحمد فى مسنده جـ ٥ ص ٥٣.

السنة النبوية بين النساء، وخاصة فيما يخجلن من ذكره أمام النبى - صلى الله عليه وسلم - فيجدن عند أمهات المسلمين بغيتهن وما يشفى عليلهن[1]. وبعد فهذه نبذة مختصرة عن طرق تلقى الصحابة للسنة.

جـ - كتابة السنة:

أما عن كتابة السنة فى الصدر الأول (النبوى) فلقد نهى النبى - صلى الله عليه وسلم - عن تدوينها فى بداية الأمر خشية اختلاطها بالقرآن، فالصحابة كانوا حديثى عهد بالاسلام، فقد سمح لهن النبى - صلى الله عليه وسلم - بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية، وأراد أيضاً بذلك إفراغ جهد الصحابة لتدوين كتاب الله تعالى فضياع آية أمر فى غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من أسباب حفظه الذى تكفل الله عز وجل به، سيما وأنهم من أهل الحفظ وقوة الوعى فلم يخشى ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة فى قوة الحفظ.

وعندما استقر الامر وبان لهم الفرق بين كلام الله تعالى، وأقوال رسوله - صلى الله عليه وسلم - أباح - صلى الله عليه وسلم - الكتابة لأفراد من الصحابة، فكانت كتابة فردية، وليست عامة، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمر بن العاص، وصحيفة على بن أبى طالب وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين، ثم كثرة القرائن من النبى - صلى الله عليه وسلم لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق.

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية إلى نهاية القرن الأول الهجرى فدونت تدويناً عاماً رسمياً بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذى أرسل فى

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ.د/ محمد عجاج الخطيب ص ٣٢/ ٦٨.

الآفاق بجمع السنة وتدوينها، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت إليه كظهور الفرق المختلفة، واستباحة بعضهم التقول على النبى - صلى الله عليه وسلم - والكذب عليه، كذا دخول طائفة فى الاسلام متظاهرين به بأتساع رقعة الخلافة الاسلامية، وقد انتشر حفظة السنة فى الأقاليم الاسلامية، واستشهد البعض فى الجهاد، فخشى الخليفة ضياع السنة بموت العلماء واستشهادهم فأمر بالجمع والتدوين.

د - أما عن منهج الصدر الأول فى رواية السنة:

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم ضم وجوب التثبت من الروايات، والإقلال منها خشية الكذب على النبى - صلى الله عليه وسلم - كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون الشريعة عن ظهر قلب من مصدرها وصافى نبعها، ألا وهو النبى - عليه الصلاة والسلام، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولا ولا عملاً ولا تقريرا ولا صفة للنبى - صلى الله عليه وسلم - ولا حالة من أحواله إلا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق - رضى الله عنهم.

وقد إنضم إلى العناية بالمتن، فيمن بعدهم، العناية بالاسناد عناية فائقة ما زالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخر واعتزاز، فالاسناد سلاح المؤمن فإذا فقد سلاحه فبأى شئ يقاتل؟

<u>وخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لقيت من العناية والحفظ في الصدر الأول، إلى أن دونت في السطور، من حفظ القلوب، فقد لقيت ما لم يتهيأ لعلم آخر وليس أدل على ذلك من قول سيدنا عمر - رضى</u>

الله عنه «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»[1] وكل ما بـــذل فـــى العناية بالسنة، ومازال، إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى لسنة نبيه – صلــــى الله عليه وسلم – بما هيأ لها من علماء أجلاء فى كل عصر وجيل.. والله أعلم.

نشأة التخريج ومراحل تطوره:

علم التخريج كأى علم من العلوم ينشأ بشكل بســـيط، قـــد لا يكـــون مقصودا، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض فى كل مرحلـــة من مراحلها إلى شئ من التغير إما فى المضمون والمفهوم، وإمـــا بالزيـــادة أو النقصان.

وعلم التخريج بمفهومه العصرى مقارناً بعصر ما قبل تدوين الســـنة بينهما اختلاف واضح فى المفهوم – كما سنرى إن شاء الله تعـــالى – وكـــذا مرحلة ما بعد التدوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه جـــهدهم نحو الترتيب والتهذيب والاختصار والاستدراك والإستخراج.. الخ حتى أصبح فى عصرنا علما له قواعد وأساليب وأنواع، يبدأ المخرج بدارستها ثم يســـير فى عمله على ضوئها.

المرحلة الأولى:

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة، والتى كـــان يتم فيها تلقائيا دون قصده، أو اعتباره علماً يلزم العناية به، واستيعاب مفهومـــه وضوابطه وأساليبه، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة تبدأ من عـــهد النبـــى – صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» جـــ ٢ ص ٣٤ لابن عبد البر.

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة، يوم كان المسلمون قلة يعدون على أصابع اليدين فى دار الأرقم بن أبى الأرقم وكانت منتدى يجتمع فيه المسلمون[1]، ويعبدون الله سرا، ويلقنهم النبى - صلى الله عليه وسلم - أصوله ويتعهدهم بالتربية حتى كون منهم أناساً مؤمنين بالله عز وجل، أبطالاً غير عاديين فى إيمانهم، وفى رفقتهم لرسولهم - صلى الله عليه وسلم.

هذا، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها:

أ - نشاط النبى - صلى الله عليه وسلم - فى تبليغ دعوته ونشر الاسلام فى الآفاق، فعرض نفسه على القبائل، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الاسلام، حتى عز الاسلام، وقويت دولته، وفى جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكانها فى نفوس المؤمنين وقلوبهم.

ب - وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الاسلامية التى جعلت الناس يتساءلون عن أحكامها، وعن رسوله وأهدافه. فمن شرح الله تعالى صدره للاسلام، أقبل فسأل النبى - صلى الله عليه وسلم - عن الاسلام، وسارع بالدخول فيه، ثم يرجع إلى قومه وعشيرته ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع.

جـ - وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه، أثر كبير فى نشر السنة الشريفة.

د - وكان لأمهات المؤمنين، والصحابيات من نساء المسلمين أثر

(١) راجع «السيرة النبوية» ص ٢٩٥، أ.د/ محمد أبو شهبة ط. دار الطباعة المحمدية.

عظيم فى حفظ السنة ونشرها فيما بينهن، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية، واللاتى كن يسألن فيها زوجات النبى - صلى الله عليه وسلم.

هـ - ومما زاد فى انتشار السنة فى الآفاق الرسل والبعوث إلى القبائل والأقاليم، وولاة النبى - صلى الله عليه وسلم - على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة، إلى المدينة حين أصبحت مقراً للدولة وقاعدة للدعوة، منها يشع النور النبوى إلى العالمين.

و - وساعد فى نشر السنة: الغزوات والسرايا الحربية التى خاض فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - غمار الحروب دفاعاً عن الاسلام وصونا لحرمة أهله، فكانت هذه الغزوات منتديات علمية بصحبة النبى عليه الصلاة والسلام كما كانت سبباً فى تشريعات حكيمة كالتيمم وغيره، فضلاً عن كونها جهاد فى سبيل الله تعالى.

ز - وزاد نشر السنة حفظاً وكتابة «حجة الوداع» والتى ضمت عشرات الألوف من المسلمين، من كل فج عميق ليزكوا اسم الله تعالى فى أيام معدودات، فخطب فيهم خطبة جامعة، سمعها كل من كان معه وختمها بالحث على نشر شريعة الإسلام قائلا - صلى الله عليه وسلم: «ليبلغ الشاهد الغائب، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»[1]. وقد قام الصحابة - رضوان الله عليهم - بتبليغ شريعة الإسلام بالأصلين الشريفين كتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم[2].

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه/ كتاب العلم/ باب قول النبى - صلى الله عليه وسلم - رب مبلغ أوعى من سامع/ جـ ١ ص ١٦٧، ١٦٨/ عن أبى بكرة «جزء حديث» بشرح ابن حجر».

(٢) راجع «السنة قبل التدوين» ص ٦٨/٧٤.

اذن فالسنة النبوية باعتبارها المبين والمفسر والشـارحة لكتـاب الله تعالى، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كان لزاماً أن تنتشـر بيـن المسلمين جميعاً، وكان ذلك باعتبار المجموع.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن الصحابة كانوا يتفاوتون فى مقدار مـا حفظوا من السنة الشريفة، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق للإسـلام، وطـول الصحبة للنبى – عليه الصلاة والسلام، وعمر الصحابى ونحو ذلـك وحاجـة الناس إلى التحديث.

فمن الصحابة من كان يأتى من خارج المدينة فيعلن إسلامه ويمكـث بضع أيام ثم يعود إلى بلده، فمثل هذا لا يكون لديه من الأحاديث النبوية مثـل ما كان عند أبى بكر وعمرو وعثمان وعلى وأبى هريرة وغيرهم.

اقتداء الصحابة والتابعين بالنبى – صلى الله عليه وسـلم – يدفعـهم إلـى البحث عما فاتهم من السنة:

ذكرنا قريباً أن الصحابة – رضوان الله عليهم – كانوا يتفاوتون فـى مقدار ما يحفظون من الأحاديث الشريفة، وهذا التفاوت فى العلم وغيره هـو سنة الله تعالى فى خلقه؛ فليس فى ذلك مطعن لطاعن، فسبحان من جعل فـوق كل ذى علم عليم.

قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» فى أول «كتاب العلم»: قوله وقولـه عز وجل «رب زدنى علماً»، واضح الدلالة فى فضل العلم لأن الله تعالى لـم يأمر نبيه – صلى الله عليه وسلم – بطلب الازدياد من شئ إلا مـن العلـم. والمراد بالعلم العلم الشرعى الذى يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمـر دينه فى عباداته، ومعاملاته والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب له من القيـام

بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه[١].

وقد أشار النبى – صلى الله عليه وسلم – إلى التفاوت فى العلم بقوله «فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»[٢] وقوله: «رب مبلغ أوعى من سامع»[٣]. هذا وقد كان آحاد الصحابة – رضوان الله عليهم – من أهل العلم بأصول الدين وأركانه، وحلاله وحرامه، والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب عليهم من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، والتفاوت انما كان فى الفروع.

والحق أن صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – هم خير القرون، ونجوم الهدى، ومصابيح الدجى، وأيادى الندا، ولبيون الفدا، حرصوا على الفضل حرص العنين، وبذلوا فى بلوغه كل نفيس وثمين، فكان الواحد منهم يفضل أمة:

والناس واحد منهم كألف والألف كالواحد إن أمر عنى

سمع هؤلاء أوامر ربهم بطاعة نبيه – صلى الله عليه وسلم – والاقتداء به حين قال «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر»[٤].

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهب بالبدر أو كالجند بالعلم، والثناء على مجموعهم فى كتاب الله كثير. ناهيك عن اختصاص العديد منهم بفضائل اقتضت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى إلى يوم الدين.

---

(١) انظر «فتح البارى بشرح البخارى» جـ ١ ص ١٤٩ لابن حجر العسقلانى ط. محمد على صبيح.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه معلقاً / كتاب العلم/ باب قوله النبى صلى الله عليه وسلم: وذكره/ جـ ١ ص ١٦٧.

(٤) الأحزاب (٢١).

لقد كان منهم الصديق والحوارى والأمين والفاروق والكريم الحى والفطن الذكى[1]، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

اذن، فالأمر الإلهى بالاقتداء بالنبى - صلى الله عليه وسلم - رجاء الفوز برضاء الله تعالى ونعيم جنته، فضلاً عن محبتهم للنبى - صلى الله عليه وسلم - كان ذلك دافعاً لهم إلى السعى الدؤوب إلى طلب ما فاتهم سماعه مشافهة من النبى - صلى الله عليه وسلم.

وقد نبه إلى ذلك الصحابى الجليل البراء بن عازب فقد روى الحاكم بسنده عن البراء أنه قال: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين فى رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيسمعونه من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه»[2].

طرق التخريج عند الصحابة:

١- ومن هذا القول نشير إلى أن هذه كانت طريقة التخريج عندهم لحديث النبى صلى الله عليه وسلم - وهو طلب الحديث الذى يفوت الصحابى عند أقرانه، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه.

---

(١) راجع «الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين جـ ١ ص ٤٧/٤٩.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٤ للامام الحاكم ط. دار احياء العلوم بيروت، ومن ذلك أيضاً ما جاء عن أنس - رضى الله عنه - قال: «ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم سمعنا - منه - ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً، ولا يتهم بعضنا بعضا «انظر» المحدث الفاصل بين الرواى والواعى» ص ٣٢

٢- وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وارد فى قضاء النبى عليه الصلاة والسلام.

فقد أخرج الحاكم بسنده عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة فى عهد أبى بكر - رضى الله عنه - تلتمس أن تورث فقال أبو بكر: ما أجد لك فى كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر لك شيئاً حتى أسأل الناس العشية، فلما صلى الظهر قام فى الناس يسألهم.

فقال المغيرة بن شعبة: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. قال أبو بكر - رضى الله عنه - سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. فأنفذ ذلك لها أبو بكر رضى الله عنه[1]. ومن ذلك قصة عمر - رضى الله عنه - فى الجنين بالغرة حين أخبره" حمل بن مالك" بقضاء النبى بذلك[2].

٣- ومن طرق التخريج ما ورد عن عائشة - رضى الله عنها - أنها أرسلت عروة بن الزبير ليسأل عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قبض العلم فرواه فرواه له - ثم أرسلته في العام التالي ليسمع منه نفس الحديث فرواه له. وكان هذا بحثاً عن الحديث في مصدره وإخراج له منه[3].

للرامهرمزى/ «السنة قبل التدوين» ص ٥٩/ «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.

(٢) «مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة» ص ١٧ السيوطى ط. الثانية ١٣٩٧/ المطبعة السلفية.

(٣) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

٤- ومن طرق التخريج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختاره مما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - في صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفته «الصادقة» وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسمرة بن جندب وجابر بن عبدالله.

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة منتقاة مروية في الصحف بإسنادها[١].

٥- وقد كان بعضهم يحيل إلى المصدر الأصلي الذي أخذ عنه الرواية. مثال ذلك: قول أبيهريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له فعورض بقول عائشة وأم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم. فقال أبو هريرة: كذلك حدثني الفضل بن العباس وهن أعلم[٢].

٦- ومن طرق تخريج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضا لكل ما يسمعونه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أنس بن مالك: كنا نكون عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه[٣].

٧ - ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى: المعارضة، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يقول: الدية

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر «السنة قبل التدوين» ص ٦٠/ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ص ٤٦.

للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته فرجع إليه عمر[1]. ومما ورد من ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات[2] للحسن المغيرات خلق الله تعالى: «فبلغ ذلك امرأة يقال لها: أم يعقوب فجاءت فقالت: انه بلغني أنك قلت كيت وكيت فقال: مالي لا ألعن من لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو في كتاب الله تعالى فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه أما قرأت «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلى قال: فإنه نهى عنه»[3].

٨– ومن طرق التخريج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر أصلي: روى مسلم بسنده عن سليمان بن يسار «أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذاكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس: تعتد آخر الأجلين وقال أبو سلمة: بل تحل حين تضع. قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي فأرسلوا إلى أم سلمة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم فقالت: قد وضعت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بيسير فاستفتت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأمرها أن تتزوج[4].

---

(١) انظر«مفتاح الجنة» للسيوطى ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد والترمذى.

(٢) الواشمات جمع واشمة وهى التي تصنع الوشم، والمستوشمات هي التي تسأل ذلك وتطلبه. والمتنمصات: وهن اللاتي ينتف الشعر من الوجه. والمتفلجات: هن اللاتي يرققن أسنانهن ليظهرن في صورة أقل من سنهن.

(٣) انظر «مفتاح الجنة» ص ١٢.

(٤) أخرجه الامام مسلم فى صحيحه، قال السيوطى فى كتابه «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

٩- ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية: أخرج البيـــهقي عن الحسن عن سمرة قال: حفظت عن رسول الله - صلى الله عليه وســـلم - سكتتين سكته إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة الســـورة. فكتـــب عمـــران ابن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فكتب يصدق سمرة، يقول: إن ســـمرة حفظ الحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم[1].

١٠- ومن صور التخريج التي نراها صحبت علماء الحديـــث مـــن عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة، وديدنا لهم إنها الرحلة فـــي طلـــب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والإمارات المختلفة. فقـد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما.

قال صالح بن حي: كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خرا سـان إنا نقول بخرا سان إن الرجل إذا أعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالذي يـــهدي البدنة ثم يركبها. قال الشعبي: أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عـن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثلاثـــة يؤتـــون أجرهـم مرتين: رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبـــها فأحســـن تأديبـــها، وأعتقها فتزوجها فله أجران. والعبد يؤدي حق الله وحق سيده وهو من أهـــل الكتاب" ثم قال الشعبي للرجل: قد أعطيناكها بغير شئ وقد كان الرجل يرحـــل فيما دونها إلى المدينة[2]، ومن أشهر رحـــلات الصحابـــة لطلـــب الحديـــث ومراجعته مع من شارك في السماع ما يلي:

---

(١) أخرجه السيوطي في «مفتاح الجنة» ص ٢٢ ونسبة إلى البيهقي.

(٢) أخرجه السيوطي في كتاب «مفتاح الجنة» ص ٢٣، ٢٤، وعزاه إلى الشيخين/وانظر «معرفة علوم الحديث» ص ٧٠.

روى البيهقي بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم أسمعه منه، فابتعت بعيرا فشددت عليه ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيته فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبلي أن أسمعه. فقال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: «يحشر الناس عراة غرلا بهما. قلنا: وما بهم؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم نداء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، ولا أحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه، حتى اللطمة: قلنا: كيف إنما نأتي الله عراة غرلا بهما؟ قال بالحسنات والسيئات»[1].

وروى الحاكم بسنده عن عطاء بن أبى رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يبق أحد سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – غيره وغير عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري – وهو أمير مصر – فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله – صلى الله عليه وسلم، لم يبق أحد سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – غيري، وغير عقبة، فأبعث من يدلني

---

(١) أخرجه السيوطي في المرجع السابق ص ٢٣، وعزاه إلى البيهقي وأحمد والطبراني/وانظر كتاب «الرحلة ص ٥٤، للخطيب البغدادي ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

على منزله. قال فبعث معه من يدله على منزل عقبة فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يبق أحد سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم – يقول: من ستر مؤمناً في الدنيا على خذيه ستره الله يوم القيامة. فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم إنصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة. فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر [1].

قال أبو عبد الله: فهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه[2]. واستشهد الحاكم بهذه الرواية في طلب علو الإسناد.

فقد بذل الصحابة – رضوان الله عليهم – في طلب الحديث واستخراجه من مصدره، جهداً عظيماً، فقد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر يقول: قلت: لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد»[3].

ومن طرق ودوافع التخريج كان التثبت من الرواية، كما وقع في حديث[4] الجدة مع سيدنا أبي بكر، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع

(١) انظر «معرفة علوم الحديث «للحاكم ص / كتاب الرحلة في طلب الحديث» ص ٥٦.
(٢) المرجع السابق ص ٥٧.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ.

أبو موسى الأشعرى:

روى البخاري بسنده عن أبى سعيد الخدرى قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت. فقال: ما منعك، قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فيرجع فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي – صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبى بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي — صلى الله عليه وسلم – قال ذلك فقال عمر لأبى موسى: أما أنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله – صلى الله عليه وسلم»[1].

دافع أخر للاهتمام بالتخريج:

رأينا فيما سبق أن الدفاع للتخريج بطرقه المختلفة، كان غايته الاقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام، طلبا لرضاء الله تعالى وحسن ثوابه.

ولكن حينما وقعت الفتنة بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عثمان، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما. مما ادعى كل فرقة طلب ما يؤيد موقفها ضد من خالفها، حتى تنتصر عليها، ويكون لها السبق على غيرها.

قال المصحح لكتاب «معرفة علوم الحديث»: «ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان – رضى الله عنه – واختلف المسلمون في الخلافة وادعاها غير واحد، انصرفت عناية كل حزب من أحزابهم إلى استنباط الأدلة واستخراج

---

(١)

الأحاديث المؤيدة لدعواهم»[1].

ونستخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه من بعده ظهر فيه علم التخريج لكنه كان بصورة بسيطة، ليست مقصودة، وإنما هو عمل وجهد قام به السابقون بهدف الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - تارة، وحفظ سنته تارة، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها تارة أخرى.

والغالبية العظمى ترجع إلى المشافهة، واستخراج الحديث من مكامن صدورهم، التي حوت قلوبا مليئة بالإيمان بالله رب العالمين فلم تنتشر الكتابة في ذلك حتى يرجع إليها. فكان معنى التخريج عندهم هو:

«أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث والاحتفاظ في صدورهم، أو في صحفهم - الفردية - من طريق واحد أو من طرق متعددة»[2].

أهم صحف الصحابة رضي الله عنهم:

وأخيرا فهذه طائفة من صحف الصحابة - رضوان الله عليهم - والتي وصلت أخبارها إلينا، أو وصلت إلينا من خلال المصنفات التي دونها العلماء بعد ذلك، ومن هذه الصحف ما يلي:

صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها - ونسخة لأبي بكر الصديق

(1) انظر مقدمة كتاب «معرفة علوم الحديث» للإمام الحاكم، وقد رمز إلى اسمه بـ (س.م. حسين) ص يج.
(2) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

رضى الله عنه حوت (فرائض الصدقة) وأحاديث سعد بن عبادة الأنصاري رضى الله عنه و«نسخة في التفسير» لأبى بن كعب، - وكتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نسخة في الصدقات» - وكتب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه - وكتب أبى رافع أسلم مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتابا في «استفتاح الصلاة» - وكتب على بن أبى طالب صحيفة «في العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر» - وكتب زيد بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه «كتاب الفرائض» -، وأملى المغيرة بن شعبه على "وارد" كاتب معاوية بن أبى سفيان كتابا - وكتب عمرو بن حزم الأنصاري كتاباً فيه «الفرائض والزكاة والديات» وغير ذلك - وكتب سمرة بن جندب صحيفة - وأشهر ما كتب" الصحيفة الصادقة" لعبد الله بن عمرو بن العاص مشافهة ليس بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم أحد، وكتب عبد الله بن عباس كتاباً في «القضاء» وكانت له صحيفة في «التفسير».

وكتب رافع بن خديج «صحيفة» - وكتب جابر بن عبد الله الأنصاري صحيفة في مناسك الحج - وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم، ورضى الله تعالى عن أصحابه جميعاً.

فهذه طائفة من الصحائف، والأحاديث والنسخ والأجزاء والتفسير والأمالى[1] التي قام بعض الصحابة بكتابتها، فهي تخريج غالبا باعتبار مصدر واحد وهو أصل الأصول الإنسانية لها وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - أو صحابي آخر.

ومما نشير إليه هنا أن من الصحابة من طالت صحبته للنبي صلى الله

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ١١٨/١١٢.

عليه وسلم – لذلك كثر ما تحمله عنه من أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان:

أبو هريرة رضى الله عنه – عبد الله بن عمر بن الخطاب – أنس بن مالك الذي طالت صحبة للنبي – صلى الله عليه وسلم – وعمر بعده كثيراً – وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدرى،وعبد الله بن عمرو ابن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وأم سلمة وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين.

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثة: التي كان لها أكبر الأثر في نشر السنة النبوية الشريفة منها: مدرسة المدينة المنورة. وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبي – عليه الصلاة والسلام – منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وأبى بن كعب وزيد بن ثابت.

ومنها: مدرسة مكة المكرمة، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضاً الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة، وكان رضى الله عنه من المكثرين من رواية الحديث، وكان يهتم اهتماماً عظيماً بتخريج أحاديث النبي – عليه الصلاة والسلام – من الصحابة حتى أنه كان ينام أمام منازلهم في القيلولة لينتظر خروجهم فيسألهم ويستخرج ما عندهم من أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام. ومنها: مدرسة الكوفة ومن روادها: على بن أبى طالب، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبى وقاص وأبو موسى الأشعرى والبراء بن عازب وغيرهم.

ومنها: مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها: أنس بن مالك،

وابن عباس، وعمران ابن حصين، وغيرهم، ومنها: مدرسة الشام: ومن أشهر أصحابها: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبو الدرداء وغيرهم. ومنها: مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، ومعاذ بن أنس الجهني وغيرهم. ومنها: مدرسة المغرب والأندلس: وأشهر أصحابها: عمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهما ومنها: مدرسة اليمن وأشهر أصحابها: معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري وغيرهما[1].

وقد كانت هذه المدارس مصادر معتبرة لحملة الحديث النبوي الشريف في مشارق الأرض ومغاربها للتابعين وللأمة من بعدهم طبقة بعد طبقة.

التخريج في عهد التابعين:

تأثر التابعين تأثراً كبيراً بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة، وبذل أقصى جهد في تحصيلها، علما وعملاً، وتثبتك خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح، لتضافر القرائن الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بإباحة الكتابة، وإن كان الاعتقاد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور، وما زال له الغلبة في تلقى طبقة التابعين عن الصحابة الكرام.

وقد مدحهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد

---

(١) راجع في ذلك «معرفة علوم الحديث» ص ١٩٠/١٩٤/ «علل الحديث ومعرفة الرجال» ص ١٧ وما بعدها للمحدث علي بن عبد الله المديني/ تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي ط. دار الوحي حلب/ «مناهج المحدثين» ص ٢٦/٣٠ أ.د/ أحمد عمر هاشم/ «الضوء اللامح» جـ ١ ص ٢٠١/٢١٥ أ.د/ أحمد محرم/ «السنة قبل التدوين» ص ١٦٥/١٧٥ «تسمية فقهاء الأمصار» ص ٧ وما بعدها للأمام النسائي.

أصحابه وذلك في مثل قوله «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1]، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه، فضلا عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول - صلى الله عليه وسلم: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله[2]، وهذا امتداد لقوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»[3].

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة أيضا لكون الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال - صلى الله عليه وسلم «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم»[4].

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه....» الآية[5].

وقد كان فى امتداد حياة الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى أوائل القرن الثاني الهجري[6] أثره في تربية التابعين، فأودعوا صدورهم وقلوبهم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرقاق «المعجم المفهرس» جـ ٢ ص ٩٦».

(٢) أخرجه الترمذى وابن ماجة وأحمد بن حنبل.

(٣) سورة آل عمران (١١٠).

(٤) أخرجه أبو داود، والحاكم في «المستدرك» وفى «معرفة علوم الحديث» ص ٢٧/ «جامع بيان العلم وفضله» جـ ١ ص ٤٣.

(٥) سورة التوبة (١٠٠).

(٦) وذلك على رأى من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى إلى ما بعد المائة. قال السيوطى: «وقيل مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله =

وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية، كما حملوها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وكما أوصى الله تعالى نبيه بالعلم في نحو قوله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق...» [١] وهي أول ما نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بغار حراء، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى: «فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين»[٢] وقوله: «يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك»[٣].

بهذا المنهج أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال - صلى الله عليه وسلم - طلب العلم فريضة على كل مسلم..»[٤] الحديث. وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»[٥].

وبناء على ذلك فقد بذل الصحابة جهدهم في تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابته، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - «نضر الله امرءا

= الزبيري، وجزم ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة وقال وهب ابن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا عنها: هذا أبو الطفيل: وصحح الذهبي أنه سنة عشر، وأما كونه آخر الصحابي موتا مطلقا، فجزم به مسلم ومصعب الزبيري وابن منده والمزي في آخرين، انظر «تدريب الراوي» جـ ٢ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(١) سورة القلم آية (١).

(٢) سورة الحجر (٩٤).

(٣) سورة المائدة (٦٧).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» جـ ١ ص ٧ عن أنس بن مالك.

(٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٥ عن أبي هريرة.

سمع منا حديثا فحفظه وبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه....»[1] الحيث.

وبدأ الصحابة فى حث التابعين على طلب السنة، فاستجابوا لذلك بالسمع والطاعة، فقد رُوى الدارمى بسنده عن أبى الدرداء قال: «مالى أرى علماءكم يذهبون وجهالكم لا يتعلمون، فتعلموا قبل أن يرفع العلم فان رفع العلم ذهاب العلماء»[2]. وعن عبد الله بن مسعود قال: أغد عالما أو متعلما أو مستمعا ولا تكن الرابع فتهلك[3].

وقال سلمان: لا يزال الناس بخير ما بقى الأول حتى يتعلم الأخر فإذا هلك الأول قبل أن يتعلم الأخر هلك الناس[4] وعن عمر قال: تفقهوا قبل أن تسودوا[5] وعن تميم الداري قال: تطاول الناس فى البناء فى عهد عمر فقال عمر: يا معشر العريب الأرض الأرض أنه لا إسلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة فمن سوده قومه على الفقه، كان حياة له ولهم، ومن سوده قومه على غير فقه كان هلاكا له ولهم[6].

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك الحث على العمل: «فعن على بن أبى طالب قال: تعلموا العلم تعرفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله. وقال معاذ بن جبل اعملوا ما شئتم بعد أن تعلموا فلن يأجركم الله بالعلم حتى تعملوا»[7].

---

(١) أخرجه بن عبد البر فى المصدر السابق جـ ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت.
(٢) أخرجه الدارمى/ المقدمة/ باب فى ذهاب العلم/ جـ ١ ص ٧٨ ط. دار الفكر.
(٣) أجرجه الدارمى/ المقدمة/ باب فى ذهاب العلم/ جـ ١/ ٧٩.
(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.
(٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.
(٦) المصدر السابق جـ ١ /٧٩.
(٧) المصدر السابق (المقدمة/ باب العمل بالعلم وحسن النية فيه/ جـ ١ ص ٨١.

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون ينهلون من منابع السنة من كل حدب وصوب، قاصدين وجه الله تعالى. واتباع سنة نبيه الكريم، لا يدخرون جهد إلا لطلب العلم من مصادره الأصلية والأصيلة، فربما رحلوا الأيام والليالى حتى يخرجوا الحديث عمن رواه بلا واسطة.

«روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال بلغنى حديث عند على فخفت ان مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وروى الامام مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد.

وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم»[1]. وقد سبق ذكر قول الشعبى فى مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: أعطيناكها بغير شئ كان يرحل فيما دونها إلى المدينة.

فضلاً عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد كانوا يتذاكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمى فى سننه طائفة من الآثار الدالة على مدئ غناية التابعين بالسنة وضرورة مذاكرتها: فعن علقمة أنه قال:" تذاكروا الحديث فان ذكره حياته"، وأخرج عن يونس قال: كنا نأتى الحسن فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا. وأخرج عن الليث بن سعد يقول: تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثا وهو جالس متوضئا. قال فما زال ذلك مجلسه حتى اصبح قال مروان: جعل يتزاكر الحديث.

وأخرج بسنده عن الزهرى قال: كنت إذا سألت عبيد الله بن عبد الله

---

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢١.

فكأنما أفجر به بحرا[1].

وفي كل ما سبق من النصوص دلالة: على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة - رضوان الله عليهم - أو من أقرانهم، أو تحمل صغار التابعين عن كبارهم، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراج الحديث من راويه، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد.

اهتمام التابعين بالإسناد:

لقد اهتم جماعة التابعين - بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث - بالإسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة، فينظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ما عداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له ويبصر الرجال ثم يتعهد ذلك[2].

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقال سعيد بن المسيب: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد»[3].

وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد ساروا في تخريج الحديث على أرضية ثابتة من حيث جمع المتون والاهتمام بالاسناد.

وقد جعل محمد بن سيرين الإسناد دين فقال: «إن هذا العلم دين

(1) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة/ باب مذاكرة العلم جـ 1-ص 146/151. راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص 140 وما بعدها.
(2) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص 15.
(3) راجع المرجع السابق ص 8/6.

فانظروا عمن تأخذون دينكم» قال أيضا: «لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت[1] الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[2].

الاستعانة بالكتابة فى جمع الأحاديث خطوة تاسيسية للتخريج:

لقد ظهرت مؤلفات حديثية فى عهد التابعين ليست بالقليلة وفى صدرها صحيفة همام بن منبه والتى دونها مباشرة من صهره الصحابى الجليل أبو هريرة - رضى الله عنه - فقد كانت طائفة من التابعين «يكتبون ما يسمعون من الصحابة، ويحفظونه، فمنهم من يذاكر الحديث حتى إذا وعاه صدره[3] محاه، ومنهم من يحفظه، ويحتفظ بصحفه وألواحه، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه فى كراريس أو فى مصنف كالمصحف.

وأما من لا يكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره، وكانوا يتذاكرون الأحاديث بين آونة وأخرى... ويفهموا معناه ويضبطون حروفه وألفاظه[4].

---

(١) والمراد بهذه الفتنة - كما سبق القول - ظهور الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة وغيرهم، وان كان جلهم من التابعين، فقد كان البعض ممن دخل الاسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الاسلامية، فأراد أن ينتهز هذه الفرصة ويحاول بها ضرب الاسلام والمسلمين ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره، فكان لأهل الحديث دورهم فى الدفاع عن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى ردوا كيدهم فى نحورهم، حين تحروا فى رواياتهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

(٢) راجع مقدمة صحيح الأمام مسلم بشرح النووى جـ ١ ص .

(٣) أخرج الدارمى بسنده عن هشام قال: «ما كتبت عن محمد الا حديث الأعمال فلما حفظته محوته»/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث/ جـ ١ ص ١٢٠.

(٤) راجع «السنة قبل التدوين» ص ١٣٦.

ومع استمرار قول جماعة من التابعين بكراهية تدوين السنة مثل عبيدة بن عمرو السلماني م (٧٢هـ) وابراهيم بن يزيد التيمي م(٩٢هـ) وجابر بن زيد م(٩٣هـ) وابراهيم النخعي م (٩٦هـ) ونسمع عامر الشعبي يردد عبارته المشهورة: «ما كتبت سوداء في بيضاء. ولا سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده على...»[1].

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم إلى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم إلى جانب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كما يرجع إلى خشية اتكال الكاتب على ما كتب فلا يحفظ[2].

جاء رجل إلى سعيد بن المسيب – وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتاب – فسأله عن شئ فأملاه عليه ثم سأله عن رأيه، فأجابه، فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أيكتب يا أبا محمد رأيك، فقال سعيد للرجل: ناولنيها، فناوله الصحيفة فحذقها[3].

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأى، وهو رأى مقبول، خاصة إذا علمنا أن بعض المانعين يصرح بل يشجع على الكتابة «فرخص سعيد بن المسيب م (٩٤هـ) لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه، ونرى عامر الشعبي بعد أن كان يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء» يردد قوله: «الكتاب قيد العلم» وكان يحصن على الكتابة ويقول «إذا سمعتم منى شيئا فاكتبوه ولو في حائط»، ومع ذلك لم يخلف من بعده

---

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» جـ ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة.

(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق جـ ٢ ص ١٤٤/ عن يحيى بن سعيد.

الاكتاب «الفرائض» و«الجراحات».

وإذا علمنا أن الحسن البصرى م(١١٠) هـ كان له كتبا يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م (١٠١) هـ يكتب. فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات، ولم يعد أحد ينكرها فى أواخر القرن الأول الهجرى وأوائل القرن الثانى، وقد كثرت الصحف حتى لنرى مجاهد ابن جبرم (١٠٣هـ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه وينسخون منها[1].

مفهوم التخريج فى عهد التابعين وأنواعه :

وفى عهد التابعين ظهر التخريج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث فى موضوع معين فكان التخريج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث.

١- مثال الأول: صحيفة همام بن منبه التى جمع فيها أحاديث رواها عن أبى هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وهذا التخريج باعتبار راو الحديث - أى باعتبار الاسناد.

---

(١) راجع «السنة قبل التدوين» ص ٣٢١ وما بعدها/ جامع بيان العلم وفضله» جـ ١ ص ٧٢، ٧٤/ سنن الدارمى/ المقدمة/ تقيد العلم/ جـ ١ ص / تاريخ بغداد جـ ١١ ص ٢٣٢.
أقول: ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتهان ما كتب بوقوع صحفه فى غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمى فى سننه ما يدل على ذلك منه «عن ابراهيم» أنه كان يكره أن يكتب الحديث فى الكراريس ويقول يشبه بالمصاحف «وعن عبيدة أنه دعا بكتبه فمحاها عند الموت وقال: انى أخاف أن يليها قوم فلا يضعونها مواضعها».
/ مقدمة سنن الدارمى/ باب من لم ير كتابة الحديث/ جـ ١ ص ١٢١.

٢- ومثال الثاني: جمع الشعبي أحاديث الطلاق في صحيفة والفرائض والجراحات - في صحيفة قال فيها: هذا باب من الطلاق جسيم، وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث»[1].

٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحماد بن سليمان: فقد أخرج الدارمي بسنده عن ابن عون قال: «رأيت حمارا يكتب عن ابراهيم - وهو النخعي - فقال له ابراهيم: ألم أنهك؟ قال: انما هي أطراف»[2].

٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو الجمع بين المرفوع والموقوف وهذا ما يدل عليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. فقد روى الدارمي بسنده عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وبحديث عمر فإني قد خشيت درس العلم وذهابه[3] ومما يؤسف له أن ما كتبه أبو بكر بن حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ما كتبه بعض أقرانه منهم ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) والذي ينسب إليه أنه أول من كتب السنة بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز.

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثية أيضا:

أ - «المغازي والسير» لعروة بن الزبير.

ب - «الأطراف» لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث «عبيد السلماني».

---

(١) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» أ.د/ عزت علي عطيه ص ٢٢.

(٢) سنن الدارمي/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث جـ ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر السابق/ باب من رخص في كتابة العلم/ جـ ١ ص ١٢٦.

جـ - «السنن فى الحديث» لمكحول الشامى»[1].

المرحلة الثانية للتخريج: «تنبيهات»

١- قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لابد للمخرج أن ينتبه إليه، وهذا الأمر هو عدم امكانية وضع حد زمنى دقيق وقاطع لطبقات الأمم، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض.
ورد فى «الضوء اللامع»... وهكذا يمتد وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثانى، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وإن كان التمايز محققاً من حيث تحديد المراد بالصحابى والتابعى، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر»[2].

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة توفى عام ثمانين ومائة أى أواخر القرن الثانى الهجرى.
قال البلقينى «أول التابعين موتا أو زيد معمرين زيد، قتل بخراسان، وقيل بأزربيجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتا خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة»[3].

أردت أن أشير إلى ذلك، لأن معرفة هذا الباب الخاص بطبقات الرواه، ومعرفة تواريخ وفاتهم، من الأمور التى يلزم المخرج الإحاطة بها، خاصة إذا صحب تخريجه الحكم على أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجلة العلماء المتقدمين، أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض، فاتصال

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٣٠.
(٢) أنظر «الضوء اللامع المبين» جـ ١ ص ١٦٧.
(٣) انظر «تدريب الراوى» جـ ٢ ص ٢٤٣.

الإسناد أو شروط قبول الحديث.

٢- أن هناك فرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف:

أ - «الكتابة كما ورد فى لسان العرب» «كتب الشئ كتبا وكتابا وكتابة وكتبه خطه» فكتابة الشئ خطه.

ب - التدوين أيضا فى «اللسان» والديوان مجتمع الصحف «وفى تاج العروس: وقد دونه تدوينا جمعه. وعليه فالتدوين هو جمع الصحف المشتتة فى ديوان ليحفظها».

جـ - التصنيف كما في اللسان: «والتصنيف: تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشئ ميز بعضه من بعض، وتصنيف الشئ جعله أصنافا. وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشئ، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة فى اطار يجمعها أما التدوين فمرحلة تالية لكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة فى ديوان يحفظها[١].

وأردت الاشارة إلى ذلك لكى يتنبه المخرج إلى أن السنة النبوية بالمعنى السابق قد مرت فى مراحل تطورها بأمور ثلاث:

أولاً: الكتابة وهى التى وقعت بعد انتهاء مرحلة النهى بالاباحة.

---

(١) انظر: «السنة النبوية مكانتها. عوامل بقائها. تدوينها» أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر ص ٩٦، ٩٧/ «لسان العرب» لابن منظور جـ ١ ص ٦٩٨، جـ ١٣ ص ١٦٦، جـ ٩ ص ١٩٨.

ثانياً: التدوين: وهو ماصحب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل ما في الصدور إلى السطور.

ثالثا: التصنيف: وهو ما وقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبى - صلى الله عليه وسلم - من أقوال الصحابة والتابعين، وكتمييز الصحيح من غيره وهو ما قام به الامام البخارى والامام مسلم رحمهما الله تعالى.. الخ.

٣- وثالث هذه التنبيهات: بيان الفرق بين التأليف والتخريج والتصنيف والانتقاء:

قال الامام السخاوى مفرقا بين هذه الأنواع:

«وباد إذا تأهلت واستعودت إلى التأليف الذى هو أعم من التخريج والتصنيف والانتقاء: إذ التأليف مطلق الضم. والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سيأتى تعريفه، وقد يتوسع فى اطلاقه على مجرد الاخراج والتصنيف:

والعزو جعل كل صنف على حده. والانتقاء: التقاط ما يحتاج إليه الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر»[1].

وقد أثرت ذكر هذه التنبيهات هنا كتمهيد لما سيأتى من مراحل تشتمل على هذه الأنواع من الكتابة، والتدوين والتصنيف... الخ.

---

(١) انظر «فتح المقيث» جـ ٢ ص ٣٣٨.

أما عن المرحلة الثانية:

فانها تنقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وهى تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها إلى السطور، وكما عرفنا سابقاً أنه أرسل إلى أبى بكر بن حزم، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان اكتب إلى بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبحديث عمر فانى خشيت درس العلم وذهابه»[1].

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاكتبوه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب أهله»[2].

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تدوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة وبمعنى آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمى فيما بعد[3].

---

(١) سبق تخريجه. وكان أبو بكر بن حزم عامل عمر بن عبد العزيز على المدينة.

(٢) اخرجه الدارمي في سننه/ المقدمة/ باب من رخص فى كتابة العلم/ جـ ١ ص ١٢٦/ فتح البارى جـ ١ ص ٢٠٤.

(٣) ومن أقوال الزهرى: «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نوفها - ما كتبت حديثا، ولا أذنت فى كتابته.
أنظر «السنة قبل التدوين» ص ٣٢٨، ٣٢٩.

ثم أرسل الخليفة – رضى الله عنه – فى الآفاق لجمع وكتابة سنة النبى – صلى الله عليه وسلم – ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر فى المحافظة على السنة، مع قصر مدة خلافته للأمة والتى بلغت سنتين ونصفا تقريبا.

وقد سارع العلماء فى تلبية داع الجهاد فى ساحة السنة النبوية الشريفة، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصرى (١٥٠هـ) بمكة، والامام مالك بن أنس بالمدينة (٩٣ – ١٧٩)هـ وكذا محمد بن اسحاق (–١٥١)هـ وأيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب (٨٠ – ١٥٨هـ). سوطا أكبر من موطأ مالك. والربيع بن صبيح (١٦٠هـ) وسعيد بن أبى عروبة (١٥٦هـ) وحماد بن سلمة (١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثورى (٩٧ – ١٦١)هـ بالكوفة، ومعمر بن راشد (٩٥ – ١٥٣هـ) باليمن والامام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى (٨٨ – ١٥٧هـ) بالشام. وعبد الله بن المبارك (١١٨ – ١٨١)هـ بخراسان، وهشيم بن بشير (١٠٤ – ١٨٣)هـ بواسط – وجرير بن عبد الحميد (١١٠ – ١٨٨)، وعبد الله بن وهب (١٢٥ – ١٩٧) بمصر[1].

<u>كما ظهر من المؤلفات:</u>

كتاب «العوالى» لعروة بن الزبير (١٤٦)، وكتاب «الجامع» لابن جريح «١٥٠»، وكتاب «قراءة حمزه «لحمزة بن حبيب (١٥٦)، وكتاب «المصنف» لحماد بن سلمة» (١٦٧) وكتابى «الزهد» ولا الرقائق، لعبد الله بن المبارك، (١٨١)[2] ونحو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها.

---

(١) راجع «السنة قبل التدوين» ص ٣٣٧، ٣٣٨/ مقدمة «فتح البارى» جـ ١ ص ٤/ «اعلام المحدثين» ص ٢٢.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٣٢/١٣٩.

وكان تخريج هؤلاء الأحاديث التى جمعوها على نحو منظم، وذلك بأن يقوم المؤلف بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد فى كراسة خاصة بها، وذلك كضيع الامام الزهرى، حين يضع أحاديث الصلاة فى كراسة خاصة بها.

ولم يكن الجمع فى هذه الفترة قاصر على المرفوع من الأحاديث وإنما كانت تشمل ما ورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطة بعضها ببعض كما يتحلى ذلك فى موطأ الامام مالك رضى الله عنه وهو أشهر ما وصل إلينا من مؤلفات علماء هذه المرحلة.

<u>وخلاصة ما سبق:</u>

أن التخريج فى عصر اتباع التابعين «ظهر بمعنى انتقاء الحديث وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأهل للانتقاء والاختيار... وقد يصاحب ذلك الإحالة على بعض الطرق التى تركها المؤلف... وقد لا يروى الحديث المختار بل يشير إليه بذكر متنه وبعض سنده، وهذا تخريج باعتبار كل حديث على حدة. مثال ذلك موطأ الامام مالك بن أنس حين يذكر الأحاديث فيه بسند ومتن وأحياناً يذكر متن الحديث مع الاشارة إلى سنده ببيان من بلغه عنه الحديث عن الصحابة مثلا أو عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه»[1].

وأيضاً شاركت هذه الفترة سابقتها فى الاعتماد على النصيب الأوفى بتخريج الحديث من رواته وليس من المصنفات.

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٢.

المرحلة الثانية:

رأينا فيما سبق أن منهج التخريج لم يكن قاصراً على الأحاديث النبوية وانما كان مختلطاً بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. فقد حدثت في هذه الفترة خطوة أخرى وهى إفراد حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتصنيف والتدوين، لكنه جمع بين المقبول وغيره، وكان ذلك على رأس المائتين، ويعتبر القرن الثالث الهجرى (٢٠٠ - ٣٠٠) العصر الذهبي في تاريخ السنة النبوية وجمعها وتدوينها، ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجها بذته، وأئمة النقد وصيارفته، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث، ولا يفوتها الا النذر اليسير، والتى يعتمد عليها الفقهاء والأصوليون، والعلماء والمؤلفون، وإليها يلجأ الهداة والمصلحون والمتأدبون، والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع[1].

أشهر الكتب الحديثة في هذه المرحلة وهي القرن الثالث:

أما عن أشهر ما كتب وألف وصنف ودون فى القرن الثالث هى: صحيح البخارى م (٢٥٦) وصحيح مسلم م (٢٦١) هـ وننبه هنا إلى أن بظهورهما خطة السنه خطوة جليلة حيث قام البخارى ومسلم بتجريد الصحيح من غيرة وافراده بالجمع فى صحيحيهما.

ومن أشهر ما صنف، كتب السنن: وهى سنن أبى داود م (٢٧٥)هـ وسنن الترمذى م (٢٧٩)، وسنن النسائى م (٣٠٢)، وسنن ابن ماجة (م٢٧٣).

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٤.

ومن المسانيد: مسند الامام أحمد م (٢٤١)هـ ومسند عبيد الله بن موسى م (٢١٣) ومسند اسحاق بن راهوية (٢٣٨)، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ومسند الدارمى م (٢٥٥) ومسند ابن أبى أسامة الحارث بن محمد التميمى م (٢٨٢) ومسند ابن أبى عاصم أحمد بن عمرو الشيبانى م (٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث(١).

ومسند ابن أبى عمرو محمد بن يحيى العدنى م (٢٤٣)؛ ومسند الامام على لأحمد بن شعيب النسائى م (٣٠٣)، والمسند الكبير للبخارى، ومسند مسددين مسرهدم (٢٢٨)، ومسند أبى هريرة لابراهيم بن العسكرى م(٢٨٢).

ومصنف ابن أبى شيبة م (٢٣٥)، وكتاب محمد بن نصر المووزى م (٢٩٤)، ومصنف سعيد بن منصور م (٢٢٧)، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جريد الطبرى م (٣١٠)، وهى من عجائب كتبه ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وعلة وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالى، وقطعة من مسند ابن عباس، والمسند الكبير لبقى بن مخلد القرطبى م (٢٧٦) رتبه على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وثلثمائة صحابى ونيف ثم رتب حديث كل صحابى على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا، فريدا فى بابه مع ثقة مؤلفه وضبطه، واتقانه، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الاسانيد والأبواب.

(١) «أعلام المحدثين» ص ٢٥.

ومسند محمد بن مهدى م (٢٧٢). ومسند الحميدى م (٢١٩) و[illegible]
ابراهيم بن معقل النسفى م (٢٩٥) ومسند ابراهيم بن يوسف الهسنجانى م (٣٠١)، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائى م (٣٠٣)، والمسند [illegible] للحسن ابن سفيان م (٣٠٤) والمسند المعلل لأبى بكر البزار (٢٩٢) [illegible] ابن سنجرم (٢٥٨)، ومسند على بن المدينى م (٢٣٤)، والمسند [illegible] ليعقوب بن أبى شيبة م (٢٦٢)، ولم يؤلف أحسن منه، ولكنه لم يتم، ومسند عثمان بن أبى شيبة م (٢٣٩)، ومسند ابن أبى عروة أحمد بن حازم م (٢٧٦)[1].

ونكتفى بهذا القدر فى الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجرى بالمؤلفات الحديثة، وانه كان من أنشط العصور وأزهاها فى الجمع والتدوين ووضع قواعد هذا العلم فى درج مؤلفاتهم، والذى سمى فيما بعد بعلم الحديث دراية، أو علم أصول الحديث.. الخ.

وفى ذكر هذه الطائفة من الكتب بيانا للمخرج بأن مصادر التخريج ليست قليلة فى نفسها، وإنما هى كثيرة ومتعددة، منها ما وصل إلينا واشتهر بين المسلمين قاطبة، ومنه ما أدرج فى مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث الهجرى، ومنه لم يصل إلينا إما لوجوده خارج العالم الاسلامى، أو مازال مخطوطا، فلم يظهر إلى حيز الوجود بعد، إلى أن يأذن الله تعالى بالعثور عليه فى وقته وحينه، ولا تخلو مذبحة المؤلفات فى عهد التتار حين قدموا إلى العالم الإسلامى، والقوا بآلاف المجلدات فى نهر دجلة من ضياع جانبا كبيرا من المؤلفات الاسلامية من المكتبات الاسلامية بغداد.

---

(١) انظر (اعلام المحدثين) ص ٢٤/٢٦.

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذى يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – باعتبار مجموع كتب السنة لم يضع منها شئ بالمرة.

وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الاسلامية ،ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه السنة عالية خفاقة بعلمائها فى كل عصر وجيل، وصيانتها من التحريف والتزييف، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يورث الله الأرض ومن عليها.

وحاصل ما يستنبط عن التخريج في هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: بالنظر فى أشهر مصنفات هذه المرحلة والمتداولة فيما بيننا إلى الآن، نجد أن التخريج يرجع إلى طريقة من طرق التحمل والأداء أشهرها السماع والقراءة، والإجازة وما عدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع سبباً فى إظهار أهمية الرحلة لاستخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون فى أقاليم الخلافة الاسلامية.

ثانياً: أن شيوخ هذه المرحلة، والذين قاموا بتصنيف ما جمعوه فى أوعيتهم حفظاً وكتابة، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كان أشهرها التصنيف على المسانيد، ومنهم من اشتهر بالتصنيف على الأبواب[1] أو الجمع بينهما

(1) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقاً وانما الأدق أن يقال فيه التصنيف بحسب «موضوع الحديث» فمصنف البخارى مثلا: سمى «بالجامع الصحيح..» وقسم إلى كتب والكتب قسمت إلى أبواب.
أما «الجامع الصحيح «للامام مسلم فانه مقسم إلى كتب وأما تقسيم الأبواب في=

كمسند بقى بن مخلد.

ثالثاً: بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخريج بأنه جمع الحديث بطرقه من أصحابه باحدى طرق التحمل والأداء، ثم تصنيفه على المسانيد أو الجوامع... الخ.

رابعاً: ورد فى كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد»[1] ما يلى:

أ - أن «المرحلة الثالثة فى تدرج التخريج وهى جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد متفرقة فى ذلك الكتاب. مثال ذلك: المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابى بطرقها المختلفة، ومتونها المتعددة متفرقة، وجمع كل طرق الحديث سندا ومتنا عن كل صحابى فى مسنده.

ب - تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحيح البخارى، ومن قبله مصنف ابن أبى شيبه مثلا حيث يخرج الحديث بسند ومتن روى بهما فى موضوع، ثم يروى بسند آخر، ومتن آخر فى موضوع آخر وهكذا... بحيث تجمع أغلب أسانيده ومتونه فى الكتاب متفرقة، فى موضوعات الكتاب المتعددة.

جـ - ضم البخارى فى كتابه أحاديث وآثارا ذكر متونها وأحال فى أسانيدها على أصول من المصادر غير معينة كالمعلقات[2] فى صحيحة زيادة

=الأصل الأول غير موجود، فقد أخبرنا استاذنا أ.د/ أبو شهبه رحمه الله أن تقسيم الأبواب فى مسلم انما هو من بعض تلاميذ، والله أعلم.

(١) لفضيلة أ.د/ عزت على عطيه، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

(٢) هذه المعلقات قام البخارى بذكر بعضها فى الأصل موصولة، كما أورد أسانيدها

على الأحاديث الأصلية التي هي عماد كتابه كما فعل مالك في موطئه (وهي البلاغات).

د - ظهر جمع الحديث بأسانيده ومتونه المتعددة في مكان واحد في صحيح مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث في مكان واحد، ثم ينتقل إلى حديث آخر وهكذا.

هـ - ثم ظهر جمع الحديث بأسانيده وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر الأصلية غير المعينة[1] بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالباً في جامع الترمذي حيث يروي الحديث بسند ومتن ثم يقول: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة، محيلا في باقي الأسانيد والمتون على المصادر غير المعينة التي فيها السند والمتن، أو الأسانيد والمتون عن الصحابة الذي أشار إليهم.

و - وكل الكتب التي سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند المتصل من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها متن الحديث مذكوراً عقب سنده[2].

الحافظ ابن حجر في كتابه (هدى الساري).

(١) أرى - والله أعلم - أن علة ذلك سواء عند البخاري في المعلقات أو غيره (الترمزي) أن ذلك يرجع إلى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له في مصنف آخر، فتركها لعدم الاطالة، أو اعتماداً على وجودها عند غيره من العلماء، أو أن السبب في عدم التعيين والاحالة، يرجع إلى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب أو المصنف، أما عن المعلقات في البخاري وهي معدودة فقد أوردها العلماء متصلة كالحافظ ابن حجر والله أعلم.

(٢) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» بتصرف يسير ص ٢٣، راجع أيضاً كشف اللثام جـ ١ ص ١٤٢/١٤٩.

المرحلة الثالثة: التخريج الى عصرنا:

لبيان مفهوم التخريج في هذه المرحلة علينا أن نستعرض بإيجاز جهود علماء الحديث في القرن الرابع الهجري، ثم القرن الخامس وما بعده.

أولاً: بالنسبة لجهود العلماء في القرن الرابع الهجري نلاحظ أنها تعتمد - في الغالب - في انطلاقها على مورد علماء القرن الثالث الهجري الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث، وإليهم المرجع في النقد، فكل من أتى بعدهم عالة عليهم - الا قليلا - يجمع ما جمعوا، ويعتمد في نقده على مانقدوا. فأغلب ما رواه علماء القرن الرابع الهجري ومن بعدهم قد سبقوا إليه غالباً، وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفت منها من الأحاديث الا القليل، كما أنها تمتاز غالبا بأولوية الجمع دون الأخذ عن غيرها[1].

لقد تواصلت في هذا القرن جهود علماء الحديث الشامخة، والهمة العالية، والعزيمة المتضية، بما لا ينكره ذا عقل عاقل، بل أن آثارهم تدل عليهم.

أشهر ما صنف من كتب في هذا القرن:

وقد برز جهد علماء هذا القرن في التصنيف أيضا، وان اعتمدوا على من سبقهم الا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان من أشهر ما كتبوا في هذا القرن ما يلي:

ألف الامام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) المعاجم الثلاثة:

---

(١) راجع (أعلام المحدثين) ص ٢٦، ٢٧.

الكبير والأوسط والصغير، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحابة مرتبين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، وقد رتبه فيما بعد ترتيباً حسناً الأمير علاء الدين الفارسي م (٧٢١) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخة على الحروف أيضا. كما اشتهر أيضا:

سنن الدارقطني المتوفى (٣٨٥). وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م (٣٥٤)، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م (٣١٦)، وصحيح ابن خزيمه محمد بن اسحاق م (٣١١). وصحيح المنتقى لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي م (٣٤٠)، ومصنف الطحاوي م (٣٢١) ومسند ابن جميع محمد بن أحمد م (٤٠٢)، ومسند الخوارزمي (م ٤٢٥)، ومسند أبي اسحاق بن نصر المروزي م (٣٨٥)، وممن ألف في هذا القرن الامام الحاكم (٤٠٥)، (المستدرك) وله كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضا هو «معرفة علوم الحديث».

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن هذا القرن قد حظى باستقلال التأليف في شق هام من «علم الحديث» ألا وهو «علم الحديث دراية» على يد القاضي أو محمد الرامهرمذي[1] م (٣٦٠هـ) ولا يخفى قيمة هذا العلم ومكانته «للتخريج» فهو أساس التوصل إلى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، بدراسة رجال الحديث ومتنه وبعد ذكر طائفة من أشهر ما صنف في القرن الرابع الهجري، نرى من خلالها تقدم علم التخريج، خطوة واضحة المعالم، ويظهر ذلك بوضوح على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

---

(١) سبق الرامهرمذي ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء السابقين في درج مصنفاتهم.

م(٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم.

جاء فى «كشف اللثام» أنه «لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات فيها فى درجة الكمال وذلك فى أواخر القرن الرابع الهجرى حيث بدأ طور التهذيب وغيره كان من الطبيعى أن تمتد يد التهذيب إلى علم تخريج الحديث، فاتخذ العلماء فيه مساراً جديداً يحدد ملامحه، ويرسخ قواعده، ويجعله فنا مستقلا، له أصوله ومناهجه وييسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا العلماء فى سبيل ذلك الهدف خطوات وئيدة ومتزنة فى مؤلفاتهم حتى صار على ما نحن عليه الآن.

وبدأت أولى هذه الخطوات على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الجوزقى (٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم وهى طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب فقهية وغيرها.

ثم تلاه كل من الشيخ الامام أبى مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (٤٠١)، فألف كتابه «أطراف الصحيحين» والشيخ أبى محمد خلف بن حمدون الواسطى ذلك الذى ألف كتابه «أطراف الصحيحين» أيضا، الا أن كتاب الحافظ خلف أقل خطأ ووهما من كتاب أبى مسعود، وكانا بذلك أول من أبرز احدى طرق التخريج الأساسية لهذ العلم، وهى طريقة الأطراف، أو طريقة معرفة الراوى الأعلى للحديث.

وهذان النوعان من المؤلفات «الجمع» و«الأطراف» يمثلان جانباً من

الجوانب المتعددة لمناهج علم التخريج، وهو المراجع التى تجمع أحاديث لأكثر من مصدر واحد، مع عزو الحديث إلى مصدره الأصلى[1].

ثانياً – التخريج فى القرن الخامس الهجرى وما بعده:

ذكرت آنفا أن مفهوم التخريج فى القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلى، وهو الصحابى الذى روى الحديث، ثم الاحتفاظ به فى صدورهم، أو فى صحفهم القليلة، وذلك بسماعة من طريق أو أكثر.

وتطورفىعهدالتابعين فكان التخريج باعتبارراوالحديث من الصحابة، أو باعتبار موضوع الحديث، وضربنا مثالاً لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها

وفى القرن الثانى ظهر التخريج فى مرحلة الجمع والتدوين، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته، بالاعتماد على سند ومتن معين بعد جمع طرقه، وقد يصحب ذلك العزو إلى بعض طرق الحديث، التى لم تذكر فى كتاب المؤلف، كموطأ الامام مالك رضى الله عنه.

وفى القرن الثالث: ظهر التخريج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها فى كتاب واحد مجتمعة فيه و متفرقة بحسب منهج المؤلف الخاص به، كالبخارى ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد وغيرها.

وعلى ذلك فالتخريج هو اثبات المصنف الحديث باسناده أو أسانيده فى مصنفه، دون الاحالة على مصادر مكتوبة، اعتماداً على اتصال أسانيدهم بالنبى – صلى الله عليه وسلم.

---

(١) انظر «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٥٣/١٥٢، وراجع «أعلام المحدثين» ص ٢٨.

وأما القرن الرابع: فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهـــل القرنيــن السابقين وان حرصوا على اتصال روايتهم - كالســابقين - فــي مصنفاتــهم بالنبى عليه الصلاة والسلام، بأسانيد خاصة بهم، لهذا تعتبر مصنفاتـــهم مــن المصادر الأصلية فى التخريج.

وأما القرن الخامس: وما بعده: فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين، أو ترتيبها، أو جمع ما تشتت منها فى كتب متفرقة، أو كتــاب واحد، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بـــالترغيب والـــترهيب، أو يختصرونها أو يبينون غريبها أو يخرجون أحـــاديث بعــض كتــب الفقـــه، والتفسير، والوعظ ونحوها... والحكم هنا على الغـــالب والكثـــير لا النــادر والقليل[1].

وبناء على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي.

ورد فى كتاب «المنهج الحديث»: «ويعد عام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بيـــن المتقدمين والمتأخرين، وبه ينتهى عصر الرواية والتعويـــل عليـــها، وكـــان التعويل على مادونه المتقدمون فى الكتب وشاع وذاع، وتواتر عنهم، حتى أنـــه لم ينظر إلى الرواة بعد ذلك نظر جد فى التعديل والتجريح... ولكـــن لبقـــاء الإسناد. وبركة الاتصال استمر الأخذ إلى يومنا هذا، وعـــول علـــى طريـــق الإجازة لعدم العناية بالسماع، تعويلا على المؤلفات وشروحها، وتلقيها بالقبول خلفا بعد سلف، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص، وكماجدت فىالحديـــث من العناية بالإسناد فى أول العهد عنى برواية التاريخ فدونوه بالأسانيد إلى من

---

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعا للموضوع.

عزيت روايته إليه»[1].

وقد كان منهج المتأخرين فى التخريج النسبة إلى مصادر المتقدمين بحسب ما يجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخارى أو أخرجه مسلم.اواخرجاه ٠٠ وقد يستعملون الرموز في ذلك -كما سياتى ان شاء الله تعالى -

جاء فى كتاب «التخريج» بعد ذكر إحالات «جامع الترمذى» والإشارة إليها: ثم تلا ذلك الاحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقى، وأبو نعيم الأصبهانى، وابن منده الأصفهانى، حيث يرون الأحاديث بأسانيدهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يقولون عقب رواية الحديث: أخرجه البخارى فى الصحيح أو مسلم. أو البخارى ومسلم. فكتبهم أصلية لأنها تحوى الحديث بسنده من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتذكر متن الحديث.

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلى فى السنة للحديث المروى... وبهذه المرحلة انتهى التعويل على الرواية للأحاديث بأسانيدها - أى المنفردة والخاصة بالمؤلفين - إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى الكتب المصنفة فى الحديث، أو انتهى عصر الرواية، وإن بقى العلماء يروون بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم، ابقاء على بركة الاسناد، وحفظا لسنته.

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التى دونت، وهى هذه المصادر

---

(١) انظر «المنهج الحديث فى علوم الحديث - قسم الرواية» ص ٣٤، ٣٥ بتصرف. فضيلة أ / محمد محمد السماحى ط. دار الأنوار.

الأصلية، وصارت الأسانيد تعتمد رواية هده الكتب، وتستند عليها، وتذكر موافقتها لها في الرواية.

وبدأ عصر التأليف فى الكتب الفرعية أساسا، وان صاحبها على سبيل التبع أو الندرة التخريج لأحاديث أصلية، أو مازجها ذكر الحديث بسنده ومتنه على خلاف ما كان فى عصر التأليف فى الكتب الأصلية التى مازجها فى بعض الأحيان الإحالة على كتب أصلية»(1).

<u>ونستخلص مما سبق:</u>

أ - أن اتصال الاسناد بالنبى - عليه الصلاة والسلام - مازال مستمرا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ابقاء على سلسلة الاسناد وبركة الاتصال، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيها، فى أى عصر من العصور.

ب - أن طريقة العلماء هى سرد الاسناد الخاص بهم ثم الاحالة على مصدر أو أكثر تبعا لمنهج المؤلف نفسه، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل.

جـ - طريقة التخريج فى هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب (المصنف) وصاحبه، أو بذكر صاحبه، تبعا للشهرة، فان كان للبخارى مثلا فى غير صحيحة ذكر اسم الكتاب أيضا.

د - أن التعويل فى هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتبرة التى دونت فى عصر المتقدمين، مع اعتماد رواية هذه الكتب، لتلقى الأمة لها

---

(1) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ بتصرف أ.د/ عزت على عطيه.

بالقبول، تبعا لحكم المتقدمين عليها، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين.

هـ -أن الأجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء، تعويلاً على المؤلفات، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص.

و - أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة، وانما تنوع في مجالات مختلفة، وطرق متعددة، وتعددت أساليب التخريج فتارة على الموضوع، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع، وتارة على الأطراف، وتارة على حروف المعجم، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا.. كما سنرى في أنواع التأليف والتخريج التي سلكها المتأخرين فيما يأتي ان شاء الله تعالى.

ز - أن أعمال العلماء في هذه الحقبة تعد مراجع، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادر[1] إذا تضمنت علوما من مصادر مفقودة فتحفظها، أو مخطوطة لم تنشر فتوفرها للباحثين، وأهل الاهتمام بالتحقيق.

ح - أن هذه المصنفات جمعت فوائد وفرائد حول المصادر الأولى تارة بالشرح وتارة بنقد الرجال والمتون والحكم عليها.

---

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع: فالمصدر هو الكتاب الذى يجمع علما معينا لأول مرة، فيكون مصدرا لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجرى.
وأما المرجع: فهو الكتاب الذى جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه فى علم من العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة الكتب التى وضعت بعد القرن الخامس الهجرى فى الحديث واقتبست أحاديثها من المصادر الأولى ككتب النووى والذهبى، وابن حجر وغيرهما. راجع «مقدمة مصابيح السنة» جـ ١ ص ١٤ ط. دار المعرفة بيروت – لبنان.

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة:

اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء فى الحقبة المتأخرة طرق وأساليب نذكر منها:

١- الجمع بين الصحيحين.

٢- الجمع بين الكتب الستة.

٣- الجوامع العامة.

٤- كتب جامعة لأحاديث الأحكام.

٥ - كتب ألفت فى موضوعات أخرى.

وفيما يلي ذكر طائفة من هذه الكتب:

أولا – الجمع بين الصحيحين:

جمع كثير من فضلاء أهل العلم والدين , بين صحيحى البخارى ومسلم:
ومن هؤلاء: محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات م (٤١٤)، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى م (٤٨٨)، وحسين بن مسعود البغوى م (٥١٦)، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى م(٥٨١)، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة م (٦٤٢).

ثانياً – الجمع بين الكتب الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائى وابن ماجة)

ومما ننبه إليه أن البعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين وتابعه ابن الأثير. وقد جمع بينها الأمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخرائط م (٥٨١)، وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى م (٥٣٥)، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضا من

أحاديثها إلى أن جاء الأمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجذرى م (٦٠٦) فهذب كتابه، ورتب أبوابه، وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول، وشرح غريبه، وبين مشكل اعرابه وخفى معناه، واكتفى بذكرراوى الحديث من صحابى، أو تابعى وسماه «جامع الأصول إلى أحاديث الرسول» فجاء كتابا فذا فى بابه لم ينسخ على منواله.

وقد اختصر كثيرون منهم محمد المروزى م (٦٢٨)، وهبة الله بن عبد الرحيم الحموى م (٧١٨)، وعبد الرحمن بن على المشهور بابن الديبع الشيبانى الذبيدى م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات، ولأبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادى م (٨١٧)، كتاب «تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»، وممن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين محمد بن علاء الدين المكى م (٩٩٠)، وكتابه مرتب مهذب.

ثالثا: الجوامع العامة ومنها :

أ- "جامع المسانيد والالقاب " للابى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى م " ٥٩٧ " . وخرج فيه الصحيحين ,ومسند احمد . وجامع الترمذى . وقد رتبه احمد بن على المكى (٩٦٤) .

ب - «مصابيح السنة» للامام البغوى م (٦ الله) جمع فيه (٤٤٨٤) حديثا من الصحاح والحسان، ويعنى بالصحاح، ما أخرجه الصحيحان، وبالحسان ما أخرجه أبو داود والترمذى[1]. وأشباههما فى كتبهم، وما كان فيهما من ضعف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكرا أو موضوعا، وقد شرحها العلماء شروحا كثيرة، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب. وذكر

(١) راجع «مقدمة ابن الصلاح» ص ٥٥.

الصحابى الذى روى الحديث والكتاب الذى أخرجه وزاد على كل باب، من الصحاح والحسان فصلا ثالثا ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه «مشكاة المصابيح».

وفى العصر الحديث: قام جماعة من أهل[1] العصر بتحقيق الكتاب تحقيقا - طيبا وشيقا - فقاموا بتخريج أحاديثه وعمل فهارس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعا عظيما، ومساعداً قوياً فى الدلالة على الحديث فى الكتاب الأصل (المصابيح)، وعونا للمخرج فى الدلالة على الحديث المذكور فيما يزيد على ثلاثين مصدرا ومرجعا، وقاموا فيه برد كل حديث لمصدره، وفى حالة فقد هذا المصدر، فقد رجعوا إلى المراجع التى حفظت مادة المصدر المفقود فيحيلون إليها هكذا ورد فى المقدمة[2].

وقد حوت هذه النسخة (٤٩٣١) حديثها، كان آخرها حديث أنس - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مثل أمتى مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره»[3].

جـ - ومن الجوامع أيضا «جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن» للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقى المعروف بابن كثير م (٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبزار وأبو يعلى، والمعجم الكبير للطبرانى.

---

(١) «الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة «للامام البغوى هم:
د. يوسف عبد العزيز المرعشلى، والاستاذان محمد سليم وجمال حمدى الذهبى ط. دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) «مقدمة المصابيح» جـ ١ ص ١٤.

(٣) «مصابيح السنة» كتاب المناقب/ باب ثواب هذه الأمة جـ ٤/ ٢٣٣.

د – ومن الجوامع: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ أبى الحسن على بن أبى بكر الهيثمى م (٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبى يعلى والبزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة.

هـ – «جمع الجوامع أو الجامع الكبير» للحافظ السيوطى (٩١١) جمع فيه الكتب الستة وغيرها.

قال المناوى: أنه مات قبل أن يتمه، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد هذب ترتيبه علاء الدين على بن حسام الهندى المتوفى عام (٩٧٥) بمكه فى كتابه «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال.

وقد اختصر السيوطى كتابه «الجامع الكبير» فى كتابه «الجامع الصغير وزوائده».

و–ومن الجوامع: «اتحاف الحيزة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن ابى بكر البوصيرى م (٨٤٠) أفرد فيه زوائد مسانيد أبى داود الطيالسى، والحميدى، ومسدد بن مسرهد، وابن أبى عمرو، واسحاق بن راهوية، وابن ابى شيبة، وأحمدبن منيع وعبد بن حميد، والحرث بن محمد بن أبى أسامة، وأبى يعلى الموصلى، أى ما زاد أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب.

ز – ومن الجوامع «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ ابن أحمد السمرقندى م(٤٩١)، جمع فيه مائة ألف حديث رتبه وهذبه ويقال: أنه لم يقع فى الاسلام مثله.

<u>رابعاً – كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهى كثيرة منها:</u>

١– «السنن الكبرى» للامام أحمد بن حسين البيهقى م (٤٥٨). قال: ابن

الصلاح: ما تم كتاب فى السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقى، وكأنه لم يترك فى سائر الاقطار حديثاً الا وقد وضعه فى كتابه. وله أيضاً «السنن الصغرى» قيل لم يؤلف فى الاسلام مثلهما.

٢- «عمدة الأحكام» للامام عبد الغنى المقدسى م (٦٠٠) جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى ومسلم، وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد.

٣- «منتقى الأخبار فى الأحكام «للحافظ أبى البركات المعروف بابن تيمية الحنبلى م (٦٥٢) انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الامام أحمد وجامع الترمذى، وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجة، وقد استكمل ما فى «المنتقى» من نقص الامام الشوكانى م (١٢٥٠)هـ فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنتقى شرحاً وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئاً كثيراً.

٤- «الإلمام فى أحاديث الأحكام» للعلامة ابن دقيق العيد المتوفى عام (٧٠٢)، وشرحه فى كتابه «الامام» ولكنه لم يكمل الشرح.

٥- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام «للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢)، وقد شرحه الامام الصنعانى م (١١٨٢) فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم وان كان موجزاً.

خامسا - وهناك كتب أخرى ألفت فى موضوعات أخرى منها:

١- «الترغيب والترهيب» للامام زكى الدين المنذرى م (٦٥٦)، خرجه من أحاديث المصنفات المشورة، مع التنصيص على درجة الحديث.

٢- «رياض الصالحين» للامام أبى زكريا النووى م (٦٧٦) وقد أهتم فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق، فشرح الأحاديث وبين درجتها،

وشرح غريبها[1].

ثالثاً – ظهور التخريج كعلم له قواعد وأساليب:

عندما نستعرض ما مر بنا من مراحل تطور هذا العلم حتى هذه المرحلة نجد:

١- أنه اعتمد فى القرون الثلاثة الأول، على تخريج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام، بالرحيل إليهم فى مختلف الأقاليم الاسلامية.

٢- أن التخريج قصد به اثبات الحديث باسناده فى مصدر ما من المصادر المصنفة أولا، والمعتمدة على الإسناد المستقل بهم إلى النبى – صلى الله عليه وسلم.

٣- عند بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخريج العلمى، الذى يتبع منهج المؤلف فى عمله «كالمستدرك» للحاكم، أو «الجمع بين الصحيحين» للجوزقى، أو صنيع الامام البيهقى م (٤٥٨) فى سننه، وينسب إلى البيهقى أنه أول من أبرز التخريج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن[2]، وحذا حذوه العلماء.

٤- استمرار التخريج دون وضع قواعد وأساليب، وذلك اعتماداً على التلقى العملى من الشيوخ والأساتذة رواد علم الحديث، فضلا عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين، فلم تظهر قواعد هذا العلم الا فى عصر

---

(١) راجع «أعلا المحدثين» ص ٣٢/٢٨/ «مفتاح السنة» للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولى.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٥٤.

متأخر، اللهم إلا ما وجد في درج بعض الشروح، كتعريف المناوى في كتابه «فيض القدير»[1]، أو كتعريف الامام السخاوى له في أبواب «مصطلح الحديث» وذلك في كتابه «فتح المغيث»[2].

٥- أن مفهوم علم التخريج هو البحث عن الحديث في مختلف المصادر ومع هذا فان التخريج في مفهومه المصرى، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة، فالمخرج عند وصوله للحديث فانه يقوم بعزوه إلى مصدره الذى ذكر فيه باسناده.

التصنيف فى قواعد التخريج وأساليبه:

ولما للتخريج من منزلة عالية، وأهمية كبيرة في الدلالة على مواضع الحديث، وبالتالي إمكان الحكم على كثير من الأحاديث التي لم يسبق للعلماء الحكم عليها، وجواز التصحيح والتحسين وغيرهما في مختلف الأعصار، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات القصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث في مصادرها أو مراجعها المعتبرة.

يقول الاستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وهذا الكتاب في فن دقيق عويص لم تنتشر فيه كتب كثيرة، ولذلك نرى المؤلف يمكث في تأليفه نحو عشر سنين، فان فن الفهارس عموما، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص، لم تثبت قواعده إلى الآن وان كان أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم - جاهدوا في سبيله جهاداً كبيراً... فكتبوا في معاجم اللغة، ومعاجم الأعلام، معاجم العلوم وغيرها... ويقول فضيلته:

---

(١) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

(٢) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

وقد بذل الأئمة المتقدمون[1] جهداً كبيراً لارشاد الباحثين عن الأحاديث فى مظانها من الدواوين الكبار، كالكتب الستة وغيرها، فألفوا نوعاً من الفهارس لها سمة (الأطراف)، فيجمع أحدهم أحاديث الصحيحين، أو أحاديثهما مع أحاديث باقى الكتب الستة، ويفرد رواية كل صحابى وحده، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف، ثم يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب، ولم يطبع شئ من هذه الكتب.

ومن أقدمها كتاب (أطراف الصحيحين) للامام ابن حمدون الواسطى م(٤٠١هـ)، ومنها كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للامام أبى الفضل محمد بن طاهر المقديس م (٥٠٧) وهو يشتمل على أطراف الكتب الستة، رتب فيه كتاب «الأفراد» للدارقطنى على حروف المعجم، وكتاب (الأطراف) للحافظ الكبير ابن عساكر م (٧٥١هـ). وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية، ويوجد غيرها فى مكاتب أخرى.

ويشيرفضيلته: ومن أحدث كتب الأطراف كتاب «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغنى بن اسماعيل النابلسى م (١١٤٣) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام وقد جعله لأطراف الكتب الستة، والموطأ.

والحافظ جلال الدين السيوطى م (٩١١) هـ صنع نوعاً آخر من الفهارس

---

(١) ملخص من «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ث / ط للأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع فى مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ هذا وسوف نتعرض فى بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنفات أخرى وبيان طريقة التخريج فيها - ان شاء الله تعالى.

لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم وذلك فى كتابه (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) ثم اختصره فى «الجامع الصغير».وقال أيضاً: وفى عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادى كتابين هما: مفتاح صحيح البخارى»، «مفتاح صحيح مسلم» فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢).

وأخيراً: عمل المستشرق(ادواردسخو) ناظر مدرسة اللغات الشرقية ببرلين، للأقوال الشريفة النبوية الواردة فى كتاب (الطبقات الكبير لابن سعد، فهرساً، وطبع فى مدينة ليدن سنة ١٣٣٩هـ ويلحق بهذا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث «لجماعة المستشرقين».

دوافع تقعيد علم التخريج ووضع أسسه ومناهجه:

ان عناية الله تعالى لشرعه ودينه القويم، الذى أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبى الأمين، عناية ممتدت إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»[1].

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تجدد البحث الدائم والمستقر فيها، والهام الله تعالى المخلصين من العلماء فهم جوانب جديد فيها، تحفذ الهمم، وتدفع إلى الإقبال على البحث والدراسة فيها، للوصول إلى غاية الغايات وهى مرضاة الله تعالى، وفيما يلى نذكر بعضا من الدوافع والأسباب لتقعيد علم التخريج:

(١) سورة الحجر (٩).

١- يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى النمو المطرد في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة، والتى يلزم الباحث فيها، أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه، فيتمكن بذلك من التعرف على مختلف الأسانيد، والاطلاع على زيادات المتون إن وجدت، مع ما يتبع ذلك من اليسر والسهولة فى البحث وحفظ الوقت، يقول الاستاذ أحمد شاكر: «وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ... ومع ذلك فانى طالما أعيانى تطلب بعض الأحاديث فى مظانها..»[1].

٢- كما يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى الحاجة العصرية الملحة لمعرفة ماهية التخريج وأساليبه، ومنهجه، وما يتصل بذلك.

جاء فى «كشف اللثام» «وقد اشتدت الحاجة فى زماننا هذا إلى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم الحديث - وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب، ودوريات، ويوميات، وتصدى للرواية ما لم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة، من لا يعرف الطريق إلى اثبات النص من مصادره والاحاطة بدرجته، مع شدة حرصه على المعرفة»[2].

٣- ومن الدوافع الهامة هو خلو المكتبة الحديثية - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استقلالاحيث تجولت فى كثير من المكتبات أثناء عملى فى التخريج، فلم أجد هذا المؤلف، واكتفيت بأخذ الطريقة سماعا من أساتذتى

---

(١) انظر «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص جـ جـ / راجع أيضا «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣.

(٢) انظر «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٧.

الأجلاء - رضى الله عنهم - أجمعين وحسبت فى بادئ الأمر أنه تقصير منى إلى أن وجدت أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر[1] يقول فى مقدمة كتاب قام بوضعه فى علم التخريج «ولقد كان علم التخريج يؤخذ من الشيوخ بالسماع، ولم تكن فيه مؤلفات، وأثناء دراستى هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه، لكنى لم أجد فى ذلك كتابا - رغم بحثى وتخصصى - وأثناء دراستى فى التخصص «الماجستير» سألت أحمد مشايخى عن مؤلف فى التخرج فأخبرنى أن هذا العلم يصعب التأليف فيه»[2].

٤- كان لانشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة[3] أثر كبير فى اثراء المكتبة الحديثية بمختلف النشاطات العلمية، كموسوعة السنة النبوية الشريفة، وتقعيد علم التخريج بعض نشاطاته المباركة، وقد أصبح يدرس علم التخريج فى كليات أصول الدين، والدراسات الاسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخريج على المصنفات المختلفة.

٥- ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والارشاد إلى سرعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة، المبنية على أصول صحيحة، فى مجتمع ساده العلم والفكر والثقافة، وتيارات مختلفة[4].

٦- ومن الدوافع ما يوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكتب

---

(١) أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة.
(٢) انظر كتاب أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر فى التخريج ص ٤.
(٣) وكان من قبل هو والتفسير قسما واحد يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم انشاء المراكز المتعودة فى العالم الاسلامى وغيره لدراسة السنة النبوية.
(٤) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ (مفتاح كنوز السنة) ص ق.

المشهورة فى الفنون المختلفة كبعض كتب التفسير والفقه، والدعوة وغيرها مما دعا العلماء لتخريج أحاديث هذه الكتب، وذلك نحو صنيع الامام العراقى فى كتابه (المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار).

ويذكر ذلك أ.د/ عزت عطية فيقول: «وقد عنى العلماء بتخريج الأحاديث الواردة فى بعض الكتب المشهورة فى الفنون المختلفة وفاء بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف»[1].

٧- ومن الدوافع ظهور بعض القضايا العصرية، والتى تحتاج إلى أحكام، تعتمد فى أدلتها على نصوص اما من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الصحيحة، فلا يستغنى المشرع والمفتى عن الإحالة الى قواعد التخريج ومناهجه وأسلوبه، كل هذا فضلا عن الاحتفاظ بالسنة النبوية الشريفة صافية نقية، بعيدة عن اللبس، يضاف إلى ذلك كون «التخريج – على ما ينبغى أن يكون عليه – هو قيمة البحث فى السنة»[2]. والله أعلم.

<u>مؤلفات التخريج الحديثة[3]:</u>

ذكرنا آنفا أنه من دوافع ظهور موضوع التخريج فى مؤلفات تحتوى على تعريف التخريج وموضوعه، وغايته، وفوائده، ومسائله وأنواع التخريج وأساليبه.. الخ.انشاء قسم الحديث وعلومه فى كليات أصول الدين، ثم الدراسات الاسلامية، بجامعة الأزهر، وأصبح التخريج منهجا أساسا على طلاب وطالبات هذه الكليات الذين يلتحقون بهذا القسم، بعد أن كان مقررا فقط

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الاسناد» ص ٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣ بتصرف.
(٣) أعنى ما ألف فى قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه، لا مصادر التخريج.

على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص.

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلاء بتقديم خدمة جليلة للمسلمين كافة، والباحثين فى السنة بوجه عام، وطلاب قسم الحديث وعلومه بوجه خاص، فنشطوا - بتوفيق الله تعالى - بالتأليف فيه ومن مؤلفاتهم نذكر:

١- كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» للأستاذ الدكتور/ عزت على عطية، أستاذ الحديث وعلومه فى كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر.

٢- كتاب «التخريج» للأستاذ الدكتور/ عبد المهدى بن عبد القادر استاذ الحديث وعلومه فى كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر.

٣- كتاب «كشف اللثام» عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم، وهو من أوسع ما كتب فى التخريج، فهو عبارة عن جزءين برقم ايداع (٤٤٤٤/ ١٩٨٤) بدار الكتب المصرية، للاستاذ الدكتور/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.

٤- كما قام بالكتابة فى موضوع التخريج الاستاذ محمد عثمان الخشت ضمن أبواب كتاب «مفاتيح علوم الحديث، وطرق تخريجه».

٥- كتاب «الوسيط فى البحث والمصادر والتخريج» اعداد الاستاذة الدكتورة/ رجاء مصطفى حزين الأستاذ بكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

وأنبه إلى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه فى كليات أصول

الدين والدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر ما زالت متواصلة فى التأليف فى موضوع التخريج ولا يخلو كل جهد – ان شاء الله تعالى – من فوائد عظيمة.

أنواع المصادر المعتبرة عند المحدثين وبيان مفهومها:

من الأشياء التى تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر المعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمته، حتى يكون المخرج على بينة من أمره، وحتى لا يختلط عليه نوع مع غيره منها، وحتى لا يتوهم استواء مراد العلماء فى اطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها[1] ونبين هذه الأنواع فيما يلى:

١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كاملا فى كراريس صغيرة.

٢- الأجزاء: وهى عبارة عن الكتب التى جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، ومن بعدهم إلى زمن المؤلف، أو التصنيف فى مطلب من المطالب المذكورةفى صفةالجامع،كالعقائد أوالأحكام والرقائق.. الخ.

٣- التفسير: وهى مما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتذكر فيها الأحاديث والآثار بأسانيدها،فالسنةمبينةومفسرة للقرآن الكريم .

٤- الأبواب: وهى عبارة عن الكتب المفردة عن الكتب الطوال المصنفة فى الأحكام، وعن مسانيد الصحابة، وتحتوى على الأحاديث التى تهدف إلى غرض معين أو تندرج تحت معنى واحد.

٥- الأمالى: وهى أن يقعد عالم وحوله تلاميذه، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذه، فيصير كتابا ويسمونه الاملاء والأمالى، وطريقتهم فيه أن يكتب التلميذ فى أول الصحيفة: هذا

المجلس أملاه (فلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ويذكر التاريخ، ويورد المملي بأسانيده أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها، ويورد أيضاً من فوائد الاسناد ما تيسر له.

٦- المغازي والسير: وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها لمؤلفيها عند الحاجة إلى ذلك.

٧- الأطراف: وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير إلى بقيته، وقد تطورت فيما بعد حتى صارت احدى طرق التخريج بعد أن كانت قاصرة على كتابة التابعين.

٨- السنن: وهي المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، وهي تكون قاصرة في الغالب على الحديث المرفوع، مع جواز اطلاق الجوامع عليها، مثل جامع الترمذي، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثمانية.

٩ - العوالي: وهي المصادر التي تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف.

١٠- الجوامع: وهو المصدر الذي اشتمل على جميع أنواع الحديث والتي أصطلح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما في معناها وهي (العقائد - الأحكام - الرقائق - الفتن - الشمائل - الآداب - المناقب - التفسير) وجمعت في قوله «عارف شامت».

١١- القراءات: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها إلى المؤلف عند الحاجة إلى ذلك، وهي مما يلحق بمصادر الحديث المحضة.

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٥٨.

١٢- المصنفات: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين.

١٣- الذهد والتصوف: وهى المصادر التى تجمع أحاديث الزهد والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى «علم الأدعية والأوراد وعلم السلوك».

١٤- اختلاف الحديث: وهى المصادر التى تذكر فيها الأحاديث.

١٥- الناسخ والمنسوخ: وهى مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها تحتوى على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه.

١٦- الصحابة: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوى على أحاديث وآثارا بأسانيدها إلى مؤلفيها، وتجمع اسماء الصحابة.

١٧- المسانيد: وهى المصادر التى تجمع مرويات كل صحابى على حدة سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفا، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة.

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابى واحد مثل مسند عائشة أو ابن عمر... أو يقتصر على مرويات جماعة، سواء كانوا مشتركين فى وصف واحد أم لا.

١٨- الطبقات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم، ورواياتهم طبقة بعد طبقة، وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف بأسانيدها خاصة بمؤلفيها.

١٩- العلل: وهى المصادر التى تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التى بها علل خفية تقدح فى صحة الحديث.

٢٠- السنة: وهى عبارة عن المصادر التى تحتوى على أحاديث تحث على

اتباع السنة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢١- الفوائد: وهى مصادر اختار أصحابها مطلباً ما مما هو مذكور فى صفة الجامع، يصنفون فيه فوائد حديثية، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢٢- المسانيد المعللة: وهى مصادر تحتوى على الأحاديث التى فى أسانيدها علل وهى مرتبة على ترتيب المسانيد.

٢٣- المسانيد وأبواب الفقه: وهى المصادر المؤلفة على اسماء الصحابة ثم رتبت فيه أحاديث كل صحابى على أبواب، بأسانيد مؤلفيها.

٢٥- المشيخات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيها بعض مرويات عنهم.

٢٦- الشمائل: وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرته، وحوت بعض الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٢٧- المستخرجات: وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السنة باسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه.

٢٨- رواية الأكابر عن الأصاغر: وهى المصادر التى تحتوى على تلك الروايات بأسانيدها إلى المؤلف، وكذا مصادر الأصاغر عن الأكابر.

٢٩- المعاجم: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة وهى تحتوى على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها، مرتبة على حروف المعجم أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

٣٠- المصاحف: وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتعنى بالقرآن الكريم، وما ورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٣١- الأحاديث المسلسلة: وهى المصادر التى تورد الأحاديث التى تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال قولا أو فعلا أو هما معا، في الاسناد أو المتن... الخ.

٣٢- علوم الحديث: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتحتوى على المسائل التى بواسطتها يعرف المقبول من المردود من الحديث، وتحتوى على بعض الأحاديث المتصلة باسناد مؤلفيها.

٣٣- الأفراد: وهى المصادر التى تجمع الأحاديث التى تفرد بها راويها عن كل الرواه، ثقات أو غيرهم، أو تفرد بها الثقة عن مثله، أو تفرد بها الراوى عن آخر معين كقولهم: «لم يرويها عن فلان الافلان».

٣٤- المستدركات: وهى المصادر التى تجمع الاحاديث التى استدركها المؤلفون على مصدر أو مصادر معينة، ولم تذكر فيها هذه الأحاديث مع استيفاءها شروطهم، أو شروط واحد منهم. ويلحق بذلك مؤلفات (التجريد - والمختصرات)[1].

---

(١) راجع فى ذلك «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٥٨/ ١٧٠ كما يمكن مراجعة «مفتاح السنة» للشيخ عبد العزيز الخولى «والرسالة المستطرفة «للامام الكتانى، «مقدمة ابن الصلاح» لابن عمرو بن الصلاح و«فتح المغيث» للسخاوى/ «معرفة علوم الحديث» للحاكم/ «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣١/٢٨.

الفصل الثالث

مطالب التخريج

وللتخريج مطالب، ينبغى أن يكون المخرج على دراية بها، حتى يتمكن من الدخول إلى قاعة التخريج، وهو عارف بمعالم الطريق التى لابد أن يسلكها - معرفة تقارب من الكمال- إلى غايته وهدفه المنشود.

وقبل البدء فى بيان ذلك أحب أن أقدم لطالب التخريج والباحث فيه نصيحة فى غاية من الأهمية، بل هى مطلب من أهم مطالب التخريج كانت من نتاج عملى فيه ألا وهى الحرص على مصاحبة الصبر الذى لا يفارق المخرج لحظة من عمله، إلا أصيب باليأس والاحباط والثقة بمعونة الله له .

فالصبر بكامل معانيه، لابد أن يكون زاد المخرج فى حله وترحاله بين مختلف المصادر الحديثية رواية ودراية، مع سعة الصدر، والهمة العالية، والعزيمة القوية الماضية. وعليه أن يستعين على ملازمة الصبر باستحضار محبته للنبى - صلى الله عليه وسلم - وحرصه الشديد على معاشرة أقواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضا - رضوان الله عليهم - متمثلا يقول القائل:

أهل الحديث هموا أهل النبى
وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب آثرت ذكره فى مقدمة مطالب التخريج.

هذا وعلي المخرج أن يكون عالما بما يلي:

١- ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما يخرج من أحاديث سواء ما يتعلق بالاسناد أو المتن، خاصة ما ذكره أصحاب المصادر المختلفة من الأئمة الاجلاء.

٢- إذا أردت تخريج حديث ليس مقيداً براو معين فعليك استيعاب طرقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة. فتقول - مثلا - هذا الحديث رواه الأئمة عن أبى هريرة وجابر.

أما حديث أبى هريرة فأخرجه «فلان» - من الأئمة - مع ذكر اسم المصنف، وعنوان الكتاب، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث ان وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك.

ثم تقول أما حديث الصحابى «جابر» فأخرجه فلان وتذكر اسم المصنف وعنوان الكتاب... الخ.

٣-إذا أردت تخريج حديث لصحابى معين، فأنت ملزم بهذه الرواية فقط دون غيرها أما ما ورد عن غيره من الصحابة، فانما يكون شاهداً له، فيعتبر به فى الحكم على الحديث.

٤- العمدة في التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فما دام الصحابى متحدا، ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه، فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف فى الألفاظ فلا يضر.وإذا وجدت المتن متحدا فى جزء وهناك زيادة عندك أو فى الكتاب الذى

تخرج منه، فلا يضر ذلك، يقول الامام الزيلعي في كتابه «نصب الراية».

"وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجـــه، ولا يضره تغيير بعض ألفاظ ولا الزيادة فيه أو النقص[1]...... الخ.
كما يقول السخاوي: «ثم ان أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعـــاجم، وكـــذا الأبـــواب يـــوردون الحديـــث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مســـلم، أو إليهما معا، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله، ولذلك الأصـــــل لا الألفاظ »[2].

ويقول الحافظ زين الدين العراقي في «المغني»: «وحيـــث عـــزوت الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظـــه وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلـــك الحديث ذكرت ما يغني عنه غالبا، وربما لم أذكره»[3].

٥- أن التخريج الكامل لا يقتصر على المتن وانما يشتمل معه علـــى تخريج رجال الاسناد، وبيان حالهم، وبيان معاني ألفـــاظ الحديـــث الغريبـــة، بالاضافة إلى تخريج الأحداث والتاريخ والأمان، وكذا أسماء المؤلفـــات مـــن الكتب المصنفة.

٦- يلزم المخرج أن تكون دائرة معارفه بمصادر الحديث، واســـعة، وكذا منهج كل مصدر.

---

(١) راجع كتاب «التخريج» أ.د/ عبد المهدي عبد القادر ص ٢١.
(٢) راجع كتاب «فتح المغيث» جـ ١ ص ٤١.
(٣) راجع «المغني» جـ ١ ص ٣.

٧- على المخرج ألا يستعجل فى الحكم على الحديث، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه، وامعان النظر فى الاسناد والمتن، ثم معرفة المتابع والشاهد، والنظر فى أحكام العلماءعلىهذه الرواية فى مصادر أخرىأوأحكامهم على اسناد روايته وهكذا فانه يتأهل بذلك للحكم على الحديث.

٨- المعرفة بمنهج المصادر التى يستخدمها فى تخريجه فان هذا المطل يحقق له سرعة التوصل إلى روايته الأصل، فيعرف ان كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المسانده أو حروف المعجم أو الأطراف... الخ[1].

٩- من مطالب التخريج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه إلى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو إجمالا أو تفصيلا، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر فى روايته، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظى فى المتن.

١٠- ومن المطالب التى يلزم المخرج التنبيه لها هى الدقة فى استخدام الرموز، ففى بحثه الخاص عليه أن يقدم بيانا بالرموز التى يستخدمها، سواء اتبع فى ذلك صاحب مؤلف فى رموزه أو كانت رموزاً خاصة به فلا مشاحة فى الاصطلاح، وعليه أيضاً عند نقل رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير، فربما اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها.

١١- وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخرج فلا يقدم - مثلا - كتابا على الصحيحين، ولا يقدم صحيح الامام مسلم على

---

(١) محاضرة فى التخريج للاستاذ الدكتور/ محروس رضوان. أستاذ الحديث وعلومه -

صحيح الامام البخارى لاتفاق جمهور العلماء على تقديم صحيح البخارى على مسلم فلم يخالف فى ذلك سوى علماء المغاربة.

١٢- وعلى المخرج أن ينتبه إلى احتمال اختلاف العلماء فى الحديث من حيث[1] اللفظ، فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى فلا يلزم من وجوده عند آخر بنفس اللفظ الا فى المختصرات، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق البخارى ومسلم فى حديث الاتفاق فى لفظ الحديث.

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث:

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال ألفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره، إجمالاً نذكر طائفة منها فيما يلى:

١- الشيخان، أو صاحبا الصحيح، أو الإمامان المراد بهما البخارى ومسلم، وعند الاطلاق يقصد صحيحيهما، وكذا قولهم «متفق عليه». وقال القاضى ابن رشد الحفيد فى «بداية المجتهد» «متى قلت ثابت» فانما أعنى به ما أخرجه البخارى أو مسلم أو ما اجتمعا عليه»[2].

٢- الثلاثة أو الأربعة الا ابن ماجة أو رقم (٣) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذى والنسائى أى فى سننهم عند الاطلاق، والنسائى فى المجتبى، وكذا قال ابن حجر فى بلوغ المرام»[3].

٣- أخرجه الأربعة أو رقم (٤)، أو أصحاب السنن، فيراد بهم (أبو داود،

بكلية أصول الدين بالقاهرة.

(١) راجع «التخريج» ص ٢٠، ٢١/ «كشف اللثام» جـ ١ ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر (بداية المجتهد) جـ ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٦/ «نيل الأوطار» جـ ١ ص ١٢، «سبل السلام جـ ١ ص ١٢، ١٣.

(٣) انظر (بداية المجتهد) جـ ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٦/ «نيل

والترمذى، والنسائى وابن ماجة، فى سننهم، وهى تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية).

٤- أخرجه الخمسة: يراد بهم (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى).

٥- أخرجه الستة: يراد بهم الخمسة السابقون بالاضافة إلى ابن ماجة قال الكتانى: «فمنها - أى من كتب السنة - ما ينبغى لطالب الحديث البداءة به وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهى ستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة - أى الصحيحين والسنن الأربعة - ثم قال: وهى - أى سنن ابن ماجة - التى كملت بها الكتب الستة، وأول من أضافة إلى الخمسة مكملا به الستة ابن طاهر المقدسى فى «أطراف الكتب الستة» له وكذا فى «شروط الأئمة الستة» له، ثم الحافظ ابن سرور المقدسى فى «الكمال فى أسماء الرجال» أى رجال الكتب الستة الذى هذبه «المذى» فى كتاب «تهذيب الكمال» وقال أيضاً: على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس. ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدرى فى كتابه «التجريد» وابن الأثير فى كتابه «جامع الأصول». وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووى، وصلاح الدين العلائى، والحافظ ابن حجر، لو جعل مسند الدارمى سادساً كان أولى»[1].

٦- أخرجه السبعة: قال الكتانى: «ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها

الأوطار» جـ ١ ص ١٢، «سبل السلام جـ ١ ص ١٢، ١٣.

(١) «الرسالة المستطرفة» للامام الكتانى ص ١٠، ١١، بتصرف.

زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطـأ وجعل بدله سنن الدارمى»[1] وفى «المنتقى»

٧- أخرجه الجماعة: وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية فـــى «المنتقـــى» و«العلامة لما رواه البخارى ومسلم أخرجاه، ولبقيتهم - يعنى أبــو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وأحمد بن حنبـــل فـــى كتبـــهم - رواه الخمسة - ولهم سبعتهم رواه الجماعة»[2].

٨- أخرجه الثمانية: فيزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبـــى نصـــر الحميدى م (٤٨٨) صاحب كتاب (الجمـــع بيـــن صحيحـــى البخـــارى ومسلم)[3].

٩- الأئمة التسعة فيزاد الامام أبو بكر أحمد بن محمـــــد البرقـــانى م (٤٢٥) صاحب «جامع البرقانى» أو أبو مسعود ابراهيم بن محمـــــد الدمشـــقى صاحب (جامع الدمشقى)[4].

١٠- الأئمة العشرة: يزاد البرقانى فى «جامعة»، والدمشقى أيضا فى «جامعة»[5].

---

(١) أنظر «نيل الأوطار» للشوكانى جـ ١ ص ٨ بتصرف «سبل السلام» جـــ ١ ص ١٢، ١٣.
والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة (البخارى ومسلم وأحمـــد) قـــال الامـــام الشوكانى فى «نيل الأوطار» المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو مـــا اتفـــق عليه الشيخان، من دون اعتبار أن يكون معـــهما غيرهمـــا، والمصنـــف - يعنـــى ابن تيمية - قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولاشاحة فى الاصطلاح».
انظر نيل الأوطار جـ ١ ص ١٢.
(٢) انظر «نيل الأوطار» جـ ١ ص ١٢.
(٣) المرجع السابق جـ ١ ص ٢١٨ بتصرف.
(٤) المرجع السابق ج١ص٢١٩ بتصرف / وعزاه الى" مفتاح دار السعادة"ج٢ص١٤٠
(٥) انظر"مشارق الانوار " ج١ص٦

وينبغى على المخرج أن ينتبه إلى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر، فإذا قيل فى التاريخ الاسلامى أو سيرة الصحابة «الشيخان» فإنما يراد بهما سيدنا أبى بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب – رضى الله عنهما – فلكل مجال مصطلحاته الخاصة به، ولا مشاحة فى الاصطلاح.

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدها، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيهامن تصحيف، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث، لنفس السبب، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل، وقد ألف فى ذلك القاضى" عياض اليحصبى" كتابا قيما تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث، وسماه «مشارق الأنوار على صحيح الآثار». وأيضا ألف أبو القاسم خلف بن بشكول م (٥٧٨) كتابا فى مبهمات الأسماء فى المتون وسماه: «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث المسندة».

قال الامام الصنعانى (... وذلك أن فى ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها: بيان أن الحديث ثابت فى دواوين الاسلام ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام، ومنها أنه تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين واعلال، ومنها ارشاد المنتهى أن يراجع أصولها..»[1].

<u>أركان علم التخريج:</u>

للتخريج أركان يقوم عليها هى:

١- مخرج – بكر الراء – وهو الباحث عما يوجد فى مختلف المصادر من

---

(١) انظر «سبل السلام» جـ ١ ص ١٠ بتصرف.

رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث.

٢- مصدر للتخريج: وهو الكتاب الذى جمع فيه إمام من أئمة السنة من الأحاديث النبوية الشريفة، سواء من المتقدمين، أو من أعمال المتأخرين التى يسترشد بها فى تخريج الحديث.

٣- الأصل: وهو الحديث الذى بين يدى الباحث، والمراد تخريج رواياته من مختلف المصادر المعتبرة، وعند فراغ البحث عنه يمكن أن يقال عنه «هذا الحديث مخرج من كتب السنن».

٤- المخرج - بفتح الراء - ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر، والتى يقال فيها هذه «رواية مخرجة من كتاب كذا» أو «أخرجها فلان».

٥- الصيغة: وهى عبارة عن اللفظ الذى يتم به بيان النسبة العلاقة بين الأصل والرواية المخرجة من المصدر (المقابلة). أى بيان درجة الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف.

٦- التخريج: وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل فى مختلف المصادر، أو الكتب التى يستعان بها للوصول إلى الرواية المقابلة وهو بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار والذى يكون مقصده وجود متابع أو شاهد.

بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابله وصيغ العزو:

ينبغى على المخرج تحرى الدقة فى بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذى بيده وبين ما يقابله من روايات فى مختلف المصادر الحديثة، وذلك لا يتم الا باختيار الصيغة المناسبة عند العزو، نظراً لاختلاف أحوال المرويات او اتفاقها فى اللفظ وغيره. فالناظر فى كتب المتقدمين، يجد أنهم قد اعتنوا بذلك

تمام الاعتناء، ويظهر ذلك بوضوح فى «صحيح الامام مسلم» وعند الامام النسائى فى «سننه» ومن أمثلة ذلك:

أولاً: فى حديث جبريل الذى أخرجه الامام مسلم فى «كتاب الايمان «باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب»[1]، يقول بعد أن ذكر رواية شيخة عبيد الله بن معاذ العنبرى إلى نهايتها حدثنى محمد بن عبيد الغبرى وأبو كامل الجحدرى ,وأحمد بن عبدة قالوا: حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: لما تكلم معبد بما تكلم به فى شأن القدر أنكرنا ذلك قال: فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميرى حجة. وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف». فقوله: «وساقوا.... الخ» هو عبارة عن بيان العلاقة بين حديث شيخه العنبرى الذى يعتبر هو الأصل وبين رواية العنبرى وغيره فبين أن الثانية بمعنى الأولى أى هناك اختلاف فى الألفاظ بينهما، كما أن بينهما زيادة ونقصان أحرف.

☆☆ وفى رواية شيخة محمد بن حاتم التى أوردها بعد رواية شيخة العنبرى مباشرة، يقول بعد سرد الاسناد: «فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر رضى الله عنه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وفيه شئ من زيادة، وقد نقص منه شيئا.

**وفى رواية شيخة حجاج بن الشاعر يقول بعدذكر الاسناد بنحو حديثهم.

---

(١) انظر «صحيح الامام مسلم «جـ ١ ص ١٥٠، ١٦١.

** وفى «باب اثبات القدر»[1] من «كتاب الايمان» يذكر حديث «جبريل» عن طريق شيخة أبو بكر بن أبى شيبة وشيخه زهير بن حرب جميعاً عن ابن عليه... من طريق أبى هريرة ثم يورد طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول - دون ذكر المتن - بهذا الاسناد «مثله» غير أن فى روايته: إذا ولدت الأمة بعلها, يعنى السرارى».

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمه الله تعالى حرص على بيان مدى تطابق ألفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة أو اختلافها أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ «الاتفاق فى المعنى» وتارة بلفظ «نحو» وتارة بلفظ «مثله» وتارة بالاشارة إلى الاختلاف اجمالاً أو تفصيلاً كقوله «غير أن فى روايته كذا...)، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين الروايات المتعددة.

ثانياً: نجد فى كثير من المواضع فى «سنن الامام النسائى المجتبى» ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات، بعقد عنوان خاص لها ورد من روايات مختلفة مع سابقتها فى الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله: «فى كتاب القسامة» ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه»[2] وذلك فى «باب تبرئة أهل الدم فى القسامة»[3].

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابى، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - وذلك

---

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ١٦١، ٦٤.
(٢) انظر «سنن الامام النسائى» جـ ٨ ص ٧.
(٣) انظر «سنن الامام النسائى» جـ ٨ ص ٥.

بذكر راو بارز فى الاسناد أو بذكر الصحابى.

ثالثا: عند الامام أبى داود فى «سننه» نجد طريقة غاية فى الدقة والتحرى، ففى «باب رجم ماعز بن مالك» من «كتاب الحدود» بعد ذكر رواية لشيخه الحسن بن على رقم (٤٤٢٨)(١) يذكر له رواية ثانية وهى رقم (٤٤٢٩) يقول فيها: «حدثنا الحسن بن على، ثنا أبو عاصم، ثنا ابن جريج قال: أخبرنا أبو الزبير، عن ابن عم أبى هريرة، عن أبى هريرة، بنحوه زاد واختلفوا، فقال بعضهم: ربط إلى شجرة، وقال بعضهم: وقف»(٢) فهذه أيضا طريقة أو حالة من حالات التخريج دالة على الدقة والتحرى فى الرواية الواحدة الواردة من طريقين. ومن أراد الاستقصاء أو التتبع فانه يجد الكثير عند المتقدمين، فإنهم لم يدخروا جهدا فى العناية بأحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم.

أما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان اجماليا بذكر اسم المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتنصيص عليها مثاله:

أ – قال ابن عبد الهادى: بعد أن ذكر حديث "القطة" المروى عن كبشة وفيه قول أبى قتادة: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: انها ليست بنجس، انما هى من الطوافين عليكم – أو الطوافات»:

ولفظ الترمذى وغيره يقول «والطوافات» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وغيرهم. وقال الدارقطنى «رواته ثقات معروفون» وقال الحاكم «وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به فى الموطأ ومع ذلك فإن له شاهدا

---

(١) انظر «سنن أبى داود» جـ ٤ ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق جـ ٤ ص ١٤٨.

بإسناد صحيح»[1].

فهذا نوع من التخريج تعرض لذكر مواضع الحديث بذكر أصحاب المصنفات، مع تعليقات بعضهم على الحديث، ولكن لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك:

ب – وقد ورد الاشارة إلى الزيادة والنقصان في تخريج أحاديث «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين العراقى وابن حجر، مع التعرض إلى الاسناد بذكر بعض ما ورد فى الرجال: جاء فى «كتاب العلم/ باب في"ذم الكذب»: و«عن أسماء بنت يزيد قالت: قلت: يا رسول الله إن قالت إحدانا لشئ تشتهيه لا أشتهيه يعد ذلك كذبا؟. قال: ان الكذب يكتب كذبا حتى تكتب الكذيبة كذيبة» رواه أحمد والطبرانى فى الكبير فى حديث طويل، وفى إسناده أبو شداد عن مجاهد قال فى الميزان: لم يرو عنه سوى ابن جريج، قلت قد روى عنه يونس بن يزيد الأيلى فى هذا الحديث فى المسند فارتفعت الجهالة[2].

جـ – وفى «سبل السلام» للامام الصنعانى «شرح بلوغ المرام» للامام ابن حجر نجد نوعاً من التخريج، ويصاحبه التعليق على الحديث والرواة مثاله فى الحديث رقم (٩) فى «كتاب الوضوء من كتاب الطهارة».

«وعن عثمان رضى الله عنه» هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان الأموى القرشى أحد الخلفاء وأحد العشرة. أسلم فى أول الإسلام وهاجر إلى

---

(١) راجع كتاب ابن عبد الهادى «المحرر فى الحديث» كتاب الطهارة باب المياه جـ ١ ص ٨٨، ٨٩ ط دار المعرفة/ ١٩٨٥م.

(٢) راجع «مجمع الزوائد» جـ ١ ص ١٤٢ ط. مكتبة القدسى.

الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتى النبى – صلى الله عليه وسلم – رقية أولا، ثم لما توفيت زوجه النبى – صلى الله عليه وسلم – بأم كلثوم. استخلف فى أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذى الحجة الحرام سنة خمسة وثلاثين، ودفن ليلة السبت بالبقيع، وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (أن النبى صلى الله عليه وسلم – كان يخلل لحيته فى الوضوء). أخرجه الترمذى، وصححه ابن خزيمة[1].

والحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبى وائل قال البخارى حديثه حسن. وقال الحاكم لا نعلم فيه ضعفا بوجه من الوجوه هذا كلامه، وقد ضعفه ابن معين، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار. قال المصنف: وفيه أيضا عن أم سلمة وأبى أيوب وأبى أمامة وابن عمرو جابر وابن عباس وأبى الدرداء، وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس فى تخليل اللحية شئ، وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية، وأما وجوبه فاختلف فيه....»[2].

وفي هذا النص نجد أموراً كثيرة: منها التخريج الاجمالى لمواضع الحديث، ومنها الدلالة على رواياته بذكر الرواة من الصحابة، والإشارة إلى حكم العلماء على أسانيد الحديث ورواياته المختلفة، ومنها الترجيح بين الروايات حيث رجح الحاكم رواية السيدة عائشة على غيرها.

(١) وهذا تخريج ابن حجر «سبل السلام» جـ ١ ص ٤٨.
(٢) انظر «سبل السلام» للامام الصنعانى (١١٨٢) هـ جـ ١ ص ٤٨ ط «مكتبة الرسالة الحديثة».

د - جاء فى مقدمة «نيل الأوطار» للامام الشوكانى (١٢٥٥) فى التعريف به «هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد فى غيره من الكتب المؤلفة فى بابه, منها أنه تعرض لتخريج الحديث، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وابداء رأيه فى ذلك وقد اعتمد فى ذلك غالباً على كتاب «تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن حجر العسقلانى. ومنها كشف معانى ألفاظ الحديث، وأقوال علماء اللغة فيها... الخ»[١].

فهذا بيان أيضاً لعملية التخريج وما ينبغى أن تكون عليه في راى القاضى محمد بن على الشوكانى، والتى انتهجها فى «نيل الأوطار».

ومن تتبع مصادر المتقدمين، ومراجع الخلف سيجد - إن شاء الله تعالى - كثيراً من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال الروايات المتعددة، حرصاً منهم على بقاء سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - وتشريعاته وأحكامه، صافية كالماء الزلال، ونقية، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، إلى ما شاء الله تعالى.

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء، وكذا ما ورد فى دور التهذيب، والترتيب لدى الخلف، ولكى تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لابد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح. وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك:

(١) انظر مقدمة «نيل الأوطار» جـ ١ ص ح ط. دار الحديث.

١- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه فى اللفظ تمام الاتفاق، وصيغتها «أخرجه فلان بلفظه» أو «رواه فلان بلفظه».

٢- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه بلفظ متقارب ويقصد بالقرب ايراد ألفاظ تؤدى نفس المعنى للألفاظ التى فى الحديث الأصلى مثل (صفدت – سلسلت). أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شئ من التأمل.
وصيغة ذلك «أخرجه فلان بألفاظ متقاربة، أو رواه فلان بنحوه، أو أخرجه فلان بنحوه.

٣- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه فى المعنى بلفظ مختلف – وصيغة العزو أن تقول «أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف، أو لفظ فلان كذا».

٤- مجئ الرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه، فيصبح الأصل جزءاً من المقابل، فينبغى على المخرج فى هذه الحالة أن يشير إلى هذه الزيادة أيضا فى تخريجه، ولها من الصيغ (أخرجه فلان وهو جزء حديث عنده، أو رواه فلان وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه أو رواه فلان بزيادة كذا» مع الإشارة أيضاً إلى ما اتفقت فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب أو بلفظ مختلف. مثل «أخرجه فلان بلفظه وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ متقارب وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ مختلف وهو جزء حديث عنده».

٥- كون الرواية المقابلة جزءا من الأصل، ولها من الصيغ «أخرجه فلان مقتصراً على الشطر الأول أو الآخر. ورواه فلان مقتصراً على الشطر

الأول أو الآخر مثلا، أو أخرجه فلان مقتصراً على كذا مع الإشارة إلى الإتفاق فى اللفظ أو التقارب أو الاختلاف فى هذا الشطر.

٦- عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ (تفرد به فلان، أو الحديث انفرد به، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان، أو الحديث لم يروه إلا فلان)[١] وهكذا.

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التى تقابل المخرج أثناء تخرجه مع ما يناسبها من صيغ فاليعتنى بها المخرج.

ما يلحق بالمصطلحات السابقة:

ومما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر (المسند - المعجم - المسانيد - المعاجم - السنن - الصحاح الستة) وهى مما ينبغى للمخرج أن يكون على دراية بها لاعتراضها إياه حال نظره فيما بين يديه من كتب. «فقد يعزو الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر المؤلف، أو تحديد المصدر أو المصادر. تحديداً تاماً ويقصدون بذلك ما اجتمع عليه الأئمة فى صيرورة هذا الإطلاق - أو ارتباطه فى ذهن السامع أو القارئ - من أنه إذا أطلق ذلك دون قيد تصرف إلى مصدر معين أو مصادر معينة[٢].

---

(١) راجع (كشف اللثام) جـ ١ ص ٢١٤/١٧٧، وقد أورد فى هذا الموضع احدى وعشرين حالة بصيغ متعددة لكل حالة من الحالات وربما تداخلت بعض الحالات بعضها فى بعض على سبيل التجاوز، كالألفاظ المتقاربة فيما كان بلفظه، أو فيما كان بلفظ مختلف, وهذا أيضا ما دلتني عليه التجربة الخاصة فى عمل «الماجستير» و«الدكتوراه» وأخذا بالتلقى عن أساتذتى الأجلاء.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٥ بتصرف.

وفيما يلي مفهوم هذه المصطلحات:

١- المسند: دون قيد ينصرف إلى «مسند الامام أحمد بن حنبل».

٢- المعجم: دون قيد ينصرف إلى «معجم الطبراني الكبير» وهو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق فى كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد، قاله الكتاني[١].

٣- المسانيد: دون قيد ينصرف إلى «مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند الدارمي ومسند البزار، وإذ قيل المسانيد العشر بهذا القيد فيراد بها «مسند أبي داود الطيالمي، ومسند الحميدى، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن محمد بن أبي اسامة، ومسند أبي ليلى الحوصلي، إلى غير ذلك[٢].

وإذا قيل المسانيد الثمانية بهذا القيد: كان المراد - كما يقول الكتاني فى الرسالة (مسند ابن أبي عمر العدني، ومسند أبي بكر الحميدى، ومسند مسدين مسرهد، ومسند الطيالى، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارثة بن أبي أسامة[٣].

٤- المعاجم: دون قيد ينصرف إلى «المعجم الكبير، والأوسط، الصغير» للطبراني.

---

(١) انظر«الرسالة المستطرفة» ص ١٠١.
(٢) انظر المرجع السابق ص ١٢٧ بتصرف.
(٣) المرجع السابق ص ١٢٨ بتصرف.

٥- السنن: فإنه يصرف عند إطلاقه إلى الأربعة (سنن أبـــى داود، وســنن النسائى وسنن ابن ماجه)[1].

٦- الصحاح الستة: فانه عند إطلاقها يقصد البعض بها «الصحيحين والسنن الأربعة - أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجـــة)[2] وهنـــاك مـــن المصطلحات الخاصة فى بعض المصنفات لبعض الأئمة تظهر بســـبر هذه الكتب.

---

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٨، ٩، ١٠/ «أعلام المحدثين» ص ٢٧٩/ راجـــع أيضاً «سبل السلام» جـ ١ ص ١٢، ١٣/ «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٥.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢١٦، بتصرف. وهذا الاطلاق على جهة التجــوز، والا فان السنن بها الصحيح والحسن والضعيف وانتقد على ابن ماجة بعض المنــاكير من الأحاديث. راجع شروط الأئمة الستة ص ١٩ ط مكتبة عاطف.

الفصل الرابع

يشتمل هذا الفصل على موضوعين:

أ - بيان أنواع التخريج، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف.

ب - في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعا لمناهج المصنفين.

أولاً - بيان أنواع التخريج:

مما ينبغى أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفا وخلفا، وصنيعهم فى مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجرى ومطلع القرن الخامس عشر الهجرى، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الأتية للتخريج.

النوع الأول:

وهو التخريج المختصر وله صور متعددة:

منها: الاقتصار فى التخريج على الراوى الأعلى (الصحابى) وهو الذى تنتهى إليه الطريق، وهذا مسلك المتقدمين، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم، ونجد ذلك بوضوح عند «الامام الترمذى» فى «سننه» فانه بعد أن يخرج حديث الباب يقول وفى الباب عن فلان وفلان.. إشارة إلى أن للحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد الغرابة. أو يقول «لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

ومنها: ما يكون بذكر الكتاب أو صاحبه شهرة لكتابة، سواء استخدم

الرمز فى ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوى الأعلى (الصحابى) ودرجة الحديث ويوجد ذلك فى مصنفات الأئمة مثل السيوطى فى الجامع الصغير فهو يقول عند حديث «إن خياركم أحسنكم قضاء» (حم خ ن) عن أبى هريرة (صحه)[1].

ومنها: الصورة المختصرة للتخريج الاشارة إلى مصادر الحديث بلفظ مجمل مصطلح عليه[2] نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحاب السنن، أو الصحيحان أو أخرجه الستة أو السبعة) ونحو ذلك من الألفاظ، ونجد ذلك فى «المنتقى» لابن تيمية وكتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرها. ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالى وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث حتى عصرنا هذا.

النوع الثانى:

وهو يشتمل على نوع من التفصيل عما قبله، وذلك بذكر «اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى»، وذلك نحوماورد فى كتاب «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» للشيخ عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى.وهذا النوع أيضاً بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بسابقه وهو المختصر الاجمالى.

النوع الثالث:

وهو التخريج الوافي المعتدل: ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف – بفتح النون المشددة – ومؤلفه.واسم الكتاب والباب (إن كان مصنفا على الأبواب). ولانتشار الطباعة – فإنه يذكر الجزء والصحيفة. والراوى

---

(١) راجع «الجامع الصغير» حرف الألفاظ ج١ ص ٩٠ للامام السيوطى ط. دار الفكر.
(٢) راجع «نيل الأوطار» جـ ١ ص ٢٢٩.

الأعلى (الصحابى)، ورقم الحديث إن كان فى نسخة (مرقومة). وقد يتبعه ببيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها.

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة[1] وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعاً ودينا تنظم كل جوانب الحياة المتصلة بالفرد والجماعات.

النوع الرابع:

وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين في السنة النبوية الشريفة. ويتعرض الباحث في هذا النوع إلي بيان أحوال الرواة بيانا تفصيلياً، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض، لمعرفة المتصل والمنقطع، ونقد رجال الأسانيد، وبيان منزلتهم من الجرح والتعديل، والاشارة إلي ما يعتبر به الأصل الذي بيده، أو يكون شاهداً له، مع العناية بتعليق العلماء.

كما يتعرض الباحث فى هذا النوع إلى مقارنة المتون بعضها ببعض، مع الاشارة إلى الزيادة والنقصان فيها، وإزالة ما بين الروايات من تعارض، وبيان الألفاظ الغريبة فى المتن، كل ذلك مع إدراج حالة النوع الثالث فيه[2].

---

(١) راجع «صحيح ابن خزيمة» تحقيق أ.د/ محمد مصطفى الأعظمى./ «مصابيح السنة» للامام البغوى تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلى، الأساتذة/ محمد سليم ابراهيم سمارة، وجمال حمدى الذهى ط. دار المعرفة بيروت لبنان. ط. الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م. وقد قاموا أيضا: بتحقيق كتاب: المحرر فى الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادى المقدسى ط. دار المعرفة ط. الأولى ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٢١/٢١٣، «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٣٣/ «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ وما بعدها/ «التخريج» أ.د/ عبد المهدى ص ٢٢ وما بعدها.

والناظر في كتاب «فتح الباري» شرح صحيح البخاري يجد لذلك نماذج كثيرة يطيل فيها حتى كأنه استوعب طرق الحديث ولا عجب فانه قدم «للفتح» بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح، ورد فيها على كل من تلمس هفوة على البخاري في صحيحه.

وكذا نرى ذلك في كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب..ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أن التخريج التفصيلي هو ما تقوم عليه «موسوعة السنة النبوية الشريفة» للباحثين في حقل الأحاديث النبوية بجامعة الأزهر الشريف.. والله أعلم.

ثانياً: كيفة التخريج وبيان أساليبه:

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمي. ذلك أن الملاحظة هي التي تعين على تتبع الظاهرة الخارجية، وإمكان الحكم عليها، والاستقراء خطوة قديمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل، أو شبه كامل.

وبناءعلى هذه القاعدة والتي أشار الله تعالى إليها في كثير من آياته الكريمة[(١)] فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باعتبار منهج التصنيف وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها، ولا شك أن في ذلك إثراء للعلم والمعرفة،كما أن في الاطلاع على مناهج المؤلفين، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم، وكيفية البحث فيها، والانتفاع بها.

---

(١) في نحو قوله تعالى «أفليم يسيروا في الأرض فينظروا...» وقوله «أو لم يتفكروا في أنفسهم..»، وقوله: «فاقصص القصص لعلهم يتفكرون» وقوله (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) ونحو ذلك من الآيات التي تدفع إلى إعمال الفكر والعقل.. والله أعلم.

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين فى مصنفاتهم، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجهودهم، حتى أفردوا لها مصنفات خاصة بها[1] وقد ظهر فى مناهج المحدثين فى التصنيف طرائق عدة:

١- التصنيف على الأبواب.

٢- التصنيف على المسانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا فى الترتيب فمنهم:من رتب الصحابة على حسب السبق فى الاسلام فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سنا، ثم النساء كما فعل الامام أحمد - رحمه الله تعالى - فى مسنده.

ومنهم: من رتبهم على القبائل، فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى شرف النسب الكريم. ومنهم: من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى فى «المعجم الكبير» وغير واحد، وهو أسهل تناولا. ومنهم: من يقتصر فىمسنده على أحاديث صحابى واحد كمسند أبى بكر، ومسند السيدة عائشة، أو أحاديث جماعة منهم: كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة[2].

٣- التصنيف على ما ورد فى الآثار الشريفة من الأوامر والنواهى والأخبار والإباحات وأفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان فى

---

(١) راجع فى ذلك ما ورد فى «مصطلح الحديث» و«مناهج المحدثين» ونحو ما ورد فى «الرسالة المتطرفة».

(٢) راجع «أعلام المحدثين» ص ٣٢، ٣٣، «والرسالة المستطرفة ص ٤٦.

صحيحه, كما نوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع، والكشف فى مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعناة، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير (٦٧٥هـ). بإعادة ترتيب «صحيح بن حبان» الموسوم بـ «التقاسيم والأنواع». وسماه «الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان» فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر الفهارس الصحيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث فى مواضعها من الأصل»[1],وقد بلغت أنواع السنن أربعمائة نوع كذا قال أبو حاتم[2].

٤- التصنيف على العلل: وذلك بأن يجمع المؤلف فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك.

وهؤلاء منهم من رتب كتابة على الأبواب كابن أبى حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ورتب على المسانيد أيضاً الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب فى العلل ، ومن أشهر الكتب فى العلل كتاب «العلل المتناهية» لابن الجوزى م (٥٩٧)هـ وهو مرتب على أبواب الفقه[3].

٥- التصنيف على حروف المعجم - الحروف الهجائية" أ، ب " ومن ذلك "مسند الفردوس" لأبى منصور . والإمام السيوطى فى «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«الجامع الأزهر» للإمام المناوى وغيرهم.

(١، ٢) راجع مقدمة «الاحسان فى تقريب صحيح ابن حبان» جـ ١ ص ١٢ جـ ١ ص ٧٩/٢٥ ط. المكتبة السلفية ط. الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

(٣) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١٠، ١١١/ مقدمة «العلل المتناهية» لابن الجوزى جـ ١ ص ٧ وما بعدها.

٦- التصيف على الأطراف: ويراد به ذكر طرفا من الحديث دال على بقيته، مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة «كأطراف الصحيحين» للحافظ ابن عبيد الدمشقي (٤٠١هـ)، و«الكشاف في معرفة الأطراف» لأبي المحاسن بن حمزة الدمشقي م (٧٦٥هـ). وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى «باتحاف المهرة بأطراف العشرة»[1] وهذه الأطراف منها ما صنف على الأبواب ومنها على حروف المعجم.

٧ - التصنيف في الأحاديث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها «كتاب الموضوعات» لابن الجوزى و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للامام السيوطى م (٩١١هـ) و«كتاب الكشف الالهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى» للسندروس م (١١٧٧)هـ ورتبه على حروف المعجم وغيرها[2].

٨ - ومن طرق التصنيف ومنهجه أن يفرد بعض العلماء بالجمع والتأليف بعض الأبواب مثل باب «رفع اليدين في الصلاة» للبخارى، وباب «القضاء بالشاهد واليمين» للدارقطنى، أو الشيوخ كجمع الاسماعيلى حديث الأعمش، وجمع الإمام النسائى حديث الفضيل بن عياض[3]. وهذه تختلف نسبياً عن المشيخات وهي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم

---

(١) العشرة «الموطأ، ومسند الشافعى، ومسند أحمد ومسند الدارمى وصحيح ابن حزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة وشرح معانى الآثار، وسنن الدارقطنى وزاد العدد واحد لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه» انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٧.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١١.

(٣) راجع «اعلام المحدثين» ص ٣٤.

المؤلف وأخذ عنهم[1].

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على مواضع الحديث «كمفتاح كنوز السنة» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» لجماعة المستشرقين وعضوية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى - وهو مرتب على حسب الكلمات الواردة فى الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر).

١٠- بالجملة فإن مناهج المحدثين فى تصانيفهم لأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم - تعددت وتنوعت كثيراً. وقد جمع الامام السيد محمد بن جعفر الكتانى - رحمه الله تعالى - كتابه «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» ط. مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، ووافق الفراغ منها - كما يقول الكتانى يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثانى عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية - وقد جمع فيها ما يربو على سبع وأربعين نوعا من أنواع المؤلفات الحديثية.

<u>ونخلص من ذلك بأمور ثلاث:</u>

<u>الأمر الأول:</u> «أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها، ورتبوها على نحو ما، وذكروا من أخرجها، وشيئا من المعلومات عنها، ومن اختلافهم فى ترتيب

---

(١) ويلحق بذلك التصنيف على التراجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث كلها باسناد واحد. كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن مناهج التصنيف التصنيف على الطرق. فقد جمعوا طرق بعض الاحاديث كحديث «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» جمع طرقه الطبرانى وكحديث «قبض العلم» للطوسى.

الأحاديث كانت طرق التخريج»[1] وذلك كما رأينا على الأبواب، وحروف المعجم، والأوامر والنواهي، والعلل، والأطراف والموضوعات، والأبواب الخاصة، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك.

الامر الثاني : كما ذكرناآنفا ان مبنى اساليب التخريج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفاتهم , لذلك ينبغي على المخرج ان يكون على دراية بمناهج كتب المحدثين التى يقوم بالتخريج منها ،

الامر الثالث: أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخريج الآتية:

١- التخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل».

٢- التخريج اعتماداً على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث.

٣- التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى.

٤- التخريج بدلالة موضوع الحديث بناء على ترتيب بعض المصنفات ترتيباً موضوعياً بحسب الكتب والأبواب الفقهية، أو بحسب ما تتضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها.

٥- التخريج بدلالة صفة غالية توجد فى الإسناد أو المتن.

٦- التخريج بطريقة الاستقراء والتتبع[2].

٧- التخريج باستخدام الأجهزة الآلية الحديثة (أجهزة حفظ الذاكرة) (الكمبيوتر).

هذا ونتائج الأفكار متصلة لا تقف عند حد، وفيما يلى نبين هذه الطرق والأساليب بياناً تطبيقياً على طائفة من الكتب التى تختص بكل طريق

---

(١) انظر طرق «التخريج» ص ٢٣.

(٢) راجع كتاب «التخريج» ص ٢٤/ «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٥٧/ «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٣٣/ ١٤٨.

منها، حتى يكون المخرج على بينة واضحة بين مختلــف مصــادر الســنة، ومراجعها، ومهيئا للناحية العملية، وبالله التوفيق..

تطبيقات طرق التخريج وفق المصادر

لتوضيح طرق التخريج المجملة سابقا علينا أن نعرض لمجموعة مــن المصادر التى ترجع إليها هذه الطرق، ويعتمد التخريج عليــها، وفيمــا يلــى توضيح هذا المجمل:

الطريقة الأولى:

التخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل:

التخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث، هو وسيلة من وسائل التخريــج التــى تتميز بسرعة الوصول إلى موضع الحديث، فى مصــدر أو أكــثر، والمــراد باللفظ هنا ما كان فى الحديث من(اسم أو فعل)، أما الحرف فلم يعتبر فى هذه الطريقة.

فمن أراد تخريج حديث معه كاملا، أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضــع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج فى ترتيبها للأحاديث النبوية الشــريفة وانمــا يصل المخرج إلى بغيته عن طريق ألفاظ الحديث خاصة ما كان غريبا منــها، وذلك بعد تجردها مما فيها من حروف زائدة، فقد ورد فى مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وإنما يدلك على ما ورد فيها – أى فى الكتب القائمة على هذا المنــهج – من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم مــا

يليها من فروعه»[1].

«فالمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت غريبة كان التخريج سهلا وأكيدا»[2]، فلو أردت تخريج حديث النبى - صلى الله عليه وسلم «إن فى عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أو البكرة» فلو أخذت كلمة «ترياق» وقمت بتجريدها ثم كشفت عنها فى «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» لوجدتها فى حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا.

ترياق: «ان فى عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦، ٧٧، ١٠٥، ١٥٢»[3].

وتمتاز هذه الطريقة: بسرعة الدلالة على موضع الحديث، فهذا المنهج يعطى المخرج اسم المصدر وغالباً ما يكون باستخدام «رمز» مصطلح عليه، فى اسم الكتاب والباب فيما ألف على الأبواب، والجزء والصفحة فيما ألف على المسانيد، كما أن معرفة أى جملة من جمل الحديث، تصلح فى الدلالة على موضع الحديث.

مستلزمات هذه الطريقة: وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج على دراية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد.

يقول ابن عقيل: الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه، كما ينقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهى فى الزيادة إلى ستة، وللثلاثى المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل

---

(١) انظر جـ ١ ص س تقدم السيد محمد رشيد رضا.

(٢) انظر «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٣.

(٣) انظر «المعجم المفهرس» جـ ١ ص ٢٧٢ العمود الأول.

المفعول، فالتى لفعل الفاعل، فعل بفتح العين، كضرب، وفعل بكسرها كشرب، وفعل بضمها كشرف، والذى لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمين، ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحا.

وللرباعى المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل كدحرج، وواحد لفعل المفعول كدحرج، وواحد لفعل الأمر كدحرج.

وأما المزيد فيه: فان كان ثلاثيا، صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب، أو على خمسة كإنطلق، أو على ستة كاستخرج، وان كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة، كتدحرج، أو على ستة كاحرنجم.. ويقول: الحرف الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلى، والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو: ضارب ومضروب[1].

إذن فمعرفة باب المجرد والمزيد،وضروب الاشتقاق ،وابواب الصرف من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه الطريقة فى التخريج، فلا يتقنها، الا من تدبر فن الصرف، وأحاط علما بضروبه ، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب ما تكون إلى معاجم اللغة، وإن اختلفت غاية كل منهما[2].

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية:

١- (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى) لجماعة المستشرقين وعضوية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل «ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازى ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

(٢) انظر «شرح ابن عقيل «ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازى ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

٢- فهرس "صحيح مسلم" الذى وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ضمن مجموعة الفهارس التى وضعها لصحيح الامام مسلم، فالفهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة[1].

٣- فهرس سنن أبى داود الذى وضعه ابن بيومى للأجزاء التى شرحها الشيخ محمود خطاب السبكى وهو الفهرس الرابع (الألفاظ)[2] وهو كتاب «المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبى داود»[3].

٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا على يوسف[4].

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلى التعرف على بعضها.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

مؤلفه:

ابتدأ تأليف هذا الكتاب ونشره الدكتور/ أ.ى. فنيسك أستاذ العربية بجامعة ليدن – وأعتقد أن هذه البداية كانت هى الأساس لكتاب «مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى[5] – ثم انضم إليه عدد من المستشرقين، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى.

وقد قدمت المساعدات المالية لاتمام هذا العمل المجامع العلمية البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو، والاتحاد الأممى

(١، ٢) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٠١.

(٣) انظر «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢٧٨.

(٤) المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٧٨.

(٥) راجع مقدمة أ. أحمد شاكر على كتاب «مفتاح كنوز السنة» ص ت/ وو.

للمجامع العلمية وغيرهم[1].

مصادر الكتاب:

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هى:

(صحيح الامام البخارى، وصحيح الامام مسلم، وسنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن الامام النسائى، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمى، وموطأ الامام مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل).

رموزه:

والناظر فى هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز:

١- رموز المصادر وهى: (خ) للبخارى (م) لمسلم (د) لأبى داود (ت) للترمذى (ن) للنسائى (جه) لابن ماجه (دى) للدارمى (ط) للموطأ (حم) للامام أحمد أى فى مصادرهم[2].

٢- رموز خاصة بمحتويات موطأ الامام مالك وهى كالآتى:

اسم الكتاب	رمزه
باب وقوت الصلاة	صلاة
كتاب الطهارة	طهارة
ما جاء فى النداء للصلاة	نداء
العمل فى السهو	سهو
العمل فى غسل يوم الجمعة	جمعة
الترغيب فى الصلاة فى رمضان	رمضان

---

(١) راجع «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧ مفاتيح علوم الحديث ص ١٤٤.

(٢) وقد أثبت هذه الرموز فى أسفل كل صفحتين متقابلتين.

مـــا جـاء فى صـــــلاة الليـــــل	صلاة الليل
فضل صلاة الجماعة على صلاة الفـــذ	جـــماعة
الجمع بين الصلاتين فى الحضر والسفر	ســـــفر
العمـــــل فى غســـــل العيـدين	عيـدين
صـــــــلاة الخـــــــــوف	خوف.. وعلى هذا

النحو سار فى ترتيب الموطأ

منهج الكتاب:

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخريج باعتبار حروف الهجاء عسر مـن جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى فى مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى غرضه.

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة النقيه بفقه الحديـث، والا اختلف رأيه مع المصنف فى فقه الحديث فلا يجد حديثه. لذا نجد أنهم اتجـهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث وخاصة مـا نـدر منها فسلكوا المنهج التالى:

١- قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعنى الفعل الذى أوله ألف أولا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف التاء.. وهكذا.

٢- أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضى ثم المضارع، ثم الأمر، ثم اسـم الفاعل، ثم اسم المفعول، مقدمين المبنى للمعلوم على المبنى للمجـهول، ومقدمين المجرد على المزيد، مع تقديم المرفـوع يليـه المجـرور ثـم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثنى الذى يليه الجمع.

٣- يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التـى وردت فيـها هـذه الكلمـة مقتصرين من الحديث على الجملة التى تحتوى الكلمة والدالة على بقيـة الحديث. مع اتباع الترتيب السابق.

٤- بعد كل جملة يستخدم التفصيل فى العزو إلى المصدر فيأتى أولا برمز المصدر مثلا (خ) صحيح البخارى ثم يأتى باسم الكتاب (صلاة) أى «كتاب الصلاة» ثم رقم عددى هو رقم الباب من الكتاب، وذلك فى المصادر المرتبة على الكتب، والأبواب الفقهية ما عدا صحيح مسلم وموطأ الامام مالك فإن الرقم فيهما بعد اسم الكتاب يعنى رقم الحديث الأصل - دون المتابعات والشواهد.

وفى مسند الامام أحمد فإنه يعزو إلى الجزء والصفحة، وقد يضع علامة (،) أكثر من مدة دليلا على تكرارا الحديث بقدرها.

٥- وقدر وضع فهارس متنوعة منها: ما كان لترقيم أسانيد كل عشرة أحاديث من صحيح الإمام مسلم من كل كتاب - ومنها: ما كان لتصحيح الأخطاء، ومنها لبيان اختصاره لتراجم موطأ الامام مالك - كما سبق - ومنها: احتواء الجزء السابع على بعض التنبيهات والإرشادات ونظام ترتيب المواد فى المعجم ودليل المراجعة ثم الاصلاح فى الترتيب[1].

٦- قام المؤلفون لهذا «المعجم» بترتيب الكلمات المجردة بحسب الحروف الأبجدية فيضعون مثلا: الكلمة التى تبدأ بالألف ومشتقاتها، قبل التى تبدأ بالياء ومشتقاتها.. وهكذا إلى آخر «المعجم».

ولما كان هذا المعجم فى سبعة أجزاء[2] من القطع الكبير، ولكى يسهلوا على المخرج الوصول إلى الجزء الذى يريد البحث فيه، وضعوا مع العنوان فى كل جزء ما يحتويه من الكلمات، بذكر أول كلمة فى الجزء وآخر كلمة والمقصود هما وما بينهما من كلمات وهذا الترتيب كما يلى:

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦/ «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧، ٨٨.

(٢) بلغنى أنه قد ظهر الجزء الثامن لهذا المعجم وهو يشتمل على فهارس الأحاديث.

الجزء الأول: (أ – ح) ومراده الكلمات المبدوءة بـ (أ – ب – ت – ث – ج – ح).

الجزء الثاني: (خبء – سنر).

الجزء الثالث: (سنم – كرم).

الجزء الرابع: (طعن – غمر).

الجزء الخامس: (غمر – كرم).

الجزء السادس: (كرم – نكل).

الجزء السابع: (نكل – يوم).

مثال تطبيقي:

إذا شئت أن تخريج حديث النبى صلى الله عليه وسلم «الحياء من الايمان والإيمان فى الجنة». فأظهر كلمة فى الحديث مثلا: «الايمان» وعند تجريدها من حروف الزيادة تصبح «أمن» فسوف تجد هذه الكلمة فى الجزء الأول بعد كلمة «أمل» وعند ذلك ستجد كلمة «الايمان» فى باب (آمن). وستجد الحديث هكذا.

الحياء من الايمان والايمان فى الجنة:

خ ايمان ٣، ١٦، أدب ٧٧، ايمان ٥٧ – ٥٩، د أدب ٦، سنة ١٤، ت بر ٦٤، ٧٨، ايمان ٧، ن ايمان ٢٧، ١٦ **، جه مقدمة ٩، زهد ١٧، جم ٢، ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٠١، ٥، ٢٦٩[1].

ورد ذلك فى الجزء الأول ص ١١١، العمود الأول.

وهذا يعنى أن الحديث أخرجه:

١- البخارى فى صحيحه فى كتاب الايمان باب رقم ٣، ١٦ وأخرجه فى

---

(١) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعا للنسخ المطبوعة التى اعتمد عليها فى ترتيب المعجم، ومما يعين الباحث فى استخراج الحديث بسهولة ويسر الوقوف على طبقات

كتاب الأدب باب رقم ٧٧.

٢- مسلم فى صحيحه فى كتاب الايمان حديث رقم ٥٧، ٥٨، ٥٩.

٣- أبو داود فى سننه فى كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه فى كتاب السنة باب رقم ١٤.

٤- الترمذى فى سننه فى كتاب البر باب رقم ٦٤، ٧٨ وأخرجه فى كتاب الايمان باب رقم ٧.

٥- وأخرجه النسائى فى سننه فى كتاب الايمان باب رقم ٢٧، ١٦ وكرر فى ص ١٦.

٦- وأخرجه ابن ماجه فى سننه فى المقدمة باب رقم ٩ وأخرجه فى كتاب الذهد باب رقم ١٧.

٧- وأخرجه أحمد فى مسنده جـ ٢ ص ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٥٠١ جـ ٥ ص ٢٦٩.

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكروا الراوى الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتماداً على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسى، ليقارن الأسانيد والمتون أيضاً إن أراد. وهنا يكون قد تم التخريج الاجمالى من المعجم الفهرس، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخريج عليها من مصادرها فعلية بذكر التخريج هكذا:

أخرجه البخارى فى صحيحه/ كتاب الايمان/ باب الحياء من الايمان/ جـ ١ ص ٧٤/ عن ابن عمر - مع ذكر رقم الباب ورقم الحديث فى التخريج إن وجد فى نسخته. وهكذا فى بقية المواضع السبع السابقة...

والله ولى التوفيق،،،

كتب السنة التى تضمنها المعجم.

الطريقة الثانية:

التخريج اعتمادا على حروف المعجم:

واضع هذه الطريقة:

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين[١] - إلى الحافظ ابن طاهر المقدسى حين رتب كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للامام الدارقطنى، ويرجع السبب إلى احتمال تأثره بما ألف فى كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو «التاريخ الكبير» للامام محمد بن اسماعيل البخارى، أو إلى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب «الجمهرة فى اللغة» لابن دريد اللغوى[٢]، أو كتاب «الصحاح» لأبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهرى الغرابى م (٣٩٣هـ).

وان كان ابن طاهر المقدسى قد سبق بمحاولة فى هذا, كانت للامام القضاعى م (٤٥٤هـ) فى «مسند الشهاب» الذى جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها فى ترتيب ألفاظ المعاجم.

ثم جاء بعد المقديسى ,ابن عساكر فألف كتابه «الاشراف على معرفة الأطراف» فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم، ثم ظهر كتاب «نثر الدرر فى أحاديث خير البشر»[٣] ورتبت فيه أحاديث الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب فى الاحكام والمواعظ والآداب ثم تتابعت

---

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ١٩٩.

(٢) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ١٩٩.

(٣) قيل: أن مؤلفه هو الحافظ عبد الغنى المقدسى، وقيل غيره.
راجع المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٠٠، «الرسالة المتطرفة» ص ١٣٧.

المؤلفات على هذا المنهج[1].

<u>بم تمتاز هذه الطريقة؟</u>:

**** وتمتاز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التخريج وأسهلها فى الدلالة على موضع الحديث فى طائفة من المصادر الحديثية المعتبرة، وهى التى التزم صاحب الكتاب ادراجها فيه، سواء كان مصدراً أو أكثر.

<u>ويؤخذ على هذه الطريقة</u>: كونها تلزم المخرج بمعرفة الكلمة الأولى، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول إلى حديثه، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع أحاديث الكتاب.

ويؤخذ على هذه الطريقةايضا كون التخريج فيها تخريجا اجمالياً لا يتعرض للدلالة على الحديث فى موضعه من المصدر غالبا فيكتفى المؤلف فيه بقوله: «متفق عليه» أو رواه أصحاب السنن» أو «الستة» ونحو ذلك مع ذكر الراوى الأعلى وأحياناً درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج إلى خطوة تالية لها وهى الرجوع إلى المصدر المشار إليه ثم استقراءه للعثور على الحديث المطلوب[2].

ويلاحظ فى مجموع مصادر هذه الطريقة ان منها مصنفات غايتها جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب حروف المعجم، ومنها ما قام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة دون

---

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٩٩/٢٠٠/ «مفتاح كنوز السنة» ص خ وما بعدها.

(٢) راجع «التخريج» ص ٧/ «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢٠٠/٢٠٢ «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٣٤.

ارتباط بمصادر حديثية معينة، ومنها ما كان مختصا بترتيب أحاديث كتاب معين بعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف الهجاء[1].

كيفية التخريج على ضوء هذه الطريقة:

التخريج على ضوء هذه الطريقة سهل ميسور ويتكون من مرحلتين:

المرحلة الأولى: التيقن من مطلع الحديث خاصة الكلمة الأولى وملاحظة الحروف(الأول والثانى والثالث) وان زاد فحسن، ثم الكشف على الباب الذى يختص بهذا الحرف، كباب الهمزة، أو الباء.. الخ، ثم يتتبع ترتيب هذا الحرف فى بابه حتى يصل إلى موضع حديثه ما دام وجد فيه.

المرحلة الثانية: تتمثل فى أخذ المصادر التى أشار إليها عقب الحديث وتعليقه عليه إن وجد، ثم احضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث فيها ثم اثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوى الأعلى، يسبقه رقم الحديث ان كانت النسخة مرقومة ثم اسم الطابعة ورقمها - الأولى أو الثانية مثلا - وتاريخ الطباعة، ولا ينسى اثبات رأى المصنف فيه أيضا كى يصبح التخريج متكاملا. وبالله التوفيق.

واليك فيما يلى طائفة من مراجع هذه الطريقة:

١- كتاب «جمع الجوامع أو الجامع الكبير»:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطى م (٩١١هـ) صاحب فنون واماما فى كثير من العلوم، ورزق التبحر فى علوم التفسير والحديث والفقه،

---

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦/١٤٧/ «مفاتيح علوم السنة» ص ١٣٤ وما بعدها.

والنحو، والمعاني والبديع، وقد انتفع كثيراً بمكتبة المدرسة المحمودية، كان مجتهدا سريع الكتابة، حاضر البديهة، صحيح العقيدة، متواضعا قنوعا عابداً، لا يقبل جوائز الأمراء والملوك، بارك الله تعالى للسيوطى فى عمره، ووقته فألف في كل فن، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه «حسن المحاضرة» نحوا من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى[1].

أما عن كتاب «جمع الجوامع»: فقد قصد فيه السيوطى جمع الأحاديث النبوية بأسرها على أنه توفى قبل اكماله وهى مرتبة على الحروف عدا القسم الثانى من الكبير وهو قسم الافعال فانه مرتب على المسانيد ذاكرا عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابى الذى خرج عنه[2] وذلك بأن قسم الحديث إلى قسمين:

١- الأحاديث القولية المحضة.

٢- الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة، «بأن يروى الصحابى فعلا فعله الرسول – صلى الله عليه وسلم – أو الصحابى كقول صفوان لعمر: كيف صنع الرسول – صلى الله عليه وسلم – حين دخل الكعبة؟ فقال: صلى ركعتين[3].

وتارة فعلية قولية، وربما تكون قائمة على سبب كحديث «قدم على النبى – صلى الله عليه وسلم – بسبى، فإذا امرأة من السبى تسعى إذا وجدت صبيا فى السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبى – صلى الله

---

(١) راجع مقدمة تدريب الراوى جـ ١ ص ١٠/١٦ للاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط. الثانية ١٣٩٢/١٩٧٢م.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦.

(٣) راجع «جمع الجوامع» جـ ١ ص ١٠٩٧، نقلا عن كتاب «التخريج» ص ٤٥.

عليه وسلم: أترون هذه طارحة ولدها فى النار؟ قلنا: لا. وهى تقدر على أن لا تطرحه، قال: الله أرحم بعباده من هذه بولدها»[1] ففعل المراة هو سبب الحديث[2].

فان المعول عليه في ذلك: القسم الأول منه وهى الأحاديث القولية أما الأحاديث الفعلية فكما سبق. فقد ذكرها على ترتيب المسانيد، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة (أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان، على بن أبى طالب، سعيد بن زيد، الزبير بن العوام، سعد بن أبى وقاص، طلحة بن عبيد الله، عبد الرحمن ابن عوف، أبو عبيدة بن الجراح)، وذلك كمنهج الامام أحمد فى مسنده ولكنه اختلف عنه فى بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الامام السيوطى على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة.

وبعد الانتهاء من الأسماء، رتب الكنى، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق فى الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبا رواتها - الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم فى أسمائهم، كناهم[3]، وقد ذكر الامام السيوطى ضمن أحاديث الكتاب طائفة من الأحاديث الموضوعة، وقد التمس له العذر فى ذلك شيخ الاسلام محمد بن سالم الحنفنى فى الحاشية[4] على الجامع الصغير فبين أن ذلك نسيانا أو سبق لسانه، كما أنه أخطأ فى النذر اليسير فى العزو[5].

(١، ٢) المرجع السابق ص ٤٥، ٤٦.
(٣) راجع «التخريج» ص ٤٦، «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٠/ ٢١٣.
(٤) م (١٠٧١).
(٥) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٢، أما جهة الخطأ فهو نسيان عزو الحديث

رموز (جمع الجوامع):

لقد استعمل الامام السيوطى هذه الرموز على جهة الاختصار وهى مأخوذة من اسم صاحب الكتاب فى الغالب دون القليل المأخوذ من المصدر نفسه:

الرمز	المراد به
خ	للبخارى
م	لمسلم
حب	لابن حبان
ك	للحاكم. فان كان فى المستدرك أطلق والا بين.
ض	لكسفياء المقدسى فى المختارة.
د	لأبى داود السجستانى
ت	للترمذى مع نقل كلامه على الحديث.
ن	للنسائى
هـ	لابن ماجه
ط	لأبى داود الطيالى
حم	لأحمد بن حنبل فى مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل فى زياداته.
عب	لعبد الرزاق.

لبعض مصادره فيعزوه إلى البعض دون الآخر كحديث «ابدأ بنفسك فتصدق عليها...» فقد عزاه للنسائى ولم يعزوه إلى مسلم مع وروده فيه هامش ص ٢١٢.

الرمــز	المـــــراد بـــه
ص	لسعيد بن منصور.
ش	لابن أبى شيبه
ع	لأبى يعلى.
طب	للطبرانى فى الكبير.
طس	للطبرانى فى الأوسط.
طص	للطبرانى فى الصغير.
قط	للدارقطنى، فان كان فى السنن أطلق. والا بين.
حل	لأبى نعيم فى الحلية.
ق	للبيهقى، فان كان فى السنن أطلق، والا بين.
هب	للبيقهى فى شعب الايمان.
عق	للعقيلى فى الضعفاء.
عد	لابن عدى فى الكامل.
خط	للخطيب فان كان فى التاريخ اطلق، والا بين.
كر	لابن عساكر فى تاريخه.
ابن جرير	فى تهذيب الآثار، والا بين.
	= وفى أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط[1].

والملاحظ فى «الجامع» أيضاً أن الامام السيوطى لم يألو جهدا فى بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف، وربما بين العلة فى ذلــك، وقد نهج فى بيان الحكم على الحديث منهجا مختصراً فذكر أن الكتب التى فــى

(١) راجع طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ٤٧.

جامعة ثلاثة أقسام:

الأول: إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي: صحيح البخارى وصحيح مسلم، وصحيح بن حبان، ومستدرك الحاكم مع التنبيه على ما تعقب الحاكم فيه، والمختار للضياء المقدسى، وموطأ الامام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة، والصحاح لابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمستخرجات[1].

الثانى: من الأقسام: اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فبينته غالبا وهذه الكتب هى: سنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه، ومسند ابى داود الطيالسى، ومسند أحمد بن حنبل، وزيادات ابنه عبد الله عليه، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف بن ابى شيبه، وسنن سعيد بن منصور، ومسند أبى يعلى، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، ومؤلفات الدارقطنى (السنن وغيرها)،و الحلية لأبى نعيم، والسنن الكبرى للبيهقى، وشعب الايمان للبيهقى ايضا.

وقد أشار إلى أن ما في مسند الامام أحمد مقبول فان الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن.

الثالث: وهو ليس فيه الا الحديث الضعيف - فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب عن بيان الضعف وهى:" الضعفاء" للعقيلى،و "الكامل" فى الضعفاء لابن عدى، و"تاريخ بغداد" للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، ونوادر الأصول للحكيم الترمذى،و تاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ ابن الجارود،

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩/ «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٤.

ومسند الفردوس للديلمى[1].

كيفية التخريج من «جمع الجوامع»:

إذا أردت تخريج حديث ما من هذا الكتاب، فإذا كان من الأحاديث القولية فاعرف الكلمة الأولى من مطلعه على جهة اليقين، فتكون قد عينت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية، فإذا عرفت ذلك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الأول والثانى والثالث وهكذا. مثاله:

إذا أردت تخريج حديث النبى – صلى الله عليه وسلم «نفقة الرجل على أهله صدقة» فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء، ويبدأ أوله بكلمة «نفقه»، فعليك التفتيش عن باب «النون» ثم تبحث فى «النون مع الفاء والقاف» فسوف تجده فى جـ ١ ص ٨٥٧ هكذا: «نفقة الرجل على أهله صدقة» حم ت عن أبى مسعود البدرى طب عن عبد الله ابن أبى أوفى، الخرائطى فى مكارم الأخلاق عن ابن مغفل. أ هـ[2].

ومراده من ذلك: أن الحديث أخرجه أحمد فى مسنده، والترمذى فى سننه، وأخرجه الخرائطى فى كتابه «مكارم الأخلاق»، وأخرجه الطبرانى فى «الكبير».

أما إذا أردت تخريجه من مواضعه فى هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخريج الاجمالى، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء أو الاستعانة بطريق أخرى من طرق التخريج للدلالة على موضع الحديث فى

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٤/ «طرق تخريج حديث النبى صلى الله عليه وسلم» ص ٥٠.

(٢) راجع «طرق تخريج حديث النبى» ص ٥٢.

مسند الامام أحمد مثلا أو سنن الترمذى.. الخ، وعلى ذلـــك فتذكـــر الكتـــاب والباب والجزء والصفحة.. الخ كما علم سابقاً.

أما إذا أردت تخريج حديث من أفعاله – صلى الله عليه وسلم – فعليك باسم الصحابى أو التابعى ان كان مرسل ثم فتش عنه بحســب ترتيـب قســم الأفعال، فسوف تجد تخريجه ايضاً على غرار الأحاديث القولية فعليك باتبـــاع نفس المنوال بالرجوع إلى المصاد لتحديد موضعه فيها من الكتاب والبـــاب... الخ، وبالله التوفيق.

٢ – الجامع الصغير:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطى صاحب كتاب «جمع الجوامع أو الجامع الكبير» السابق. وقد أوردته تاليا له، لانه مختصر منه، مقتصراً فيه على الأحاديث الوجيزة. ووصف الامام السيوطى بنفسه «الجامع الصغـــير» بقوله فى مطلعه:

«هذا كتاب: أودعت فيه من الكلـــم النبويـــة ألوفـــا، ومـــن الحكـــم المصطفوية صنوفا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه مـــن معادن الأثرابريزه، وبالغت فى تحرير التخريج، فـــتركت القشـــر، وأخـــذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية، ما لم يودع قبله في كتاب، ورتبته على حروف المعجم مراعيا أول الحديث فما بعده تســـهيلا على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير من حديـــث البشـــير النذيـــر» لانـــه مقتضب من الكتاب الكبير الذى سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيـــه جمـــع

الأحاديث النبوية بأسرها»[1].

ومن هذه المقدمة نستخلص ما يلي:

١- أنه قاصرعلى المرفوع من أحاديث النبى صَلــى الله عليــه وســلم دون غيره.

٢- أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث، بمعنى أنـــه جمــع فيــه الأحــاديث القصيرة فى ألفاظها.

٣- أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعة.

٤- أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحرى فى نسبة الألفاظ إلى راويها الأعلى، والعزو إلى المصــادر ونحــو ذلك.

٥- ان «الجامع الصغير» منتخب من «الجامع الكبير».

٦- انه رتب «الجامع الصغير» على حروف المعجم على غــرار «الجــامع الكبير» وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث.

٧ - أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها.

رموز الكتاب (الجامع الصغير)

أورد السيوطى رموزه التى استخدمها فى كتابه بقوله: «وهذه رموزه: (خ) للبخارى (م) لمسلم (ق) لهما (د) لابى داود (ت) الترمذى (ن) للنســائى (هـ) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم الا ابن ماجه (حم) لأحمد فــى مسنده (عم) لابنه عبد الله فى زوائده. (ك) للحاكم فان كــان فــى مستدركه أطلقت والا بينته: (خد) للبخارى فى الأدب (تخ) له فى التاريخ (حب) لابــن

---

(١) انظر مقدمة «الجامع الصغير» للسيوطى جـ ١ ص ٣ ط. دار الفكر.

حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط (طص) له في الصغير (ص) لسعيد ابن منصور في سننه (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع) لأبي يعلى في مسنده (قط) للدارقطني فان كان في السنن أطلقت والا بينته، (فر) للديلمي في مسند الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الايمان (هق) له في السنن (عد) لابن عدى في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط) للخطيب فان كان في التاريخ اطلقت والا بينته) .

فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطي اختصاراً، تشير إلى المصدر وصاحبه.

<u>ومن الرموز التي استخدمها في كتابه</u>: رموزا خاصة بالحكم على الحديث فانه يرمز إلى الصحة بقوله (صح) وإلى الحسن (ح) وإلى الضعيف (ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواة الحديث.

تنبيهات: ينبغي على المخرج أن يتنبه إلى الأمور الآتية:

١- أن الامام السيوطي بعد اثباته للرموز الذى استخدمها في «الجامع الصغير» قام مباشرة بتخريج حديث «انما الأعمال بالنيات...» اشارة إلى أنه قصد بعمله هذا وجه الله تعالى، كما يجب أن يقصد بالاعمال كلها وجه الله عز وجل فقال «والله أسأل أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين وحزب رسوله آمين - ثم قال: «انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت

هجرته إلى دنيا يصيبها أو أمرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه - ثم أثبت تخريجه كما يلى فقال - (ق ٤) عن عمر بن الخطاب (حل قط) فى غرائب مالك عن أبى سعيد ابن عساكر فى أماليه عن أنس الرشيد العطار فى جزء من تخريجه عن أبى هريرة ثم عنون للحرف فقال - حرف الهمزة[1].

٢- أن الامام السيوطى حينما وصل إلى الأحاديث التى تبدأ بـ (كان) خص شمائل النبى - صلى الله عليه وسلم - بباب فقال (باب كان وهى الشمائل الشريفة) وذلك بعد انتهاء المحلى بالألف واللام من حرف (ك) وبدأ ذلك بقوله «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبيض مليحا مقصدا (م ت) فى الشمائل عن أبى الطفيل (صحـ)»[2].

٣- أن الامام السيوطى: بعد الانتهاء من حرف «النون» بحالاته المختلفة وعقب المحلى بـ «أل» عقب بابا خاصا بأحاديث النهى فقال «باب المنهى» بدأه بقوله «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات (حم د) عن معاوية (ح)[3].

٤- أن الامام السيوطى: جعل حرف «لا» فى موضع خاص بها فعلى المخرج من هذا الكتاب إذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به، وليس مدرجا ضمن حرف (اللام)[4].

ترتيب «الجامع الصغير»:

---

(١) انظر مقدمة «الجامع» جـ ١ ص ٣.
(٢) انظر «الجامع» جـ ٢ ص ٩٩.
(٣) راجع «الجامع الصغير» جـ ٢ ص ١٨٩.
(٤) المصدر السابق جـ ٢ ص ١٩٨ راجع ايضا «طرق تخريج حديث رسول الله -

١- بمتن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأولفى الكلمة الأولى من مطلع الحديث.
٢- ذكر من أخرجه من أصحاب مصادر السنة مشيراً إليه برمز خاص به.
٣- ذكر الراوى الأعلى فاما أن يكون الصحابى إذا كان الاسناد يحتويه واما التابعى ان كان الحديث مرسلا.
٤- درجة الحديث مشيرا إليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحاً (ح) ان كان حسنا (ض) ان كان ضعيفاً.

وهذا يكفى من أراد التخريج الاجمالى أما من أراد تخريجاً وسيطاً أو مفصلا فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخريج اما الاستقراء والتتبع فى المصدر كله الذى أشار إليه السيوطى فى جامعه، أو باعتبار لفظ من ألفاظ الحديث فى الكتب التى سلكت هذا المسلك فى ترتيب الحديث فانه يدلك على المصدر وموضع الحديث فى هذا الكتاب.

والله أعلم..

<u>طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم:</u>

اقتصرت على كتابين (جمع الجوامع،والجامع الصغير) كناحية تطبيقية، لطريقة التخريج على حروف المعجم، فعلى المخرج ان يعتنى بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء فى تخريجه، حتى يكون على دراية بأسلوبه فما من مؤلف الا وله جهة اختلاف بينه وبين غيره، أو مصطلحات خاصة به، أو فائدة زائدة، وإليك طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالا:

صلى الله عليه وسلم – ص ٣٢/٣٣.

١- «الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» مؤلفه الشيخ يوسف ابن اسماعيل النبهانى المتوفى عام «١٣٥٠»هـ.

٢- «الجامع الأزهر من حديث النبى الأنور» للامام الحافظ عبد الرءوف بن تاج الدين المناوى من علماء القرن العاشر والحادى عشر الهجرى.

٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير» للسيوطى م (٩١١).

٤- «كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق» للامام عبد الرءوف المناوى صاحب «الجامع الأزهر».

٥- «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» مؤلفه السيد عبد الرحيم لبن عنير الطهطاوى م (١٣٦٥هـ).

٦- «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى م (٩٠٢هـ).

٧- كتاب: «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» مؤلفه الامام عبد الرحمن بن على الشهير بـ (ابن الد يبع).

٨- «كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس» للشيخ اسماعيل بن محمد العجلونى م (١١٦٢).

٩- «أحاديث القصاص» للامام ابن تيمية م (٧٢٨هـ).

١٠- «التذكرة فى الأحاديث المشتهرة» للزركشى م (٧٩٤هـ).

١١- «اللآلئ المنثورة فى الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢).

١٢- «البدر المنير فى غريب أحاديث البشير النذير» للامام الشعرانى م (٩٧٣هـ).

١٣- «أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب» مؤلفه محمد بن درويش

الشهير بالحوت م (١٢٧٦هـ).

١٤- «مفتاح الصحيحين» مؤلفه محمد بن الشريف التوقادي.

١٥- «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» مؤلفه المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغماري.

١٦- «مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب» ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغماري، شقيق صاحب كتاب «البغية» السابق.

١٧- «فهرس معجم الطبراني الصغير» ألفه عبد العزيز بن محمد السرحان.

١٨- «فهرس جامع بيان العلم وفضله» للمؤلف السابق (السرحان).

١٩- «إيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار» مؤلفه جمعه بن منصور البصارة.

٢٠- «مفاتيح النبهان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان» ألفه المحدث السيد عبد العزيز الغماري صاحب كتاب «البغية».

٢١- «اتقان ما يحسن من الاحاديث الدائرة على الألسن» لنجم الدين الغزي» م (١٩٨٥).

٢٢- «منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين» للشيخ يوسف النبهاني.

٢٣- «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» للامام ابن حمزة الحسيني الدمشقي م (١١٢٠).

٢٤- «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم «للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي م (١٣٦٣هـ).

٢٥- «المقتطف اليانع من روض الحديث الجامع» للأستاذ أحمد بن محمد الصبيحي السلاوي من علماء القرن الثالث عشر الهجري.

٢٦- «الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة» للامام نور الدين أبو

الحسن السمهودى م (٩١١هـ).

٢٧- «الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة» للحافظ جلال الدين السيوطى.

٢٨- «الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة» مؤلفه: ملا على القارى.

٢٩- «أقيسة النبى المصطفى صلى الله عليه وسلم «مؤلفه: ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين. م (٦٣٤هـ).

٣٠ -«الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» للامام المناوى.

٣١- «الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية» للشيخ محمد المدنى.

<u>ومن الفهارس المرتبة على حروف المعجم:</u>

٣٢- «فهرس صحيح الامام مسلم «الذى وضعه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى.

٣٣- «فهرس سنن أبى داود» الذى وضعه ابن بيومى.

٣٤- «فهرس سنن ابن ماجه» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى.

٣٥- «فهرس موطأ مالك» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى.

٣٦- «التيسير فى ترتيب أحاديث الطبرانى فى المعجم الصغير» مؤلفه: مبارك بن مصبح العازمى.

٣٧- «أنوار البيان فى ترتيب أخبار أصبهان» مؤلفه نبيل بن منصور البصارة.

٣٨- «مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبى داود السبكى» للشيخ مصطفى البيومى.

وبعد فهذه طائفة من المؤلفات التى قامت بترتب أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب.. والله المستعان[1].

---

(١) راجع «طرق تخريج حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم» ص ٥٥/٧٩/ «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢٠٣/ ٢٩٤/ «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٣٤/ ١٤٠.

الطريقة الثالثة للتخريج :

التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحاديث على الأطراف:

الأطراف في اللغة جمع طرف وهو«.. منتهى كل شئ..» [1] وفى مختار الصحاح: «... والطرف: الناحية والطائفة من الشئ، وفلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه»[2] ومنه أطراف الانسان كاليدين والقدمين.

أما الأطراف عند المحدثين «هى التى يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده اما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة»[1].

والعلاقة بين المعنى اللغوى، ومعناه عند المحدثين واضح من حيث كون المؤلف على الأطراف يذكر طرفا من الحديث مقتصرا عليه فى الدلالة على بقيته، وفى اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للاسناد فهذا طرف أيضا وان كان المراد بالأطراف هو الأول.

الفرق بين الأطراف والمسانيد:

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وان كانا يشتركان فى ذكر الصحابى، الا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابى مع الاقتصار على طرف من الحديث فى الغالب. أما المسانيد فانهم يذكرون الحديث بتمامه.
كما يلاحظ أن كتب الأطراف تقتصر فى الغالب على مصدر أو أكثر، أما صاحب المسند فليس مقيداً بحد معين، فانه يحاول استيعاب كل ما ورد عن

---

(١) انظر «القاموس المحيط» جـ ٣ ص ١٦٧ بتصرف.
(٢) انظر «مختار الصحاح» ص ٣٩٠.

الصحابى.

فوائد كتب الأطراف:

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانا نستفيد من كتب الأطراف ما يلى:

١- طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة، فتعرف ان كان الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا.

٢- رجال الاسناد لكل حديث، ويظهر مبهماته، كسفيان هل هو الثورى، أو ابن عيينته، وحماد هل هو «ابن زيد» أو «ابن سلمة» مثلا، كما تبين الانقطاع والاعضال، ونحو ذلك.

٣- تصحيح ما يقع من الأغلاط المطبعية، أو القلمية فى أسانيد كتب الستة، وما أكثرها، خصوصا عندما قام بنشر كتب السنة من لا علم لـه بها من التجار، بدون عناية بالتصحيح.

٤- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة، أو بعضهم، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

٥- فائدة سلبية: وهى معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة .فإذا رأيت حديثا من مسند أحمد، أو غيره مثلا، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخارى أو مسلم أو أبو داود مثلا، فان كتب الأطراف المرتبة على تراجم الرواة تبين لك ذلك وعرفت أنه ليس فى الكتب الستة.. الخ.

٦- اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيرا ما تختلف نسخ البخارى، وأبى

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٥.

داود، بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزى - مثلا - أن هذا الحديث فى نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخارى، أو أبى داود[1].

٧- ان طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها مما اشتمل على آثار للنبى صلى الله عليه وسلم.

٨ - سهولة التخريج منها إذا عرف الراوى الأعلى والطرف الأول للحديث.

٩- دفع المخرج إلى النظر فى طرق حديث ما، أو متنه بالرجوع إلى المصدر الأصلى، مما يدفعه إلى اصدار أصوب الأحكام من الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث أن لم يكن قد سبق الحكم عليه.

١٠- معرفة متابعات الحديث، فى الكتب التى اهتمت بطرق الحديث المختلفة، بيسر وسهولة، كذاما يوجد له من شواهد عند صحابى آخر. والحق أنه كلما نظر المتدبر فى المصنفات الحديثية بأنواعها، واختلاف مناهجها - بعون الله تعالى - لا ينثنى الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استثارة القلب للاقبال على الله تعالى.

ومنهج التصنيف على «الأطراف» يحتاج معرفة الراوى الأعلى، وإلى عزيمة وصبر - والله المستعان - وذلك كأى علم من العلوم، فمن طلب العلوم بغير كد، فهيهات أن يصل إلى بغيته منها.

---

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، انظر جـ ١ ص ٢١، ٢٢، من مقدمة «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، ط دار الكتب العلمية.

المصنفات على الأطراف:

حظي التأليف على الأطراف بجانب كبير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم[1]، ومن آثار هذه الجهود نذكر ما يلي:

١- «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي.

٢- «أطراف الصحيحين» لابن حمدون الواسطي، كذا لأبي نعيم والحافظ ابن حجر.

٣- «أطراف الكتب الخمسة» لأبي العباس الطرقي.

٤- «أطراف الكتب الستة» لابن طاهر المقدسي.

٥- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لجمال الدين الدمشقي المزي.

٦- كتاب «الأطراف» لأبي المحاسن بن حمزه الحسيني.

٧- «الاشراف على معرفة الأطراف» لابن عساكر وذكر فيه أنه جمع أطراف السنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم، ثم اتصل بـأطراف السنة للمقدسي، وقد أضاف إليها سنن ابن ماجة فاختبر وسبر فظهر له فيه امارات النقص فأضاف لطرافها أيضا إلى كتابه خشية نقصه عنها، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها.

٨- «الاشراف على الأطراف» لابن الملقن.

٩- «اتحاف المهرة بأطراف العشرة» لشيخ الاسلام ابن حجر.

١٠- «أطراف المسند المعلى بأطراف المسند الحنبلى» أيضا لشيخ الاسلام ابن حجر.

١١- «أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني» لأبي الفضل بن طاهر رتب فيه

---

(١) وعن جهود المتقدمين في التصنيف في هذا الأسلوب يقول أ. أحمد شاكر «ولم يطبع شئ من هذه الكتب» انظر «مقدمة كنوز السنة» جـ ١ ص ض، ادارة ترجمان السنة.

كتاب الدارقطني على حروف المعجم في مجلد.

١٢- «أطراف صحيح ابن حبان» لأبي الفضل العراقي.

١٣- «أطراف المسانيد العشرة» لأبي العباس بن طلحة الكناني[1].

١٤- «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» للحافظ عبد الغني النابلسي.

وبعد، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف ليست على سبيل الحصر، اردت بها وضع يد القارئ على طائفة مما ألف على منهج الأطراف.وفيما يلي التعريف ببعض هذه الكتب :

أولاً - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

مؤلفه:

هو الامام الحافظ يوسف بن الزنكي عبد الرحمن بن يوسف المزى المتوفى (٧٤٢هـ) نشأ بالمزة وهى قرية قرب دمشق، وحفظ القرآن، وبرع فى التصريف واللغة، وشرع فى طلب الحديث وله عشرون سنة، ورحل إلى أقاليم كثيرة من أجله، فأخذ عن ألف شيخ تقريبا، وبرع فى فنون الحديث، وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وولى دار الحديث الأشرفية ثلاثا وعشرين سنة ونصفا.

قال الذهبى: كان ثقة، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل الكلام جدا صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة، وكان متواضعا، حليما، صبورا، مقتصدا فى ملبسه ومأكله، كثير المشئ فى مصالحه، وكان ينطوى

---

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٧/١٢٥/ «مقدمة مفتاح كنوز السنة» أ. احمد شاكر جـ ١ ص خ / غ.

على سلامة باطن، ودين، وتواضع، وفراغ عن الرياسة، وحسن سمت، وقلة كلام، وحسن احتمال[1].

مصادر تحفة الاشراف:

يقول الامام المزى: «أما بعد.. فانى قد عزمت على أن أجمع فى هذا الكتاب - ان شاء الله تعالى - أطراف الكتب الستة التى هى عمدة أهل الاسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهى:

١- صحيح محمد بن اسماعيل البخارى.

٢- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى.

٣- وسنن أبى داود السجستانى.

٤- جامع أبى عيسى الترمذى.

٥- سنن أبى عبد الرحمن النسائى.

٦- سنن أبى عبد الله بن ماجه القزوينى.

وما يجرى مجراها من:

٧- مقدمة كتاب مسلم.

٨- كتاب المراسيل لأبى داود.

٩- وكتاب العلل للترمذى وهو الذى فى آخر كتاب الجامع له.

١٠- وكتاب «عمل يوم وليلة» للنسائى.

معتمداً فى عامة ذلك على كتاب أبى مسعود الدمشقى، وكتاب خلف الواسطى، فى أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبى القاسم بن عساكر فى كتب

---

(١) تذكرة الحفاظ للامام الذهبى جـ ٢.

السنن، وما تقدم ذكره معها[1].

يقول شيخ الاسلام ابن حجر: «فان من الكتب الجليلة في علوم الحديث كتاب «تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ المزى، وقد حصل الانتفاع به شرقا وغربا، وتنافس العلماء فى تحصيله بعدا وقربا»[2]، وقد قال العلماء «محدث بلا أطراف كانسان بلا أطراف»[3] ولا عجب فى ذلك فمن أراد معرفة طريق الحديث فى الكتب الستة مثلا، فانه يكفى المخرج مطالعة كتاب الاطراف، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت في موضع واحد من الكتاب.

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليسيرة فانها لا تؤثر فى هذه الموسوعة الحديثية جليلة الشأن، وقد أثبت شيخ الاسلام نقده فى كتابه (النكت الظراف) والكتاب مطبوع بأسفل «التحفة» فى طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

مصطلحات الامام المزى فى كتابه:

قال الامام المزى: «فصل فى شرح الرقوم المذكورة فى هذا الكتاب: علامة ما اتفق عليه الستة (ع)، وعلامة ما أخرجه البخارى (خ)، وعلامة ما

---

(١) انظر «مقدمة المؤلف» على «التحفة» جـ ١ ص ٣، ٤.
(٢) راجع «النكت الظراف» لابن حجر جـ ١ ص ٤، بهامش «تحفة الاشراف» ط. دار الكتب العلمية.
(٣) راجع: مقدمة «تحفة الاشراف» جـ ١ ص ٢.

استشهد به تعليقا «خت» وعلامة ما أخرجه مسلم (م)، وعلامة ما أخرجه أبو داود (د)، وعلامة ما أخرجه الترمذى فى الجامع (ت) وعلامة ما أخرجه فى الشمائل (تم)، وعلامة ما أخرجه النسائى فى السنن (س) وعلامة ما أخرجه فى كتاب «عمل يوم وليلة» (سي)، وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزوينى (ق). وما فى أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا. وما قابلته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبى القاسم ابن عساكر رحمة الله عليهم أجمعين»[1].

منهج كتاب الأطراف:

الغرض من وضع هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة وملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة فى موضع واحد، وكذا الدلالة على مواضعه فى طائفة من مراجع معينة وهى التى قصد المؤلف تخريج أحاديثها، وإليك خصائص منهج المزى فى كتابه «تحفة الاشراف».

١- أنه اختار ترتيب الأحاديث على المسانيد دون غيره من أنواع الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب، فقد رتبه على تراجم أسماء الصحابة والتابعين، واتباع التابعين، وأحيانا أتباع أتباع التابعين، فقام بتدوين جميع أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها.

٢- قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها وعددها (١٩٥٩٥) مع المكررات - إلى (١٣٩٥) مسندا منها (٩٩٥) منسوبا إلى الصحابة، والمراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبا إلى أئمة التابعين

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ٣، ٤.

ومن بعدهم.

٣- أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مروياته على تراجم جميع من يروون عنه من التابعين، وبعض الصحابة، متبعاً في ذلك أيضاً حروف المعجم.

- وبالمثل مع التابعي إذا كثرت الرواية عنه، قسمها إلى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين.
- وربما قسم الأحاديث على تراجم أتباع أتباع التابعين المرتبين أيضاً على المعجم مثل: حماد بن سلمه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

٤- أما عن سياق المرويات تحت كل ترجمة فهي:

أ - قدم ما كثر عدد مخرجيه على ما قل عددهم فيه.

ب - أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه.

جـ - ما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا.

د - رتب الكتب الستة بتقديم البخارى هكذا (البخارى، مسلم، أبو داود، الترمذى، النسائى، وابن ماجه).

٥- أن الامام المذى يصدر طرف الحديث بلفظ (حديث) ثم يسوق طرفا من أول الحديث، بقدر ما يدل على يقينه. وهكذا الطرف يكون من أقوال النبى - صلى الله عليه وسلم - فى الأحاديث القولية، ومن كلام الصحابة ان كان من الأحاديث الفعلية، وتارة بالاشارة إلى موضوع الحديث مثل قوله (حديث العرنيين) وعقب المتن يقول (.... الحديث) أى اقرأ الحديث إلى آخره،

أو أشارة إلى أن الحديث له بقية فى مصدره الأصلى.

وتارة ما يقوم المزى بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونها، وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ.

٦- وبعد الفراغ من ايراد طرف الحديث يأخذ فى بيان أسانيده عن جميع من خرجه، فردا فردا، باستخدام الرموز التى رمز بها فى الابتداء، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر، عبارة عن اسم أول مخرجيه، ويتبعه باسم الكتاب الذى ورد فيه ذاك الحديث، من أصل المخرج، يليه اسناده عن فلان عن فلان منتهيا باسم المخرج بقوله (عنه به) أى بهذا الاسناد كما جاء فى الترجمة.

٧- وان تكرر الحديث فى أكثر من (كتاب) من الأصل نكر جميع تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا (خ فى الصلاة عن فلان عن فلان.. الخ، وفى الأطعمه عن فلان عن فلان.. الخ).

٨- فان تعددت طرق الحديث مع الاجتماع فى شيخ مشترك ساق موطن الاختلاف فى كل الطرق حتى موضع الاتفاق - كصنيع الامام مسلم فى صحيحه - ثم يقول فى الطريق الأخير (ثلاثتهم) مثلا أو أربعتهم عن فلان وهو الراوى المشترك فى الطرق المختلفة[1].

---

(١) راجع «مقدمة تحفة الأطراف» جـ ١ ص ١٦/١٢ للأستاذ/ عبد الصمد شرف الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت، وإذا كان هذا هو منهج الامام المزى فى كتابه، فان المحقق قام بجهد زائد على الأصل حتى ييسر عملية التخريج على المخرج، فقد زاد على الأصل الأمور الآتية:

١- وضع علامة الوقف بين كل اسمين من اسماء الأسانيد تمييزا لبعضهم عن بعض.

٢- ضبط ما أشكل من اسماء الرجال، والاعلام، والنسب، والألقاب، وغريب اللغة،

مثـــال:

٨٨٣ حديث أنجشة م فى فضائل النبـــى - صلـــى الله عليـــه وســـلم (الفضائل ١٨: ٤) عن يحيى بن يحيى وأبى كامل الفضيل بن الحسين كلاهمـا عن يزيد بن زريع - س فى «اليوم والليلة» عن قتيبة ومحمد بـــن منصـــور كلاهما عن سفيان بن عيينة - كلاهما عنه به. رواه زهير (سى) فزاد فيه «أم سليم» (ح ١٨٢٩٥)[1].

٨٨٤ حديث: «رأيت على أنس برنس خز أصفـــر» خ فـــى اللبـــاس (١٣ فى الترجمة) وقال لى مسدد، عن معتمر عن أبيه به[2].

والمشتبه، والشاذ بالحركات والاعراب اللازم بعد المراجعة إلى كتـــب الرجـــال واللغة.

٣- أكمل أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان سنى وفياتهم، ونبـــذا مـــن تراجمهم اما بين قوسين أو فى الحواشى مع اضافة فهرسين للأعلام والكتب فى آخر الكتاب.

٤- وضع أرقام مسلسلة لجميع أحاديث الكتاب مع الاحالة عليه.

٥- أضاف - المحقق - إلى المتن ما سقط من الروايات فى أصل المصنـــف ممـــا استدركه عليه شيخ الاسلام، أو مما عثر عليه عند التحقيـــق، وقـــام بتمييزهـــا بوضعها بين قوسين.

٦- ومن أجل أعماله الترقيم حيث يجد المخرج بجنب كل «كتاب» ذكـــره المصنـــف رقم باب الحديث من ذلك «الكتاب» محصورا بين قوسين، وكثيرا ما يضيف بعد رقم الباب رقم الحديث من ذلك الباب هكذا» خ فى التمنى (٩: ٤) أى الحديـــث الرابع من الباب التاسع من كتاب التمنى، وهكذا فمقدمة المصنف كثيرة المساعدة لمن أراد التخريج من هذه النسخة المحققة والله المستعان، ثم اتبع المحقق جـــهده فوضع كتابا لمراجعة أصول الأمهات للكشف عن كتبها وأبواب كتبـــها، وهـــو دليل عام لفهارس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب، وســـماه «الكشاف» عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطـــراف جـــ ١ ص ١٦/١٨.

(١، ٢) انظر «تحفة الأشراف» جـــ ١ ص ٢٣٣.

كيفية التخريج من هذا الكتاب:

إذا شئت تخريج حديث ما من هذا الكتاب، عليك استحضار اسم الصحابي الذي روى الحديث، فإن كان من طائفة المكثرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبي هريرة وابن عمر، فإذا استحضرت حينئذ اسم التابعي، فالأمر على ذلك فيه يسر وسهولة وإلا فإنك تحتاج إلى استقراء روايات الصحابي قاطبة للوصول إلى الحديث الذي معك بروايته، وتسهيلا على المخرج قام المحقق، بنحو ما صنع مؤلفوا «المعجم المفهرس» بكتابة أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة مع العنوان أو على كعب الكتاب.

فإذا وصلت إلى اسم الصحابي ثم التابعي أو من دونه فقد وصلت إلى موضع الحديث، وهذا يعتبر تخريجا اجماليا، أما إذا أردت نوعا مفصلا من التخريج فعليك بالرجوع إلى أصول الكتاب، وخاصة إذا أردت المقارنة بين في الكتب الستة محتويات «تحفة الأشراف»[1] والله ولي التوفيق.

---

(١) إذا أردت التحقيق من الروايات في شئ فعليك بمراجعة الحديث في كتاب شيخ الاسلام «النكت الظراف» وهو ملحق بالطريقة، ففيه اضافة روايات سقطت من الأصل وهو ليس بكثير، كذا تصوب بعض الأوهام كالسهو في نسبه الحديث إلى مصدره أو تصويب في لفظ الحديث ونحو ذلك.

الباب الثالث: وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة. فيقوم بترتيب الأحاديث وفق اسماء التاليين ممن روى عن هؤلاء بقوله (عن رجل من الصحابة، أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فيرتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم، فيبدأ بمن ذكر اسمه صراحة، ثم بمن ذكر بكنيته، ثم بمن روى عن أبيه عن جده، ثم ما روته النساء عمن ابهم من الرجال «الصحابة»، وقد عقد فصلا فيما رواه من لم يسم عمن لم يسم عن النبى - صلى الله عليه وسلم -

الباب الرابع: وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء.

الباب الخامس: وفيه أحاديث من إشتهرت بكنيتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة إلى عجز الكنية بحذف صدر الكنية (أم).

الباب السادس: وفيه أحاديث المنبهم من اسماء النساء الراويات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرتبة على ترتيب اسماء الرجال الرواة عنهن، ثم النساء الراويات عنهن، وذكر فى هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء، مرتبا على حسب حروف المعجم فى اسم من أبهم المبهم الأول.

الباب السابع: وقد ذكر فيه الأحاديث المرسلة مرتبة بحسب اسماء مرسليها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء، ثم تبع الترتيب السابق

في أحاديث الرجال والنساء، فانه يرتب بحسب الأسماء ثم الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات الحديث، كل ذلك مرتبا بحسب الحروف الهجائية[1].

ترتيب التخريج عند كل حديث:

١- يبدأ الشيخ النابلسي كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق في هذا مع الامام المزي فانه يذكر الطرف الدال على بقية الحديث فلم يذكر الحديث بتمامه، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طرفه بمعنى من عنده، وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول (حديث المعراج) أو (حديث الأعرابي الذي بال في المسجد) دون ذكر لفظ الحديث. وينبه على ذلك في المقدمة بقوله: «وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات، بحيث تذكر الرواية من الحديث، ويشار برموز الحروف إلى ما يوافقها في المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يعتبر في مطلوبه المعاني، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها يعاني».

٢- ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذي يدل على كل امام من هؤلاء الأئمة.

٣- الاقتصار من الاسناد بذكر شيخ الراوي دون بقية الاسناد وهذه من جهات الاختلاف بينه وبين الامام المزي في (تحفة الاشراف).

٤- ذكر الكتاب الذي فيه مزايا الحديث، عند صاحب المصدر، ومما يلاحظ أن جميع مصادر الكتاب كلها مصنفة على الابواب، وتحتوي على

(١) راجع مقدمة «ذخائر المواريث» جـ ص ط.

الأبواب الثمانية التى هى من خصائص الجوامع وما يلحق بها. فكل مصنف مقسم إلى كتب وكل كتاب مقسم إلى أبواب، وكل باب يحتوى على حديث أو أكثر.

مثـــال:

٣٨٦٤ (حديث): «لاحد الا فى اثنتين رجلا آتاه الله مالا» (خ) عن على بن عبد الله، وفى فضائل القرآن عن أبى اليمان (م) فى الصلاة عن أبى بكرة بن ابى شيبة، وعمرو الناقد وزهير بن حرب وعن حرملة بن يحيى (د) فى البر عن أبن أبى عمر (ت) فى فضائل القرآن عن قتيبة «ذخائر المواريث» جـ ٢ ص ١٠٤[1].

منهج صاحب الكتاب فى هذا الحديث:

١- بين أن هذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى موضعين الأول فى كتاب التوحيد عن شيخه على بن عبد الله، أما الموضع الثانى ففى كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبى اليمان.

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم: أبو بكر بن أبى شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وحرملة بن يحيى.

٣- وأخرجه أبو داود فى سننه - وهى الصغرى عند الاطلاق المسماة «بالمجتبى» - فى كتاب البر عن شيخه ابن أبى عمر.

٤- وأخرجه الترمذى في سننه فى كتاب فضائل القرآن عن شيخة قتيبة وهذا

(١) كشف اللثام جـ ٢ ص ١٨٢/١٨٦/ «طرق تخريج حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم» ص ١٢٧/١٣٥.

يعتبر للمخرج تخريجا اجماليا. أما ان أراد التخريج التفصيلي فعليه بسائر جرع إلى المصدر الأصلي.

تنبيهات:

الأول:

ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب الراوى الأعلى ليست قاصرة على ترتيب الأطراف وانما يشترك معها التصنيف على المسانيد وكذا المعاجم المرتبة على اسماء الصحابة.

أما عن كيفية التخريج من المسانيد والمعاجم فيرجع ذلك إلى:

١- معرفة راوى الحديث من الصحابة معرفة تامة، لا لبس فيها.

٢- معرفة منهج المصنف في كتابه، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث ترتيب الصحابة رضوان الله عليهم.

٣- عند استحضار المسند الخاص براويك الأعلى فاستقرأ مسنده حتى تصل إلى حديثك ان وجد فيه.

٤- يمكن استخدام طريقة من طرق التخريج كعامل مساعد في الدلالة على وجوده، أو عدم وجوده.

الثاني:

أنه قد ظهرت طبعة جديدة في المكتبات الآن لموسوعة حديثية تسمى «موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة «أبوها جر محمد السعيد بن بسيوني زغلول» طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان. وقام بكتابة «مفتاح الموسوعة» د. عبد الغفار سليمان

عبد الغفار البنداري.

مصادر الموسوعة:

اعتمدت هذه الموسوعة على طائفة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة، وانما أضافت إلى ذلك كتب السيرة ومتعلقاتها الحديثية، كذا كتب التفسير، والتاريخ وغيرها، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا[1].

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين (المعجم المفهرس) «... فإذا قورن هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة إلى المعجم «١٧» مرة تقريبا... في حين أن هناك تقاربا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف - ان شاء الله تعالى - أي حوالى ١٥ مجلدا، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة».

منهج الموسوعة:

هذه الموسوعة الطبية رتبت على طريقة أطراف ومقاطع الحديث، وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظام الآتي:

١- ابتدأ الأحاديث (أطرافا ومقاطع) بحرف الألف الممدودة مثل: آآ وعرفها في الموسوعة في (عنوان الحرف) ثم أورد تحتها كل الأطراف والمقاطع التي ابتدأت بحرف الهمزة الممدودة في المائة والخمسين مصنفا السابق ذكرها. ثم تتدرج في الترتيب الهجائي في نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالي: (همزة المد « آ » همزة «القطع» (د)،

(١) انظر قائمة المراجع جـ ١ ص ٢١/١٦.

الباء، والتاء، والثاء، الجيم... إلخ) وتبع نفس الشرح التحرير في كل مقطع أو طرف تحت نفس العنوان «الحرف الرئيسي» في كل الأحرف، بحيث يمكن الباحث تتبع طريقة البحث المعجمي في الموسوعة دون عناء، ولا عنت، وبكل أمان لا يخشى أن يسقط منه شيء، وهكذا مع جميع حروف الهجاء.

٢- يلحق بكل حرف في آخره المحلى بالألف واللام من الحرف بترتيب مستقل يتبع نفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحلية بالألف واللام. مثال: حرف الحاء مثلا: بدأ بطرف" حائط الجنة تجري فيها الأنهار...» وانتهى بالطرف: «حيهلابكم... الحديث» ثم شرع في المحلى بالألف واللام من حرف الحاء فبدأ بالطرف «الحائض تقضي المناسك كلها...» وانتهى بالطرف «الحيرة روضة من رياض الجنة...».

٣- في حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالألف واللام من حرف القاف.

٤- في حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الألف الممدودة ثم اللام مع همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب «مع الرجوع إلى المقدمة ص ٢٥ في ترتيب الكلمات بعد مقاطع كلمة «لو» فالكلمات بعدها على ترتيب خاص.

٥- فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التي بدأت بلفظ الأمر في آخر حرف الألف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف أحاديث الأمر بهذا الترتيب:

آمين هذه الأمة... الحديث.

- أمر أبا بكر أن يأمرها أن تغتسل... الحديث.

- أمر أبا بكر يؤمر الناس.

وهكذا تسلسل الترتيب فى لفظه (أمر حتى آخر مقطع فيه: أمر يوم الفتح تميم ابن أسد....) ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظة «أمرت»: أمرت الأرض ما كان منا أن... وهكذا حتى تبع ذلك فهرسة أطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم امرتم ثم أمرتنى.. الخ ثم بدأت فهرسة حرف الألف مع النون بالتسلسل المفهوم مما سبق مع الحروف.

٦- لقد روعى فى الاحالة النهج التالى:

تقديم رقم الجزء والمسلسل العام ان كان للكتاب مسلسل عام مثل ما فى المعجم الكبير للطبرانى، فى الأجزاء التى أخذت مسلسلاً، أو تقديم الاحالة على المسلسل العام فقط مثل كنز ومسند أبى داود الطيالسى مع مراعاة الفارق بين الرقم وهو العلامة العددية التى تبدأ وتنقطع دون أن يحصى بواسطتها كل المعدود، والمسلسل وهى تلك العلامة العددية التى يحصى بواسطتها كل المعدود من بدايته إلى نهايته بطريقة التسلسل العددى المتصل[1].

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص به، على المخرج الرجوع إلى هذه الرموز فى الفصل السابع من مقدمة الموسوعة[2].

<u>مثال</u>: من الموسوعة:

أحى والداك... ففيهما فجاهد.

---

(١) راجع «مفتاح الموسوعة» جـ ١ ص ٢١/ ٢٩.

(٢) أحلت القارئ على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) خشية الاطالة «الفصل السابع» جـ ١ ص ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

الطريقة الرابعة:

التخريج بدلالة موضوع الحديث:

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع:

موضوع كل علم – كما يقول الجرجانى هو «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب، فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء، ويقول – أيضاً – والموضوع هو محل العرض المختص به».

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية

(١) انظر «الموسوعة» جـ ١ ص ١٦٣ العمود الثاني.

هى محل لعرض الأحكام الشرعية، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها، من حيث الوجوب، والحرمة والندب، والاباحة، والكراهية، ذلك لمعرفة الاحكام الشرعية الموصلة إلى السعادة الأبدية.

وعلى هذا فالتخريج بناء على موضوع الحديث، يعتمد على تحديد هذا الموضوع.

مقومات هذه الطريقة:

أ - تحديد موضوع الحديث، بأظهر ما يدل علىمنطوقه من أحكام وارشادات وتوجيهات ثم ما يدل عليه المفهوم كذلك.

ب - البحث عنه في مظانه من أبواب الكتب فى المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها.

جـ - تتبع مواضع الحديث تبعاً لما يستنبط فيه من أحكام فى موضع أو أكثر.

المصنفات على هذا المنهج:

المصنفات على هذا المنهج نوعان:

الأول: المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والمستدراكات والمصنفات ونحو ذلك.

الثانى: مؤلفات فى تخريج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضة، أو فى تخريج أحاديث مؤلفات، فى نوع آخر كالفقه والتفسير والسيرة، والذهد وغيرها.

النوع الأول والمراد به المصادر الأصلية:

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث، ثم الكشف عنه مباشرة فى الكتاب الخاص به فى المصدر المراد التخريج منه, فلو كان الحديث مثلا فى الصلاة وأردت تخريجه من البخارى فما عليك الا احضار صحيح البخارى، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقراء أبوابه حتى تصل إلى موضع حديثك، مع ملاحظة أن الامام البخارى ممن يذكر الحديث فى أكثر من موضع لما يستنبط منه من أحكام أو يقظه فى الابواب المختلفة لهذا السبب حتى اطلق بعض العلماء على هذا الصحيح «فقه البخارى فى صحيحه» وهكذا مع جميع الكتب المؤلفة على الأبواب.

مصادر هذا النوع:

أما مصادر هذا النوع فهى المجامع والسنن والمصنفات والموطآت والمستخرجات والمستدركات ونحو ذلك.

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التنبيه إليها:

منها ما ينبغى لطالب الحديث البداءة به وهى أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهى ستة:

١- صحيح البخارى.
٢- صحيح مسلم.
٣- سنن أبى داود.
٤- سنن الترمذى.
٥- سنن النسائى.
٦- سنن ابن ماجه.

وملحق بالسنن من هذه الامهات:

٧- سنن الدارمى.
٨- سنن الدارقطنى.
٩- سنن البيهقى وغيرها[1].

ومن المصنفات:

١٠- مصنف عبد الرزاق.
١١- مصنف ابن ابى شيبه.
١٢- مصنف بقى بن مخلد.
١٣- مصنف أبى سلمة.

ومن الموطآت أهمها:

١٤- موطأ الامام مالك بن أنس.

ومن المستخرجات:

١٥- مستخرج الاسماعلى على الصحيحين.
١٦- مستخرج الهروى على الصحيحين.
١٧- مستخرج ابن مردوية على الصحيحين.
١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم[2].

ومن المستدركات وأهمها:

١٩- مستدرك الحاكم على الصحيحين.

---

(١) راجع «الرسالة الستطرفة» ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢٥/٢١، والحق أن «الرسالة المستطرفة» من الرسائل التى ينبغى الحرص على اقتناءها كما سبق التبيه على ذلك لاشتمالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة فى علم الحديث. لذلك نحيل عليها من أراد الاستزادة من أنواع هذه المصنفات.

وأريد أن أشير إلى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هي الترتيب بحسب موضوع الحديث وان اختلفت مناهج أصحابها داخل هذا الإطار العام نحو اقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتمال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع.

أما النوع الثاني:

وهو مؤلفات التخريج المرجعية المرتبة أحاديثها على الموضوعات:
والمؤلفات في هذا النوع كثيرة ومتعددة, مما يقتضي الحديث عنها تصنيفها إلى المجموعات الآتية:

١- كتب تخريج أحاديث عامة: مثل «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لمؤلفه الامام علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي.

- «منتخب كنز العمال» للمتقي الهندي.

٢- كتب خاصة بتخريج أحاديث كتب معينة منها:

- «مفتاح كنوز السنة» للمستشرق أ.ى فنسك.

- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الاحياء من الاخبار» للحافظ زين الدين العراقي.

٣- كتب في تخريج أحاديث كتب فقه منها:

- «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي.

- «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر.

- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر.

٤- كتب فى تخريج أحاديث الأحكام منها:

- «منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين بن تيمية.
- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لشيخ الاسلام ابن حجر.
- «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد «للعراقى».

٥- كتب فى تخريج أحاديث الترغيب والترهيب منها:

- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى.
- «الزواجر اقتراف الكبائر» للحافظ ابن حجر.

٦- كتب فى تخريج أحاديث التفسير منها:

- «الدر المنثور فى التفسير بالمأثور» للحافظ جلال الدين السيوطى.
- «فتح القدير فى فنى الدراية والرواية من علم التفسير» للامام الشوكانى.
- «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.
- «الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر.

٧- كتب فى تخريج أحاديث السيرة والشمائل النبوية الشريفة منها:

- «الخصائص الكبرى» للامام السيوطى.
- «مناهل الصفات فى تخريج أحاديث الشفا» للسيوطى.
- «سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم» لابن كثير.
- «سبل الهدى والرشاد» للشامى[١].

---

(١) راجع «طرق تخريج أحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – ص ١٥٢، ١٥٣/ «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٥١/١٥٠ وهناك من الكتب ما يمكن أن يندرج تحت هذه المجموعات مثل «نيل الأوطار» للامام الشوكانى وكتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين العراقى وابن حجر ونحوهما كثير – فبحمد الله تعالى – خزينة

كيفية التخريج من هذه الكتب المرجعية للتخريج:

١- تحديد موضوع الحديث (صلاة، صوم، زكاة، حجج، بيـــوع، أشـــربه، أطعمة..)

٢- الكشف عنه فى بابه المثبت فيه ان وجد وهذا تخريج اجمالى.

٣- أن شئت التخريج التفصيلى فعليك بالرجوع إلى ما يقودك إليه تخريـــج هذه الكتب من مصادره المعتبرة وهذا هو الأصح فى عملية التخريـــج فمهمة هذه الكتب بالنسبة للمخرج الباحث الارشاد إلى مصادر الحديث.

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة:

كتاب «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال».

مؤلفـــه:

هو الامام علاء الدين على بن حسام الدين الهندى الشـــهير بـــالمتقى محدث فقيه واعظ، له عدة تصانيف ولد بالركن من بـــلاد الـــهند ولـــد ســـنة (٨٨٥هـــ) نشأ محبا للعلم، حريصا عليه، مع الزهد والورع وكثير الطاعـــة، وأفاد كثيرا من علماء عصره، وارتحل إليهم فى مختلف البلاد بلغت مؤلفاتـــه نحوا من مائة مؤلف، وكان كثير المناقب، وألف فى مناقبة عبد القـــادر بـــن أحمد الفاكهى كتاب «القول النقى فى مناقب المتقى» توفى رحمـــه الله تعـــالى سنة (١٩٧٥هـــ) بمكة المكرمة[1].

الجواهر النبوية الشريفة عامرة بدررها. والله ولى التوفيق.

وقد ورد فى «كشف اللثام» طوائف من هذه الكتب راجع جـــــ ١ ص ٢٦٧ ومـــا بعدها.

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣١٠/ «طرق تخريج حديث رسول الله صلـــى الله عليه وسلم» ص ١٥٥.

مصادر «كنز العمال»:

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادة الجامع» وكلها للسيوطي، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث، والحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والموضوعات المعهودة فى الجوامع وبلغت مصادره (٨٠) مصدراً.

الدوافع إلى وضع هذا الكتاب:

١- صعوبة الكشف على الحديث فى هذه الكتب لمن لم يعرف بداية الحديث معرفة يقينية.

٢- أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الخضم الذاخر من الأحاديث المرتبة على الحروف الا إذا استقراء كل أحاديثها حديثا بعد حديث.

٣- أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث، وبيانا مجملا لأحكامها، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب[1].

المراحل التى مَرّ بها ترتيب «كنز العمال»:

مر ترتيب كتاب «كنز العمال» بخمس مراحل:

المرحلة الأولى:

قام فيها بترتيب أحاديث «الجامع الصغير» وزوائده على الأبواب

---

(١) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «ص ١٥٦/ مقدمة كتاب «كنز العمال» / راجع أيضا «كنز العمال» الترجمة بالجزء الأخير.

الفقهية ووضعهما فى كتاب سماه «منهج العمال فى سنن الأقوال».

المرحلة الثانية:

ورتب فيها ما تبقى من الأحاديث القولية من «الجامع الكبير» وهى التى لا توجد فى «الجامع الصغير وزوائده» أيضا على الأبواب الفقهية وسماه «الاكمال لمنهج العمال».

المرحلة الثالثة:

مزج بين «المنهج» و«الاكمال» فى كتاب واحد وسماه «غاية العمال فى سنن الأقوال» وميزبينهما بالاشارة إلى أحاديث «الاكمال» بذكر كلمة «الاكمال» امام كل حديث خاص به.

المرحلة الرابعة:

رتب أحاديث قسم الأفعال فى «الجامع الكبير» على الأبواب الفقهية، وأطلق على هذا القسم اسم «مستدرك الأقوال بسنن الأفعال».

المرحلة الخامسة:

قام فيها بضم أحاديث «غاية العمال» «و» مستدرك الأقوال «فى كتاب واحد سماه» كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال «متبعاً فيها الترتيب الآتى:

أ - أحاديث «منهج العمال» التى تمثل «الجامع الصغير وزوائده».

ب - أحاديث «الاكمال» والتى تمثل ما بقى من قسم الأقوال فى «الجامع الكبير».

جـ - أحاديث «الأفعال» ويتبع هذا الترتيب فى كل باب من الأبواب[1].

---

(١) انظر «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال».

